وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسة

كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:..... /2020

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـــــة: 2020

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

التخصص: مالية المؤسسة

# دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي

## دراسة حالة: عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر

من إعداد الطالبين:

- إبراهيم معمر
- زبير زمولي

تحت إشراف الأستاذة:

– حنان دريد

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

| الاســـــم واللقـــــب | الرتبـــــة العلميـــــة | الصفـــــــــة |
|---|---|---|
| د. عز الدين عطية | أستاذ مساعد أ | رئيســـــــــا |
| د. حنان دريد | أستاذ محاضر أ | مشرفـــا ومقررا |
| أ. فيصل زمال | أستاذ مساعد أ | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية: 2020/2019

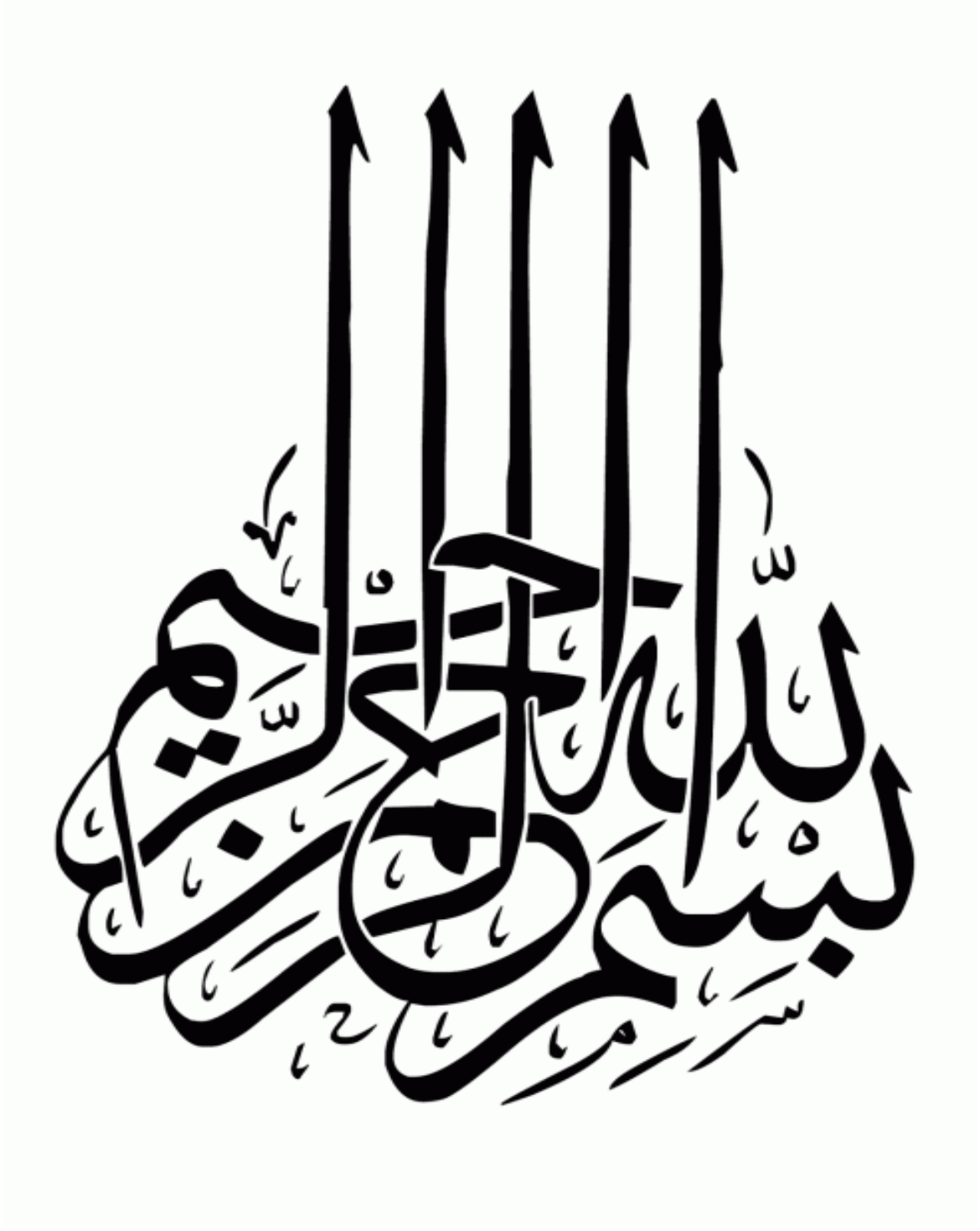
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

الحمد لله على لطفه وعونه أن أكرمنا ووفقنا لإتمام هذه الدراسة من غير حول لنا ولا قوة، فالفضل والحمد لله وحده كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ..﴾ سورة ابراهيم –الأية07.

ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، لذلك يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من لم يدخر جهدا أو وقتا إلا وبذله لدعم هذا العمل، ونخص بالذكر **الأستاذة المشرفة حنان دريد** التي شرفتنا وساندتنا بتوجيهاتها القيمة ومتابعتها المستمرة، فجزاها الله عنا كل خير.

ولا يفوتنا أن نتقدم ببالغ الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا لنا جزءا من وقتهم للإطلاع على هذا العمل، وكلنا عزم على اتباع نصائحهم وتوجيهاتهم القيمة التي كان لها الأثر الايجابي على هذا البحث؛

وإلى كل الأساتذة الذين كانوا لنا خير سند طيلة مشوارنا الدراسي، طالبين من الله عز وجل أن يوفقنا وإياهم وجميع طلبة العلم إلى مزيد من النجاحات لخدمة البلاد والعباد.

**الملخص**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام التمويل الإسلامي كإحدى القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي، وذلك باستقطاب أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع ومؤسساته، عن طريق استخدام صيغ وأدوات متنوعة ومبتكرة تخضع لضوابط الشريعة الإسلامية، لتحقيق العدالة في إعادة توزيع الثروة من خلال أدوات التمويل التكافلي، وإحداث تكامل مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف الأفراد ذوي الدخل المنخفض. ولإثراء الإطار النظري فقد تم التطرق لدراسة حالة استهدفت عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام في الجزائر، حيث اعتمدت الدراسة منهجا وصفيا تحليليا لمعرفة دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي وتحليل العلاقة بينهما، وذلك من خلال استخدام جملة من الأدوات لجمع المعلومات وكان أهمها الاستبيان، والاعتماد على الأساليب الإحصائية والاستدلالية المناسبة لتحليل إجاباتهم واختبار الفرضيات. ولقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج لعل أبزرها أن التمويل الإسلامي يعد من أهم الآليات المناسبة لإيجاد حلول من شأنها إتاحة الخدمات والمنتجات المالية وتسهيل الوصول إليها واستخدامها، خصوصا الشرائح المقصاة طواعية بسبب معتقد ديني أو ثقافي، ومن ثم خرجت هذه الدراسة بعدد من التوصيات لعل أهمها ضرورة تعزيز التثقيف المالي وكذلك مواكبة التكنولوجيا المالية.

**الكلمات المفتاحية:** التمويل الإسلامي، صيغ التمويل الإسلامي، الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي

**Abstract**

This study aims to identify the Islamic finance system as one of the possible channels through which financial inclusion can be expanded, by attracting the largest possible number of segments of society and its institutions, through the use of varied and innovative formulas and tools that are subject to Islamic law controls, to achieve justice in the redistribution of wealth, Through Takaful financing tools and integrating risk sharing tools to target low-income individuals, and to enrich the theoretical side , a case study was addressed targeting a sample of Baraka Bank and Salam Bank customers in Algeria, where the study adopted an analytical and descriptive approach to know the role of Islamic finance on enhancing financial inclusion and analyzing the relationship between them, through the use of a number of tools to collect information, the most important of which was the questionnaire, accreditation On the appropriate statistical and inferential methods to analyze their answers and test the hypotheses, the study concluded several results, perhaps most notably that Islamic finance is one of the most appropriate mechanisms for finding solutions that provide financial services and products and facilitate access to and use of them, especially the segments voluntarily excluded because of a religious or cultural belief. Then this study came out with a number of recommendations, perhaps the most important of which is the necessity of enhancing financial education as well as keeping up with financial technology.

**Key words**: Islamic Finance, Islamic Finance Formulas, Financial Inclusion, Financial Inclusion Indicators.

# الفهارس

1- فهرس المحتويات

2- فهرس الجداول

3- فهرس الأشكال

4- فهرس الملاحق

# فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| شكر وعرفان | |
| الملخص | |
| فهرس المحتويات | من I إلى II |
| فهرس الجداول | من III إلى IV |
| فهرس الأشكال | من V إلى VI |
| فهرس الملاحق | VII |
| المقدمة العامة | من أ إلى هـ |
| **الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التمويل الإسلامي والشمول المالي** | **2** |
| تمهيد | 2 |
| **المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي** | **3** |
| **المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي** | **3** |
| **المطلب الثاني: خصائص وضوابط التمويل الإسلامي** | **7** |
| **المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي** | **13** |
| **المبحث الثاني: الإطار النظري للشمول المالي** | **21** |
| **المطلب الأول: ماهية الشمول المالي** | **21** |
| **المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي** | **25** |
| **المطلب الثالث: آليات تعزيز الشمول المالي وتحدياته** | **27** |
| **المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية** | **31** |
| **المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية** | **32** |

**المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة**.....**35**

**المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية**.....38

خلاصة الفصل الأول.....40

**الفصل الثاني: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي لخدمات بنك البركة ومصرف السلام** .....**42**

تمهيد.....42

**المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي والشمول المالي في العالم** .....**43**

**المطلب الأول: واقع التمويل الإسلامي في العالم** .....**43**

**المطلب الثاني: واقع الشمول المالي** .....**50**

**المطلب الثالث: تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي**.....**62**

**المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة** .....**68**

**المطلب الأول: التعريف ببنك البركة ومصرف السلام الجزائر** .....**69**

**المطلب الثاني: التحضير للدراسة الميدانية** .....**73**

**المطلب الثالث: أداة الدراسة واختبار صدقها وثباتها** .....**75**

**المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات**.....**77**

**المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة**.....77

**المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة**.....**81**

**المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج**.....87

**الخاتمة العامة**.....**97**

**ثبت المراجع**.....**102**

**الملاحق**.....**109**

# فهرس الجداول


| الفصل | رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| الأول | 1 | مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي من حيث أوجه الاختلاف | 10 |
| | 2 | صيغ التمويل الاسلامي | 13 |
| | 3 | مقارنة بين الصيغ المستندة على عقود المشاركات | 16 |
| الثاني | 4 | توزيع الأصول المالية الإسلامية عالميا حسب الأقاليم للفترة (2012-2016) | 45 |
| | 5 | تطور عدد مؤسسات التمويل الإسلامي في العالم بين (1975- 2015) | 50 |
| | 6 | النسبة المئوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية في العالم حسب النطاق الجغرافي لسنوات 2011، 2014 و2017. | 51 |
| | 7 | النسب المئوية للبالغين حسب أهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر لسنوات 2011، 2014 و2017. | 61 |
| | 8 | أسباب الإقصاء المالي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2011 | 64 |
| | 9 | معدلات انتشار الحسابات ، والمؤسسات المالية الإسلامية في الدول العربية لسنة 2011 | 66 |
| | 10 | مؤشر الشمول المالي في بعض الدول العربية 2014 | 67 |
| | 11 | الشبكة الدولية لمجموعة البركة المصرفية | 69 |
| | 12 | شبكة بنك البركة الجزائر نهاية سنة 2018 | 71 |
| | 13 | شبكة بنك السلام الجزائر نهاية سنة 2019 | 73 |
| | 14 | مقياس الاستبيان | 76 |
| | 15 | نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ ( معامل الثبات) | 76 |
| | 16 | نتائج اختبار معامل صدق الاتساق الداخلي | 76 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | 17 | خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس | 77 |
| | 18 | خصائص عينة الدراسة من حيث العمر | 78 |
| | 19 | خصائص عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي | 78 |
| | 20 | خصائص عينة الدراسة من حيث الوظيفة | 79 |
| | 21 | خصائص عينة الدراسة من حيث متوسط الدخل الشهري | 79 |
| | 22 | خصائص عينة الدراسة من حيث مكان السكن | 80 |
| | 23 | خصائص عينة الدراسة من حيث البنك الإسلامي المتعامل معه | 80 |
| | 24 | خصائص عينة الدراسة من حيث مدة التعامل مع البنك الإسلامي | 80 |
| | 25 | خصائص عينة الدراسة من حيث طبيعة حسابك البنكي | 81 |
| | 26 | مقياس ليكارت الخماسي والمتوسط المرجح | 81 |
| | 27 | المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات التمويل الإسلامي | 82 |
| | 28 | المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات الوصول إلى الخدمات المالية | 83 |
| | 29 | المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات استخدام الخدمات المالية | 84 |
| | 30 | المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات جودة الخدمات المالية | 85 |
| | 31 | التحليل الوصفي للجزء الخاص بالشمول المالي | 86 |
| | 32 | التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة | 87 |
| | 33 | تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الأولى | 89 |
| | 34 | تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الثانية | 90 |
| | 35 | تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة | 91 |
| | 36 | تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الرابعة | 91 |
| | 37 | تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الخامسة | 92 |
| | 38 | تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الرئيسية | 93 |

# فهرس الأشكال


| الفصل | رقم الشكل | عنوان الشكل | رقم الصفحة |
|---|---|---|---|
| الأول | 1 | أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه | 26 |
| الثاني | 2 | اجمالي الأصول المالية الإسلامية عالميا (2012-2017) | 45 |
| | 3 | حصة أكبر 10 دول من مجموع الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم سنة 2017 | 48 |
| | 4 | الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات في العالم لسنوات 2011، 2014 و2017. | 52 |
| | 5 | نسبة البالغين الذين يملكون حساب مصرفي يستخدمونه في المدفوعات الرقمية عالميا لسنتي 2014 و2017. | 53 |
| | 6 | نسبة البالغين الذين يدخرون مبالغ في السنة الماضية عالميا (إحصائيات 2017) | 54 |
| | 7 | نسبة البالغين الذين اقترضوا مبالغ في السنة الماضي عالميا (إحصائيات 2017) | 55 |
| | 8 | نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية في مختلف مناطق العالم لسنتي 2014 و2017 | 56 |
| | 9 | نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية لسنتي 2014 و2017 | 56 |
| | 10 | الفجوة بين الجنسين في الدول العربية مقارنة مع دول العالم في سنة 2017 | 57 |
| | 11 | تطور الفجوة بين الجنسين في الحصول على التمويل اللازم للمشاريع والأعمال لدى الدول العربية خلال سنتي 2014 و2017 | 57 |
| | 12 | نسبة البالغين المدخرين في الدول العربية خلال سنتي 2014 و2017. | 58 |
| | 13 | نسبة البالغين المدخرين خلال السنة الماضية في الدول العربية | 58 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | للسنوات 2011، 2014 و 2017. | |
| | 14 | سلوك الاقتراض لدى المنطقة العربية للبالغين خلال سنتي 2014 و2017 | 59 |
| | 15 | نسبة البالغين المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية خلال سنتي 2014 و2017 | 59 |
| | 16 | القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال سنتي 2014 و2017 | 60 |
| | 17 | القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال سنتي 2014 و2017 | 61 |
| | 18 | الحواجز المحتملة أمام الشمول المالي وحلول التمويل الاسلامي | 63 |
| | 19 | نموذج الدراسة | 88 |

# فهرس الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | قائمة الأساتذة المحكمين | 109 |
| 2 | استمارة الاستبيان | 110 |
| 3 | نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ | 114 |
| 4 | التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة | 114 |
| 5 | التحليل الوصفي للجزء الخاص بتحليل التمويل الإسلامي | 116 |
| 6 | التحليل الوصفي للجزء الخاص بالشمول المالي | 117 |
| 7 | نتائج اختبار اعتدالية البيانات ( التوزيع الطبيعي) | 118 |
| 8 | تحليل تباين خط الانحدار للفرضيات الفرعية | 119 |
| 9 | تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الرئيسية | 121 |

# المقدمة العامة

**أولا: إشكالية الدراسة**

**ثانيا: التساؤلات الفرعية**

**ثالثا: فرضيات الدراسة**

**رابعا: أهمية الدراسة**

**خامسا: أهداف الدراسة**

**سادسا: حدود الدراسة**

**سابعا: منهج البحث**

**ثامنا: صعوبات الدراسة**

**تاسعا: تقسيم الدراسة**

**تمهيد**

لعقود من الزمن ولأسباب عدة لم تجد الدول الإسلامية مفرا من التعامل وفق نظام تقليدي قائم على الفائدة، يرتكز في نشاطه على الإقراض والاقتراض مقابل فائدة محددة مسبقا، الشيء الذي أحدث نوعا من المفارقة بين ما يتطلبه واقع الاقتصاد والتنمية، وما تمليه المعتقدات الدينية بين أوساط المجتمع، وفي ظل التعثرات المتوالية للنظام التقليدي وما تعكسه الأزمة المالية سنة 2008 أكبر دليل على هشاشة هذا الأخير، مما أحدث فجوة بين الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي، وبذلك وجهت ضربة قاضية للتمويل القائم على الفائدة في الاقتصاد الرأسمالي، حيث كان انتشار تداعيات هذه الأزمة سببا في الاطاحة بكبرى اقتصاديات العالم وأعرق البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن المتتبع للساحة الاقتصادية يجد بأن المؤسسات المالية الإسلامية لم تتأثر بهذه الأزمة إلا قليلا، الشيء الذي أدى إلى تسليط الضوء على مزايا هذا النظام وكيفية قدرته على تفادي الأزمات المالية، وهو ما يراه العديد من صانعي السياسات الاقتصادية والمالية على أنه قد تكون هناك جدوى من كفائته وما يحمله في طياته من حلول للآثار السلبية التي عصفت بالنظام الرأسمالي.

ومن هنا برز التمويل الإسلامي كأحدى المواضيع الهامة التي تحتل مكانة لا يستهان بها في الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، والذي إستمد جذوره بداية من عهد النبي صلى الله وعليه وسلم بلوغا إلى العصر الحديث، وواصل مسيرته بنجاح من خلال ابتكار صيغ وأدوات من شأنها ترسيخ الثقة وتشجيع مختلف الأطراف ذات المصلحة بالتعامل وفق هذه الصيغ، التي بدورها تختلف باختلاف نوع النشاط والمتعاملين، فمنها ما هو قائم على المداينات مثل (الاستصناع، المرابحة ،السلم والإجارة)، ومنها ما هو قائم على المشاركات مثل (المضاربة والمشاركة)، إضافة إلى الصيغ القائمة على البر والإحسان أو ما يسمى بالتمويل التكافلي المتمثلة في القرض الحسن والوقف والزكاة، ولكل صيغة من هذه الصيغ أسلوبا خاصا لتطبيقها في مختلف المعاملات المالية.

ولفهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى اقصاء العديد من شرائح المجتمعات الإسلامية للاستفادة من مختلف التمويلات، والتي من بينها المعتقدات الدينية والثقافية، تعين على صانعي السياسات المالية والاقتصادية تصميم العديد من القوانين والضوابط التي من شأنها الحد من الآثار السلبية للإقصاء المالي وزيادة الاستفادة أكثر من الخدمات المالية، ومن ثم تشجيع الوصول إلى شمول مالي يساهم بطريقة أو بأخرى في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية، والعمل على تحسين المستوى المعيشي لمختلف شرائح المجتمع وعلى وجه الخصوص الفئة الفقيرة ومحدودي الدخل، لذلك ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية)، وتنفيذ سياسات وإستراتجيات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع لخدمات ومنتجات مالية متنوعة ومبتكرة وبأقل تكاليف.

فتداعيات الشمول المالي قد تؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفائته فيما يتلعق بالمنتجات المالية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستفادة من توزيع الثروة بين أفراد المجتمع الواحد، من خلال إدارة أموالهم ومدخراتهم عبر قنوات رسمية، وتشجيع التدابير التي من شأنها أن تسمح بتقنين مقدمي الخدمات المالية عبر القنوات غير الرسمية، بهدف زيادة حركة تداول الأموال بين مختلف هذه الشرائح، ومن ثم الوصول إلى أهداف الشمول المالي من خلال تحقيق المصلحة الكبرى المتعلقة بإستحداث فرص عمل جديدة وتحقيق النمو الاقتصادي، والحد من ظاهرة الفقر وتحسين توزيع الدخل، شرط إرتباطه الوثيق بالنزاهة المالية والاستقرار المالي والحماية المالية للمستهلك، ومحاولة تجسيد هذه الأهداف بوتيرة أسرع وأكثر كفاءة ومرونة.

**أولا: إشكالية الدراسة**

جاءت هذه الدراسة للبحث في واقع التمويل الإسلامي كبديل أو منافس للتمويل التقليدي ضمن مصادر التمويل على المستوى العالمي والعربي على حد سواء، وكذا السبل الكفيلة بأن يكون وفق نظام شامل ومتكامل قائم على العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، للوصول إلى شمول مالي غايته تقديم خدمات مالية بأقل تكاليف وأكثر تسهيلات على أوسع نطاق لمختلف شرائح المجتمع المهشمة دون استثناء خصوصا الفقراء منهم ومحدودي الدخل.

ومن أجل الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث يمكن طرح الاشكالية الآتية:

**ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي في إيجاد الحلول الداعمة للوصول إلى شمول مالي قائم على تقديم منتجات وخدمات مالية أفضل لمختلف شرائح المجتمع؟**

**ثانيا: التساؤلات الفرعية**

من خلال اشكالية الدراسة تندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الاسلامي والوصول إلى الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف والسلام؟
- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الاسلامي واستخدام الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام ؟
- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي وحماية المستهلك لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام ؟
- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والتثقيف المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام ؟
- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام ؟

**ثالثا: فرضيات الدراسة**

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف السابقة تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

وتندرج ضمن الفرضية الرئيسية الفرضيات الآتية:

- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والوصول إلى الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي واستخدام الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي وحماية المستهلك لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والتثقيف المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

**رابعا: أهمية الدراسة**

تنبثق أهمية هذا البحث موضوع الدراسة من خلال النقاط التي تعكس دور التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي، ويمكن ابراز هذه الأهمية فيما يأتي:

- ✓ تتجلى أهمية هذا البحث في كون الموضوع حديث نسبيا، ومن الممكن أن يساهم المختصين بشكل أو بآخر في توعية الأفراد والمؤسسات حول ماهيته وأهميته لحياتهم وأعمالهم وللاقتصاد ككل.
- ✓ مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق الشمول المالي عن طريق تفادي الإقصاء المالي والوصول إلى الفئات المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وتثقيفهم ماليا للاستفادة أكثر من الفرص المتاحة أمامهم في استخدام المنتجات والخدمات المالية.
- ✓ تعد هذه الدراسة إضافة علمية لإثراء البحث العلمي الذي يشهد ندرة الدراسات الأكاديمية المتعلقة بهذا الموضوع.

**خامسا: أهداف الدراسة**

تتمحور أهداف البحث موضوع الدراسة حول الإلمام بمجموعة من النقاط التي تعكس الدور الهام للتمويل الإسلامي في تحقيق الأهداف الجوهرية للشمول المالي والتي يمكن توضحها فيما يأتي:

- ✓ التعرف على ماهية التمويل الإسلامي ومختلف صيغه وأدواته التي يقدمها وحجم الأصول المالية الإسلامية العالمية والعربية؛

- ✓ إبراز الدور المحوري الذي يمكن أن يقوم به التمويل الإسلامي في الزيادة من وتيرة توسع الشمول المالي، من خلال سد فجوات العرض والطلب على المنتجات المالية الإسلامية؛
- ✓ التعرف على أبعاد الشمول المالي ومتطلباته من منظور إسلامي، وتبيانه بصورة عامة من حيث المفهوم والخصائص والتحديات؛
- ✓ إبراز آليات تطوير الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي، استنادا إلى قواعد وإرشادات الهيئات الدولية والإقليمية المعنية بقضايا الشمول المالي؛
- ✓ رصد ومتابعة التطورات والمستجدات والتعمق أكثر في فهم الأنظمة المالية وثقافة الشمول المالي.

**سادسا: إطار الدراسة**

يمكن تحديد المجال وإطار الدراسة في ما يأتي:

- ✓ الإطار العلمي: يقتصر هذا الإطار على تحديد العلاقة بين متغيرات موضوع الدراسة والمتمثلة في التمويل الإسلامي كمتغير مستقل والشمول المالي كمتغير تابع.
- ✓ الإطار المكاني: يتضمن عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام في الجزائر
- ✓ الإطار الزماني: يشمل الفترة المخصصة لتوزيع الاستمارة موضوع البحث ثم جمعها بعد ذلك من أفراد عينة الدراسة للفترة ما بين 10 أفريل 2020 إلى 15 ماي 2020.

**سابعا: منهج البحث**

تم إعداد هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك من خلال الرجوع إلى مختلف الأدبيات والتطبيقات ذات الصلة بالمشكلة موضوع الدراسة، والذي ينسجم مع طبيعته من خلال مراجعة المعلومات والبيانات المتوفرة حول التمويل الإسلامي والشمول المالي، كما تم أيضا اعتماد المنهج التحليلي انطلاقا من القيام بتجميع استطلاعات الآراء لعينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام، ومعالجتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائيSpss، ثم تحليلها لاستخلاص النتائج والوصول إلى الاقتراحات والتوصيات.

وتتضمن هذا العمل وسائل الإيضاح المختلفة من جداول وأشكال بيانية وإحصائيات، تؤدي دورها في عملية عرض المعلومات المطروحة.

**ثامنا: صعوبات الدراسة**

تبلورت صعوبات الدراسة في عملية الجمع للاستبيان موضوع البحث، وهذا راجع للوضع الصحي الذي تعيشه البلاد في الوقت الراهن، وعلى العموم تمت عملية الجمع للعينة حسب التسهيلات والجهود المقدمة لإثراء هذا البحث.

**تاسعا: تقسيم الدراسة**

لمعالجة الموضوع محل الدراسة وقصد الإلمام بمختلف الجوانب موضوع البحث، وعلى ضوء الإشكالية والمنهجية المعتمدة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين في ما يأتي:

سيتناول الفصل الأول الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تم تخصيص المبحث الأول للإطار النظري المتعلق للتمويل الإسلامي، وهذا ومن خلال التطرق إلى المفاهيم الأساسية للتمويل الإسلامي ثم خصائصه وضوابطه الشرعية وكذا مختلف صيغه وأدواته المتعارف عليها في المعاملات المالية، أما المبحث الثاني بعنوان الإطار النظري للشمول المالي، والذي يتضمن ماهية الشمول المالي، أبعاده ومؤشراته، بالإضافة إلى مختلف سياساته وتحديات تطبيقه، ثم يأتي المبحث الثالث الذي يتضمن مجموعة من الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية.

أما فيما يخص الفصل الثاني والذي يعالج الجانب التطبيقي سيتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث يتضمن المبحث الأول واقع التمويل الاسلامي والشمول المالي والعلاقة بينهما، أما المبحث الثاني والثالث سيتم فيهما تحليل النتائج ببرنامج spss الذي أدرج فيه إجابات عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام، وهذا بغرض استخلاص النتائج التي تخدم أغراض الدراسة.

وفي الأخير سيتم سرد خاتمة عامة للموضوع، تدعمها جملة من النتائج والتوصيات المقترحة.

# الفصل الأول

## مفاهيم عامة حول التمويل الإسلامي والشمول المالي

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التمويل الإسلامي والشمول المالي

### تمهيد

أثبتت السياسة المالية التقليدية فشلها على مر الزمن كونها تدور في دولاب واحد وهو الاقتراض والإقراض مقابل فوائد محددة مستحقة الدفع وفق الآجال المتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة، ليأتي نظام التمويل الإسلامي كبديل أو منافس للنظام التقليدي من خلال التوجه للمالية الإسلامية على أساس التشارك والعدالة في توزيع العوائد والأرباح وتحمل الخسائر، والذي تطور إلى حد كبير خصوصا بعد الأزمة المالية 2008، من خلال الاعتماد على صيغ وأدوات ومنتجات مالية مبتكرة في القطاع المصرفي خصوصا وفق ضوابط الشريعة الإسلامية التي تتماشى والميزة التنافسية السائدة في المجال الاقتصادي، وذلك لإستفادة فئة كبيرة من المجتمع في الحصول على الخدمات المالية ومحاولة الوصول إلى الشمولية المالية بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه تم تخصيص هذا الفصل لمعالجة مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهي كالآتي:

- **الإطار النظري للتمويل الإسلامي؛**
- **الإطار النظري للشمول المالي؛**
- **الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية.**

**المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي**

يقوم نظام التمويل الإسلامي على منطق معارض تماما لمنطق نظام التمويل التقليدي، حيث هذا الأخير يقوم على المعاملات المالية بالفائدة، في حين التمويل الإسلامي يقوم على منطق التمويل بالمشاركة في الربح والخسارة عوض التمويل بالدين، لذلك يعتبر هذا الأخير موجه أساسا نحو الانضباط الذاتي في النظام المالي عموما.

وقد قسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب كما يلي:

- **ماهية التمويل الإسلامي؛**
- **خصائص وضوابط التمويل الإسلامي؛**
- **صيغ التمويل الإسلامي.**

**المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي**

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم التمويل الإسلامي بالإضافة إلى ذكر أهم أنواعه، أهدافه وأهميته.

**أولا: تعريف التمويل الإسلامي**

يرتكز التمويل الإسلامي في مفاهيمه على العديد من الجوانب، والتي يمكن ذكر أهمها في الآتي:

**1- التعريف اللغوي**

التمويل كلمة مشتقة من المال وهو ما يمكله الشخص من جميع الأشياء، حيث جاء على لسان العرب: وملت ... تمال وتمولت، بمعنى: كثر مالك.[1]

**2- وحسب التعريف الاصطلاحي**

يوجد العديد من التعريفات للتمويل الإسلامي والتي يمكن ذكر أهمها في الآتي:

عرف التمويل الإسلامي بأنه: " تقديم ثروة عينية أو نقدية، يقصد بها الإسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"[2].

وعرف أيضا بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف الإسلامي للمتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه وفق صيغة شرعية محددة في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة، ويتم التعامل فيه بشروط محددة مقابل عائد مادي متفق عليه"[3].

---

[1]- إبن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، بيروت، الجزء السادس، دون سنة نشر، ص: 4300.

[2]- منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2004، ص: 12.

[3]- سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2002، ص:37.

كما يشير مصطلح التمويل الإسلامي إلى تقديم الخدمات المالية طبقا للشريعة الإسلامية ومبادئها وتطبيقاتها،[1] بمعنى أن هذه الأخيرة تقوم على تحريم التعامل بالربا والغرر والبيوع على المكشوف، وكل أنشطة التمويل التي تضر بالمقصد الشرعي في استغلال الأموال في الحياة الاقتصادية.

ويمكن تعريفه أيضا بأنه: " تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[2].

من خلال هذا التعريف فالتمويل الإسلامي يضم العديد من الجوانب أهمها الآتي:

- تقديم تمويل عيني أو معنوي؛
- توافق هذا التمويل مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء؛
- تعدد صيغ هذا التمويل مما يجعلها تتناسب مع احتياجات كل القطاعات؛
- مساهمة هذا التمويل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**ثانيا: أنواع التمويل الإسلامي**

يمكن التمييز بين نوعين من التمويل الإسلامي هما التمويل التجاري والتمويل المالي الموضحين في الآتي:[3]

فالتمويل التجاري يتحلى فيه رب المال بصفة التاجر كاملة، أي أنه يتخذ القرار الاستثماري بمفرده، ومن ذلك اختيار السلعة التي يشتريها ويقوم بتخزينها ثم بيعها أو القيام بتأجيرها للطرف المستفيد من التمويل الذي قد يستفيد من السلعة استهلاكا أو استغلالا، ويترتب على ذلك التزام صاحب السلعة.

أما التمويل المالي فهو العملية التي تكون فيها سلطة رب المال ضئيلة، ويترك فيها القرار الاستثماري إلى الطرف المستفيد من التمويل، ويمكن لرب المال أن يقرر في شيئين فقط هما:[4]

- اختيار الطرف المسير، وتحديد الشروط والضوابط للعلاقة التي تربطه به، ومنها نوع النشاط الاستثماري ومجاله.
- اختيار الأصل الثابت الذي يتم استثماره.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التمويل التجاري يقوم على البيع، في حين أن التمويل المالي هو تعاون بين رب المال والمستفيد.

---

[1]- صندوق النقد الدولي، **التمويل الإسلامي وصندوق النقد الدولي**،على الموقع الإلكتروني:
**https://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm.2020/01/31**

[2]- عبد الرحمان عبد القادر،" فعالية نظام التمويل الإسلامي في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية"، **أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص: 68.

[3]- قدي عبد المجيد وبوزيد عصام، " التمويل في الاقتصاد الإسلامي : المفهوم والمبادئ"، **الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية – النظام المصرفي الإسلامي نموذجا**–، المركز الجامعي خميس مليانة، 5-6 ماي 2009، ص ص: 4-5.

[4]- منذر قحف، **مرجع سابق**، ص: 13.

وأهم ما يميز بين النوعين، أن الأول لا يمكن أن يحل محل الثاني لأنه لا يسد الحاجات التي من أجلها تم إباحة التمويل المالي، و لا يستطيع إستعاب كل الظروف التي تطرأ على عمليات التمويل.[1]

بالإضافة إلى أن هناك نوع آخر من التمويل في الاقتصاد الإسلامي قائم على التعاون والبر والإحسان، والذي يسمى أيضا بالتمويل التكافلي أو التعاوني، الذي يعتبر من الخصال التي حثت عليها الشريعة من أجل وحدة المجتمع ومحاربة الطبقية والفقر، ونجد هذا النوع من التمويل في الوقف والقرض الحسن والزكاة، وتحت كل نوع من هذه الأنواع توجد مجموعة من الصيغ تختلف كل منها عن الأخرى.

**ثالثا: أهمية التمويل الإسلامي**

تتجلى أهمية التمويل الإسلامي في مدى حاجة الأفراد ورغبتهم فيه، وتحقيق الغرض المستهدف منه، فكلما اتسع نطاق التعامل به وكثر اللجوء إليه من قبل الفرد والجماعة لتلبية حاجة عامة وخاصة كلما دل ذلك على عمق المصلحة فيه، حيث تبرز أهميته من خلال الأطراف التالية:[2]

**1- بالنسبة للعملاء**

يعتبر التمويل مصدرا لسد الفجوات التمويلية التي عادة ما يحتاجون لها حسب نوع التمويل من حيث الزمن، والمتضمن الآتي:

- التمويل قصير الأجل ويستخدم لسد الفجوات التمويلية التي يحتاج لها العملاء لفترات محددة، بدلا من الالتجاء إلى زيادة رؤوس أموالهم وإدخال شركاء جدد معهم، ومشاركتهم في الأرباح المحققة مثل شراء المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج، وشراء البضائع....الخ.

- التمويل متوسط الأجل ويهتم بتمويل الأصول شبه الثابتة، كشراء عدد من الآلات الصغيرة، أو لمواجهة مصروفات رأسمالية مثل إنجاز بنايات للآلات.

- التمويل طويل الأجل وذلك لتمويل اقتناء الأصول الثابتة من آلات ومعدات أو إنشاء البنية التحتية لمختلف المشروعات من مرافق، أو إنشاء مباني.

**2- بالنسبة للمصرف**

يعتبر التمويل المصدر الرئيسي لتحصيل إيرادات للمصرف مقابل مصروفاته، من خلال فوائض لتعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المودعين وعلى المساهمين أصحاب رأس مال المصرف.

بالإضافة كونه يعتبر آداة لتمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يجعل المصارف الإسلامية تقوم بدور رئيسي في تمويل البنية الأساسية للمجتمعات الإسلامية في مختلف المجالات والتي يتم توظيفها وفق الضوابط الإسلامية وطبقا للفترة التي تناسب كل مشروع، سواءا كانت قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل.

---

[1]- منذر قحف، **مرجع سابق**، ص: 56.

[2]- محمد محمود المكاوي، **أسس التمويل المصرفي بين المخاطرة والسيطرة**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى، 2009 ص ص: 74-75.

**3- بالنسبة للاقتصاد القومي**

يساهم التمويل في مقابلة الإحتياجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الإقتصادي، كما يساهم في دفع عجلة التنمية وإيجاد فرص عمل لحل مشكلة البطالة وزيادة معدل النمو للدخل القومي.

**4- ارتباط ربح الممول في جميع أساليب التمويل الإسلامية بالملكية**

حيث يعود استحقاقه للأرباح لسبب موضوعي وشرعي، هذا الأخير قائم بدوره على الملكية، عكس الصيغ والأساليب التمويلية الربوية التي تقوم على الاستغلال.

**رابعا: أهداف التمويل الإسلامي**

هناك العديد من الأهداف والمقاصد للتمويل الإسلامي والتي يمكن ذكرها في ما يأتي:[1]

- تسهيل المبادلات والأنشطة الحقيقية من خلال وضع التمويل في مكانه الحقيقي، وهو أن يكون وسيلة لتشجيع وتسهيل المبادلات التي تولد القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي، وهذا هو محور الثروة، لأنه يسمح بإتمام نشاط حقيقي نافع يعتمد على وجود التمويل القائم على التبادل.[2]

- إيجاد بدائل للتمويل التقليدي من خلال توفير البدائل الميسرة للمجتمع بهدف الإستغناء عن أساليب التمويل التقليدي مثل القرض بالفائدة، سواء كان على مستوى الأفراد أو المؤسسات، وذلك من أجل ضمان تحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية.

- التأكد من أن القيمة الربحية ليست الأساس في العملية التمويلية، حيث ينظر التمويل الإسلامي إلى المشروع نفسه والجدوى الاقتصادية لهذا الأخير، ومدى انعكاسه على المجتمع بالإيجاب دون التركيز على قدرة السداد كشرط لعملية التمويل.

- محاربة البطالة وإيجاد فرص عمل جديدة، وهو من الأهداف الجوهرية للتمويل الإسلامي، من خلال توفير أنواع مختلفة من التمويل على اختلاف الصيغ المبتكرة لتقريب وتسهيل الخدمات المالية، والاستفادة منها بطريقة عادلة بين فئات المجتمع ومؤسساته.

- دعم التنمية الاقتصادية للمجتمع وتحقيق الرخاء الاقتصادي، ورفع مستوى الدخل للأفراد، بالاعتماد على تطوير وابتكار الأساليب والأدوات الممنهجه، قصد توفير مصادر جديدة للدخل لمختلف فئات المجتمع، مما يضمن القضاء على ظاهرة الفقر.

- تحقيق عوائد معتبرة لأصحاب رؤوس الأموال، من خلال تنميتها وحمايتها، وذلك لادخارها عبر مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، هذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها.

---

[1]- شكيب باهر العويوي، " التمويل الاسلامي كبديل لتمويل المشاريع الصغيرة من وجهة نظرا المستفيدين بقطاع غزة"، **مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير**، اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2018، ص ص: 46-47.

[2]- سامي بن إبراهيم السويلم، **مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي**، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2013، ص: 84.

– دعم العدالة الاجتماعية من خلال تشجيع أصحاب الدخل المنخفض على العمل والإنتاج، وأيضا تشجيع أصحاب رؤوس الأموال باستثمار أموالهم، ومنه توفير مصدر من الأموال يساعد على توزيع الثروة، مما يؤدي إلى الحد من الاكتناز.

**المطلب الثاني: خصائص وضوابط التمويل الإسلامي**

يرتكز التمويل الإسلامي في شتى معاملاته المالية والتجارية على العديد من الضوابط الشرعية الإسلامية التي تجعله يختلف عن التمويل التقليدي القائم على الفائدة بالكثير من الخصائص والمميزات والفروقات دون غض النظر على أن هناك نقاط مشتركة بينهما كأوجه تشابه .

**أولا: خصائص التمويل الإسلامي**

تتبع خصائص التمويل الإسلامي من خلال نظرة الإسلام إلى المال ومدى تحقيق المنافع المرجوة من خلال استثماره في شتى المعاملات الاقتصادية وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية، حيث يعتبر الإنسان مستخلف فيه، ويستوجب الحفاظ عليه من السرقة والخسارة والضياع. وعلى هذا الأساس تتجلى خصائص التمويل الإسلامي في ما يلي:[1]

– استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاءا، فمن خصائص التمويل الإسلامي المتاجرة في السلع والخدمات والمنافع الحلال التي تتنافي والمعاملات الربوية وكل سبل أدوات الغرر، وبالتالي درء المفاسد.

– توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي، بمعنى أن التمويل الإسلامي مرتبط في معاملاته بالاستثمار الحقيقي، أي يعتمد في الحركة الاقتصادية على استثمار رؤوس الأموال وفق نشاط حقيقي قائم على التعاون والمشاركة بين الأطراف المختلفة، لتحقيق المنافع من خلال العملية الاستثمارية.

– توجيه المال نحو الإنفاق المشروع، فمن الخصائص التي يتميز بها التمويل الإسلامي هو أن يكون التمويل في مشاريع مباحة شرعا، فلا ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشريعة الاسلامية التي تؤدي إلى مفسدة الفرد والمجتمع.

– التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته، حيث يمتاز التمويل الإسلامي بالتركيز على الأفراد الراغبين في إقامة مشروعاتهم الاستثمارية وتقييم مدى نجاحها، من خلال امتلاكهم أو تميزهم بمهارات وإبداعات في مجال عملهم، وبالتالي تكون مشروعاتهم مجدية.

– اعتماد التمويل الإسلامي على القاعدة الشرعية نظرة إلى ميسرة للمعسر، أي لا يستوجب فرض فوائد على التأخير في السداد، الذي يزيد في سعر الفائدة الأصلي، ولا مكان أيضا لإعادة جدولة الدين التي

[1]– بالنور سلمى، " فعالية التمويل الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، **الملتقى الدولي الأول حول تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال المعاصرة – رؤية معاصرة** – ، جامعة تبسة، الجزائر، الجزء الأول، يومي: 12–13 نوفمبر 2019 ، ص: 402.

تتسبب في تضخم حجمه الذي عجز عن سداد أصله، فهي القاعدة الذهبية التي تحمي المدين من الإفلاس والعسر المالي، كي يستمر الإنتاج وبالتالي الطلب على السلع والخدمات.[1]

– التركيز على توجيه المال بما يحقق النفع للفرد والمجتمع، بأن يكون التركيز على قضاء حاجاته أو إقامة مشروعاته الاستثمارية، وبالتالي تعزيز النمو والرفاه الاقتصادي والاجتماعي وفق المبادئ الإسلامية وضوابطها الشرعية.[2]

– الاعتماد على أساليب تمويل مبتكرة: والتي تتميز بما يلي:[3]

✓ تمتاز بالتنوع والتعدد، إذ توجد أساليب قائمة على المشاركات كالمضاربة والمشاركة...، وأساليب قائمة على المداينات كالمرابحة، السلم، الاستصناع والإجارة، بالإضافة إلى أساليب التمويل التكافلي القائمة على الزكاة والبر والإحسان والتبرعات وغيرها.

✓ تقوم هذه الأساليب على أساس دراسات الجدوى من الناحية الاقتصادية، وعلى أساس الحلال من الناحية الشرعية، كما أن المشروعات عند دراستها تخضع للأولويات الإسلامية من خلال التحسينات بصفة دورية، مما يحقق تخصيصا أمثلا للموارد والوصول إلى ما يصبو إليه التمويل الإسلامي، هذا الأخير لا يعتمد على قدرة المستفيد على السداد، بل يعتمد على مشروع استثماري معين تمت دراسة جدواه ونتائجه وقبول كل من الممول والمستفيد بهذه الدراسة، وإقدامهم على إنشاء العلاقة التمويلية بينهما.

– تطبيق صيغ تمويلية من شأنها تساهم في المزج بين عناصر الإنتاج، خاصة عنصر العمل ورأس المال، الأمر الذي يؤدي إلى فتح العديد من المجالات، لتشغيل أصحاب المهن وذوي الخبرات من جهة، وتوجيه الأموال المكتنزة أو المدخرة إلى الاستثمار في مختلف الأنشطة التي تعتبر قنوات جذب ومحفزات للاستثمار الحقيقي من جهة أخرى.[4]

**ثانيا: الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل القائم على الفائدة**

عند المقارنة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي تتجلى العديد من الفروقات الجوهرية التي تجعل من التمويل الإسلامي أكثر كفاءة من نظيره القائم على الفائدة والتي يمكن ذكرها في ما يأتي:[5]

---

[1]– حفيظ عبدالحميد، زمولي هندة، " التمويل الإسلامي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية–"، **الملتقى الدولي الأول حول تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال المعاصرة – رؤية معاصرة –** ، جامعة تبسة، الجزائر، الجزء الثاني ، يومي: 12–13 نوفمبر 2019، ص: 633.

[2]– زهير بن دعاس وأمين عويسي، "صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول"، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 02، العدد 04، 2019، ص: 245.

[3]– كمال منصوري، " إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية "، **أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص: 140.

[4]– رحيم حسين وسلطاني محمد رشدي، " نماذج من التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المضاربة والسلم والاستصناع"، **ملتقى وطني حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – حالة الجزائر والدول النامية**–، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21–22 نوفمبر 2006، ص: 05.

[5]– كمال منصوري، **مرجع سابق**، ص: 140.

**1- أوجه الاختلاف بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي**

هناك العديد من أوجه الاختلاف بين التمويلين والتي يمكن ذكر أهمها في الآتي:[1]

- يقوم نظام التمويل الإسلامي على منطق معارض لمنطق نظام التمويل التقليدي، حيث يقوم التمويل الإسلامي على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وفق نشاط حقيقي، أما التمويل التقليدي فيعتمد منطق التمويل بفائدة محددة مسبقا ومستحقة الدفع، وفق الآجال المتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة.

- التمويل الإسلامي يساعد على توسيع قاعدة المشاركة في الملكية، حيث يتيح الفرصة حتى لصغار الممولين وبصفة تشاركية في مختلف المشروعات، على عكس ما هو معروف في التمويل التقليدي الذي يؤدي إلى تضييق هذه القاعدة وحصر ملكية المشاريع بفئة قليلة من أصحاب رؤوس الأموال.

- يساهم التمويل الإسلامي إلى حد كبير في تحقيق التوزيع العادل للموارد المتاحة وإيجاد التوازن الذي يحول دون تكديس الثروات بأيدي المرابين وكبار التجار من أصحاب رؤوس الأموال كما هو الشأن في النظام التقليدي.

- ترتبط الزيادة التي يحصل عليها كل من رب المال والعامل في التمويل الإسلامي بمقدار الربح المحقق من الاستثمار المشترك بين الطرفين وفق النسبة المتفق عليها، بينما في التمويل التقليدي لا علاقة للممول بالربح والخسارة، بل يكون الاعتماد على نسبة فائدة معينة قد تختلف في العقد بين شهر وآخر، في حين لا يمكن لها أن تزيد عن الحد المتفق عليه في التمويل الإسلامي.

- ملكية المال في نظام التمويل الإسلامي تبقى لصاحبها أو يكون شريكا فيها، على خلاف التمويل التقليدي الذي ينتقل مباشرة إلى المقرض.[2]

- التمويل الإسلامي يتم عن طريق النقود والأصول الثابتة، بينما لا يقع التمويل التقليدي إلا عن طريق النقود فقط، وهذا يظهر شمولية التمويل الأول وضرورة تأثير العمل في الناتج، خلاف التمويل التقليدي الذي لا يعتبر العمل له أثر، كونه يعتمد على الفائدة بغض النظر عن الأرباح والخسائر للمقترض.

- التمويل الإسلامي يحقق العوائد بالمشاركة لأنه يتم في إطار حركية إقتصادية حقيقية، بينما التمويل التقليدي لا يرتبط في معظم الأحيان بالنشاط الحقيقي، ولا توجد آلية تضمن الارتباط بينهما، وهو ما يؤدي إلى تفاقم المديونية وتضخم الفوائد.

- يتميز التمويل الإسلامي بالشفافية والوضوح وهو مقصد شرعي، بينما التمويل التقليدي يتنافى مع هذا المقصد لأنه يهدف في النهاية إلى نقد حاضر.

- أساليب التمويل الإسلامي تعتمد في الغالب على النشاط الإنتاجي مقارنة بالنشاط المالي، وهذا عكس التمويل التقليدي الذي يعتمد على سعر الفائدة عن طريق الإقراض والاقتراض.

ومن خلال الجدول أدناه سيتم عرض مقارنة موجزة حول الفرق بين التمويلين الإسلامي والتقليدي.

---

[1]- رحيم حسين وسلطاني محمد رشيد، **مرجع سابق**، ص:05.

[2]- عبد الرحمان عبد القادر، **مرجع سابق**، ص: 69.

**الجدول رقم (01): مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي من حيث أوجه الاختلاف**

| أوجه المقارنة | التمويل التقليدي | التمويل الإسلامي |
|---|---|---|
| الملكية | ينتقل رأس المال إلى المقترض مباشرة | يبقى رأس المال ملكا لرب المال أو شريكا فيه |
| الربح | يضمن نسبة الفائدة المحددة مسبقا | ناتج عن الأموال المستثمرة والموزعة |
| طبيعة المعاملات | يقوم في معاملاته على أساس النظام المصرفي القائم على الفائدة (الربا)، ولايشترط نوع المشروعات في العملية التمويلية. | يقوم في معاملاته على أساس المشاركة في الربح والخسارة، ويقوم بتمويل المشروعات الحلال وتفادي المشروعات المحرمة بغض النظر عن ربحيتها. |
| الضوابط | قانونية | شرعية إسلامية وقانونية |
| الآليات | الاعتماد على سعر الفائدة | المشاركة في الربح والخسارة |
| صيغ توظيف الأموال | التوظف على شكل الإقراض و الإقتراض مقابل فوائد محددة مسبقا ومستحقة الدفع، وفق الآجال المتفق عليها. | توظف وفق صيغ التمويل الإسلامي( المشاركات في الربح والخسارة، المداينات...إلخ ) في تأسيس المشروعات. |
| العلاقة مع العملاء | علاقة دائن بمدين، وفي ظل هذا التمويل لاتراعى ظروف المقترض عند آجال السداد | العلاقة الناشئة بين الطرفين علاقة تشاركية تتميز بالارتباط القوي والمستمر، وفي ظل هذا التمويل تراعى ظروف الطرف الآخر، خصوصا في حالة العسر |
| صيغة التمويل التكافلي | لا يوجد تمويل تكافلي مثل الزكاة | يمول من زكاة رأس المال المستثمر وهي أحد أهم الأنشطة التكافلية بالإضافة إلى التبرعات والهبات والقرض الحسن. |
| المخاطرة | يتحملها المقترض لأنها تعتمد على أسلوب الضمان والعائد الثابت | يقلل المخاطرة بتوزيعها بين العمل ورأس المال |
| العدالة التمويلية | يوجهه هذا التمويل إلى الأغنياء، وأصحاب الأملاك التي تكون محلا للرهون والضمانات، وبالتالي لايساهم في العدالة التمويلية في المجتمع، ويزيد في فوارق التعامل مع أفرده. | يرتبط هذا النوع من التمويل بالتوزيع التوازني للثروة، لذلك يوجه هذا التمويل لمحدودي الدخل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بشروط وضمانات ميسرة، وهو مايساهم في العدالة وتكافؤ الفرص في الحصول على التمويل |
| النتائج البعدية | تكديس الثروات والنمو غير المتوازن في قطاعات الاقتصاد. | يساهم في تقوية الروابط الاجتماعية من خلال صيغ التمويل المختلفة، فهو إقتصاد حقيقي قائم على التعامل في السلع. |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على: دراجي كريمو، "دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تجارب الدول العربية والإسلامية "، **المؤتمر الدولي حول التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 17-18 ديسمبر 2019، ص ص: 437- 438 .

من خلال الجدول رقم (01) يلاحظ أن التمويل الإسلامي يرتبط في معاملاته بمبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وما تتضمنه من عدالة وإيجابية تجاه أطراف العملية التمويلية، عكس التمويل

التقليدي الذي يرتكز في معاملاته على المستفيد من القرض، الذي يخص به أصحاب رؤوس الأموال دون سواهم، بغض النظر على ما يتحمله هذا الأخير من ربح أو خسارة في العملية التمويلية.

**2- أوجه التشابه بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي**

هناك أوجه تشابه بين التمويل التقليدي السائد والتمويل الإسلامي يمكن ذكر أهمها في الآتي:[1]

- الصورة التي يتم بها التمويل يكون فيها المال من جانب والطرف العامل من جانب آخر، وهذا ما يحدث في التمويل القائم على الفائدة والتمويل الشرعي على حد سواء.
- الغاية المنشودة من التمويل هي الحصول على أرباح أو فوائد عن طريق طرف آخر.
- الطريقة التي تتم بها إدارة هذه الأموال وإستثمارها، غالبا ما ينحصر القرار الإداري من الطرف العامل، ويكون المال من الطرف الممول، وهنا يمكن أن يقيد العامل بنوع أو طبيعة الاستثمار المطلوب.
- يكون القرار الاستثماري للطرف المستفيد من القرض بالنسبة للتمويل التقليدي، وأما التمويل الإسلامي فيكون القرار الاستثماري للمضارب.

وعلى العموم فالتمويل الإسلامي من حيث المبدأ أكثر كفاءة من التمويل التقليدي من عدة جوانب يمكن إيجازها في النقاط الموالية:[2]

- يتم التعاقد في التمويل الإسلامي من خلال عقد واحد بينما يتطلب عقدين في التمويل التقليدي.
- توظيف الموارد من حيث الالتزام بسداد الدين في الآجال المحددة، دون السماح بأرباح أو عوائد مقابل التأخير في ظل التمويل الإسلامي، مما يتيح إستثمار رأس المال في مشاريع وأنشطة اقتصادية أخرى، خلاف التمويل القائم على الفائدة، الذي يؤدي إلى التقليل من كفاءة الاستثمار.
- تكلفة التمويل الفعلية في التمويل الإسلامي أقل منها في التمويل بالفائدة، إذا أخذنا بعين الاعتبار مجموع الفوائد التأخيرية وتكاليف الخدمة وجدولة الدين.

**ثالثا :الضوابط الشرعية للتمويل الإسلامي**

يحكم التمويل الإسلامي مجموعة من المبادئ التي تجعل التمويل مقبولا وفق ضوابط الشريعة الإسلامية السمحاء وذلك من خلال الآتي:[3]

- الإلتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المالية، فهي قوام الأمر في التمويل الإسلامي، إذ لا يمكن تصور تمويل إسلامي بعيدا عن الضوابط الشرعية والتي بدورها يمكن تفصيلها في الآتي:[4]

---

[1]- كمال منصوري، **مرجع سابق**، ص 143.

[2]- سامي بن إبراهيم السويلم، **مرجع سابق**، ص 108.

[3]- بوزيد عصام،"التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر"، **مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص 22.

[4]- بالنور سلمى، **مرجع سابق**، ص: 398.

✓ ضابط المشروعية الحلال من خلال الاستثمار في المشاريع الحلال، التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية بدليل قول الله عز وجل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا﴾[1].

✓ ضابط تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، والمتمثلة في التشريعات المستنبطة من الكتاب والسنة والإجماع، التي من شأنها تساهم في تحقيق مصالح الفرد في شتى معاملاته المالية والتجارية، ومنه يكون استثمارا حقيقيا في مختلف المجالات، من خلال إرتباطه بهذه المقاصد.

✓ ضابط المحافظة على المال وحمايته من المخاطر، وهو ما أمرنا به الإسلام من خلال المحافظة على المال وعدم تعريضه للضياع أو الخسارة أو السرقة بسبب التقصير المتعمد واللامبالاة، وبالتالي يستوجب دراسة جدوى المشاريع المراد الاستثمار فيها، ومحاولة التنبؤ بمختلف المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة.

✓ ضابط تنمية المال وعدم الاكتناز، حيث نهى الإسلام عن إكتناز المال في قوله تعالى: ﴿۞يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾[2]، ومن ثمة ساهم نظام الزكاة كبديل شرعي لمنع الاكتناز.

– تفادي التعامل بالربا، الذي تم تحريمه شرعا بالكتاب والسنة والإجماع، لما فيه من مفاسد على المعاملات الاقتصادية، و أكل لأموال الناس بالباطل، وما يسببه من عسر مالي نتيجة تضخيمه للفوائد على الإقراض، بالإضافة إلى الفوائد على التأخير في سداد الدين أو إعادة جدولته، وبالتالي التقليل من رفع الكفاءة الاستثمارية للأموال وتحقيق المنافع المرجوة.[3]

– الالتزام بالقاعدتين الفقهيتين:

✓ الغنم بالغرم والتي يقصد بها أن الحق في الحصول على النفع أو المكسب يكون بقدر تحمل المشقة وكذلك التكاليف للطرف الشريك في أعماله، ومنه يكون الحق في الربح " الغنم " يقابله الاستعداد لتحمل الخسارة " الغرم".

✓ الخراج بالضمان والذي يقصد به أن الذي يضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد أو مكسب، ويكون الخراج أي ما خرج من المال جائز الانتفاع لمن ضمنه، لأنه يكون ملزما بإستكمال النقصان الذي يحتمل حدوثه في حالة الخسارة.

وبالتالي فالتمويل الإسلامي، أمر لابد منه لجعل العدالة تطفو على سطح المعاملات المالية من خلال إشراك الطرفين في المغنم والمغرم أي في الربح والخسارة وهما النتيجة الحتمية لأي مشروع.

---

[1]– الآية: 29، سورة النساء.

[2]– الآية 34، سورة التوبة.

[3]– نجاة طباع، "الوجه الإسلامي لتنظيم آليات تداول السيولة في السوق المالية الإسلامية" ، **المؤتمر الدولي الثاني للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي حول الأسواق المالية الإسلامية بين الواقع والواجب**، أسطمبول، تركيا، 8–9 نوفمبر 2019، ص 304.

– الالتزام بالأخلاق المالية في المعاملات، فالإسلام دين الالتزام بالقيم والأخلاق في كل جوانب الحياة بما فيها جانب المعاملات الاقتصادية والاجتماعية، وهو أمر أوجبه ورغب فيه الإسلام.[1]

**المطلب الثالث : صيغ التمويل الإسلامي**

تطبيقا لمقاصد الشريعة الإسلامية في عملية استثمار الأموال، وغيرها من المعاملات المالية، هناك العديد من صيغ التمويل التي تقوم على مجموعة من المبادئ الإسلامية،أهمها مبدأ المشروعية الحلال، مبدأ تحريم الربا، والمحافظة على المال وحمايته من المخاطر، هذه الصيغ يمكن تقسيمها في الجدول الآتي:

**الجدول رقم (02): صيغ التمويل الاسلامي**

| الصيغ المستندة على المشاركات في الأرباح والخسائر | الصيغ المستندة على المداينات | الصيغ المستندة على البر والإحسان (التمويل التكافلي) |
|---|---|---|
| المضاربة | المرابحة | القرض الحسن |
| المشاركة | السلم | الزكاة |
| المزارعة | الإستصناع | الوقف |
| المساقاة | الإجارة | |
| المغارسة | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المراجع.

**أولا: الصيغ المستندة على عقود المشاركات**

**1– التمويل بالمضاربة**

يمكن تعريف المضاربة بأنها: " عقد بين طرفين أو مشاركة بين إثنين أحدهما بالمال (أي رب المال) والآخر بجهده وخبرته (أي المضارب) والمكسب يقسم بينهما بالنسب المتفق عليها، كما يمكن أيضا أن تكون مشاركة بين عدة أطراف، وفي حال الخسارة يتحمل رب المال الخسارة المالية والمضارب جهده وعمله شرط أن لا يكون مقصرا أو مخالفا للاتفاق المبرم بينه وبين الطرف الآخر".

وقد تكون هذه الصيغة مطلقة لا تتقيد بعمل معين أو التعامل مع أفراد محددين أو فترة زمنية محددة، ولا تفرض أي قيود على المضارب من طرف رب المال، كما يمكن أن تكون مقيدة تخضع لشروط من رب المال للحفاظ على ماله وتأمينه من المخاطر، ومخالفة ذلك يجعل من المضارب ضامنا لرأس المال. [2]

و حتى يكون عقد المضاربة صحيحا يجب توفره على عدة شروط والتي يمكن ذكرها في الآتي:

✓ تتمثل أهم الشروط المتعلقة برأس المال في الآتي:[3]

– أن يكون رأس المال من النقود، عينيا (أي حاضرا) لا دينا على ذمة المضارب.

[1]– قدي عبد المجيد وبوزيد عصام، **مرجع سابق**، ص: 16.

[2]– محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الاسلامي– دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية–** ، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص ص: 135–136.

[3]– عبد الرحمان عبد القادر، **مرجع سابق**، ص: 98.

– أن يكون رأس المال معلوما لكل من المضارب ورب المال، محددا من حيث القدر والجنس والصفة.
– أن يسلم رأس المال إلى المضارب وتمكينه من حرية التصرف فيه دون بقاء يد المالك على المال.

✓ تتمثل أهم الشروط المتعلقة بالربح في الآتي:[1]

– أن يكون الربح المشروط لكل واحد منهما(المضارب ورب المال) جزءا شائعا نصفا أو ثلثا أو ربعا.
– أن يكون نصيب المضارب من الربح لا من رأس المال، ودون ذلك يفسد المضاربة.
– لا يجوز لرب العمل اشتراط ضمان الربح على المضارب.

✓ تتمثل أهم الشروط المتعلقة بتنفيذ العمل في الآتي:[2]

– يجب أن يمنح المضارب الحرية والاستقلالية في القيام بعمله، وليس على رب المال أن يضيق عليه المجال في اتخاذ قرارته المتعلقة بعمله.
– لا يضمن المضارب رأس المال في حالة الخسارة، إلا عند مخالفة العقد أو التقصير في عمله عمدا.
– يجوز للمضارب أن يخلط ماله برأس المال وأن يعاد النظر في توزيع الربح بينهما وهذا بعد موافقة رب المال أو تفويض منه.

**2- التمويل بالمشاركة**

يمكن تعريف المشاركة بأنها: " صورة قريبة من المضاربة والفرق الأساسي بينهما هو في حالة المضاربة يتم تقديم رأس المال وحده، أما في حالة المشاركة فإن رأس المال يقدم بين الطرفين، ويحدد عقد المشاركة الشروط الخاصة بين الأطراف المختلفة ". [3]

وتنقسم المشاركة بدورها إلى الآتي:[4]

✓ المشاركة الدائمة هي من وسائل التمويل متوسط وطويل الأجل، فيه يقوم المصرف الإسلامي بمشاركة شخص أو أكثر في مشروع معين بغض النظر على طبيعته، شرط أن يكون وفق الضوابط الشرعية.

✓ المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) وهي المشاركة التي يدخل فيها المصرف كشريك مع شخص أو أكثر في مشروع ما، مقابل نصيب من الربح مضاف إليه نسبة أخرى متفق عليها تخصص لتسديد مشاركته في تمويل العملية، ويكون صافي الربح من نصيب الشريك الذي يصبح مالكا للمشروع بصفة نهائية، عندما يسترجع المصرف مساهمته بالكامل وفق شروط العقد المتفق عليها.

وحتى تكون المشاركة جائزة لابد من توفر عدة شروط والمتمثل أهمها في الآتي:[5]

✓ تتمثل أهم الشروط المتعلقة برأس المال في الآتي:

---

[1]– زهير بن دعاس وأمين عويسي، **مرجع سابق**، ص: 245.

[2]– محمود حسن صوان، **مرجع سابق**، ص: 139.

[3] – محمد عبدالله إسحاق، "التمويل الشخصي وتطبيقاته في البنوك الإسلامية والتقليدية"، **المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الإسلامية – التقاضي عبر الحدود**، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، 15–16 جوان 2010، ص: 24.

[4]– **نفس المرجع السابق**، ص: 24

[5]– عبد الرحمان عبد القادر، **مرجع سابق**، ص: 104.

- أن يكون رأس المال معلوما من حيث المقدار والنوع والجنس وأن يكون من النقود.
- أن يكون دينا في ذمة أحد الشركاء، كما أن كل شريك غير مجبر على إدخال جميع أمواله في رأس المال، وأن لا يضمن أحد الشركاء مال الشركة أو حصة شريك آخر، ومن قصر أو خالف في شيء فيكون ضامنا للمال.

✓ تتمثل أهم الشروط المتعلقة بنتائج المشاركة (الأرباح والخسائر) في الآتي:

- أن يكون الربح والخسارة في الشركة معلوما على الشيوع مثل النصف أو الربع أو الثلث.
- يتحدد الربح بعد حذف كافة المصروفات والتكاليف اللازمة خلال الدورة الإنتاجية ويكون بنسب محددة حسب حصة كل شريك في المشروع.
- إذا تكفل العميل المشارك بإدارة المشروع فإنه يحصل على حصة يتم اقتطاعها من صافي الربح، وإذا وقعت الخسارة فليس له أجر على العمل الذي بذله، وفي حالة التقصر فيضمن الخسارة في رأس المال.

**3- التمويل بالمزارعة**

تعرف المزارعة بأنها: "عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما"، وتعتبر المزارعة "عقد شركة" بأن يقدم الشريك الآخر العمل في الأرض[1].

ولصحة المزارعة لابد من توفر الشروط الآتية:[2]

- أهلية طرفي العقد.
- كون الأرض صالحة للزراعة.
- بيان المدة، لأن المزارعة عقد على منافع الأرض ومنافع العامل، والمدة هي المعيار الذي يعلم به ذلك.
- بيان من عليه البذر وكذلك بيان نصيب من لم يساهم بالبذر، قطعا للمنازعة وإعلاما للمعقود عليه.
- أن يخلي مالك الأرض بين العامل والأرض حتى يتمكن من العمل دون مانع.
- بيان جنس البذر، ليصبح الأجر معلوما ومن ثمة تعيين حصة شائعة لكل من العاقدين في الثمر.

**4- التمويل بالمساقاة**

تعرف المساقاة بأنها:" عقد بين طرفين، طرف يرغب بالعمل لأن لديه الخبرة في رعاية الأشجار وإصلاحها لكنه لا يملك الأرض، وطرف يملك الشجر لكنه لا يقدر على رعايتها لعدم خبرته أو لا يملك المال أو الوقت أو لأي سبب من الأسباب، على أن يوزع الناتج من الثمار بينهما بنسبة متفق عليها".[3]

من هذا التعريف يمكن استخلاص أن هذه الصيغة تستخدم في تمويل مشروعات استصلاح الأراضي وزراعتها وتطويرها باستخدام تقنيات معينة وتوفير المال وأدوات السقي اللازمة، وبإمكانية وضع أجير للعمل فيها وتقسيم الناتج مع صاحب الأرض.

---

[1]- محمد حسن صوان، **مرجع سابق**، ص ص : 177-178.

[2]- حسن يوسف داود، **المصرف الاسلامي للاستثمار الزراعي،نموذج مقترح**، دار النشر للجامعات، مصر، دون سنة نشر، ص: 73.

[3]- عبد الكريم أحمد قندوز، " **المالية الاسلامية** "، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2019، ص: 154.

ولصحة المساقاة لابد من توفر الشروط الآتية:[1]

- أن يكون الشجر له الثمر مأكول.
- أن يكون الشجر له ساق، فلا تصح المساقات مثلا على الخضر والقطن ونحو ذلك.
- أن يكون الشجر الذي يقع عليه العقد معلوما للمالك والعامل.
- أن يكون لكل من الطرفين نصيب شائع كالنصف أو الثلث أو الربع أو نحو ذلك.

**5- التمويل بالمغارسة**

يمكن تعريف المغارسة بأنها: " دفع الأرض لمدة معلومة لمن يغرس فيها غراسا، على أن ما تحصل عليه من الأغراس والثمار يكون بين صاحب الأرض ومن قام بالغرس ".

ولصحة المغارسة لابد من توفر الشروط الآتية:

- أن يغرس في الأرض الأشجار ثابتة الأصول.
- أن لا يضرب لها أجل إلى سنين كثيرة، فإن ضرب لها أجل ما فوق الإطعام جاز ذلك.
- أن يكون للعامل حظه من الأرض والشجر، فإن كان حظه من أحدهما خاصة لم يتم جوازه. [2]

وفي الجدول أدناه سيتم عرض مقارنة موجزة بين مختلف الصيغ المستندة على عقود المشاركات في الأرباح والخسائر.

**الجدول رقم (03): مقارنة بين الصيغ المستندة على عقود المشاركات**

| الصيغة | طبيعة المشاركة | ملكية رأس المال | الربح | الخسارة | المدة الزمنية |
|---|---|---|---|---|---|
| المشاركة | مال ومال | مشتركة | نسبة شائعة من صافي الربح | مشتركة وعلى قدر رأس المال | قصيرة أو طويلة |
| المضاربة | مال وعمل | لرب العمل فقط | نسبة شائعة من صافي الربح | على رب العمل والعامل يخسر جهده | قصيرة |
| المزارعة | أرض وعمل | لصاحب الأرض | حصة من الناتج | على مالك الأرض والعامل يخسر جهده | قصيرة |
| المساقاة | أرض وعمل | لصاحب الأرض | حصة من الناتج | على مالك الأرض والعامل يخسر جهده | قصيرة |
| المغارسة | أرض وعمل | مشتركة | حصة من الأرض والشجر | مشتركة وعلى قدر النسبة المتفق عليها | طويلة |

**المصدر:** أحمد محمد محمود نصار، "خصائص عقود المشاركات ومدى الاستفادة منها في التمويل الإسلامي -دراسة فقهية ومالية- "، **المجلة القضائية**، معهد الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، العدد السابع ، 2003 ، ص: 166.

[1]- حسن يوسف داود، **مرجع سابق**، ص: 76.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص ص: 79-80

**ثانيا: الصيغ المستندة على المداينات**

**1- التمويل بالمرابحة**

يمكن تعريف المرابحة بأنها "بيع الشيء بثمنه مضاف إليه زيادة معينة من المال وهو عبارة عن البيع برأسمال وربح معلوم".

تسمى المرابحة أيضا " المرابحة لآمر بالشراء"، وتتمثل في التزام المصرف بشراء السلعة الموصوفة وصفا بعينها وبيعها لعميله بنسبة محددة من الربح، مع وعد من العميل بشراء هذه السلعة عند حصولها للمصرف بثمن الشراء مع إضافة النسبة المتفق عليها من الربح"[1].

ولصحة عقد بيع المرابحة شروطا خاصة أهمها في الآتي:[2]

- أن يكون العقد الأول صحيحا، لأن بيع المرابحة مرتبط بالعقد الأول.
- أن يكون الثمن الأصلي الأول معلوما لطرفي العقد وخاصة للمشتري الثاني.
- أن يكون الربح معلوما مقدارا أو نسبة من الثمن الأول.
- أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال بمعنى أن يكون له مثيل كالكيل أو الوزن أو العدد.
- أن لا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه، بمعنى لا يجوز بيع السلعة بمثيلتها.
- أن تكون السلعة موجودة فعلا عند البائع حين إبرام عقد المرابحة.

**2- التمويل بالسلم**

هناك تعريفات مختلفة للتمويل بالسلم نذكر منها الآتي:

" أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف بالذمة إلى أجل معلوم".[3]

" هو بيع مواد موصوفة في الذمة يتم تسليمها في أجل لاحق، بثمن عاجل، فالمبيع في عقد السلم مؤخر التسليم، لكنه محدد المواصفات بصورة تنفي الجهالة، ومن مواد يمكن توفيرها في موعد التسليم"[4].

ويعرف أيضا بأنه:" عقد على موصوف بالذمة بثمن مقبوض بمجلس العقد، وهو أن يشتري سلعة ولو لم تصنع أو ثمرا ولو لم يزرع بعد أن يوصف وصفا تنتفي معه الجهالة على أن تدفع القيمة في مجلس العقد على أن يحدد وقتا لتسليم السلعة ".[5]

---

[1] – محمد عبد الله إسحاق، **مرجع سابق**، ص ص:15-16

[2] – محمد حسن صوان، **مرجع سابق** ، ص ص: 151-152.

[3] – سعد الدين محمد الكبي، **المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام**، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص: 230.

[4] – محمد الامين ولد عالي، "**التنظيم الفقهي والتنظيم القانوني للسوق المالية الإسلامية وعلاقة ذلك بمقاصد الشريعة**، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص: 201.

[5] – عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، **الاقتصاد الاسلامي-أسس ومبادئ وأهداف-** ، مؤسسة الجريسي للطبع والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2009، ص: 120.

و للتمويل بالسلم عدة أنواع وهي كالآتي:[1]

✓ السلم الأصلي: وهو الذي يبرمه الطرفان إبتداءا، وأن يكون بين منتج وتاجر دون سابقة تعامل في بعض الأشياء أو المواد الموصوفة في الذمة.

✓ السلم الموازي: وهو إبرام المشتري عقد سلم آخر يكون فيه هو البائع لبضاعة اشتراها بالسلم الأول وبالمواصفات ذاتها دون أي ربط بين العقدين، فيصير المشتري بالسلم الأول هو البائع المسلم إليه في السلم الثاني (الموازي) الجديد من غير ربطه بالسلم الأول.

**و**لا يصح السلم إلا إذا توفرت فيه الشروط الموالية:[2]

– معرفة قدره بالكيل إن كان مكيلا، والوزن إن كان موزونا، و بالذرع إن كان مذروعا، لأن السلم يحتاج إلى ضبط قدره في حال عدم مشاهدته.

– أن يجعلا له أجلا معلوما، وإذا وقع حالا فهو بيع ويجب أن يطبق عليه شروط البيع.

– أن يذكر جنسه، نوعه، حجمه، وطبيعته وذلك فيما يعده أهل الخبرة من الصفات التي تسهل معرفة الموصوف بالذمة، أو تزيد أو تنقص من الثمن.

– أن يقبض رأس المال في مجلس العقد، فإن لم تدفع القيمة قبل تفرقهما لا يعد سلما لأنه بيع دين بدين

– أن يسلم في الذمة فإن أسلم في عين لم يصح لأن العين قد تتلف.

**3– التمويل بالإستصناع**

يمكن تعريف الإستصناع بأنه: " عقد يتعهد بموجبه طرف بإنتاج شيء معين وفقا لمواصفات محددة تم الاتفاق بشأنها وبسعر محدد، وتاريخ تسليم محدد، ويشمل هذا التعهد كل خطوات الإنتاج من تصنيع، إنشاء، تجميع، تغليف، ولا يشترط أن يقوم الطرف المتعهد بتنفيذ العمل المطلوب بنفسه، إذ بإمكانه أن يتعهد بذلك العمل أو بجزء منه إلى جهات أخرى تنفذه تحت إشرافه ومسؤوليته ".[3]

ويندرج ضمن التمويل بالاستصناع الأنواع الآتية:[4]

✓ الإستصناع الأصلي: وهو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، كالاتفاق مع نجار على صناعة مكتب أو مقاعد،أو مع صانع أحذية على صناعة حذاء.

الإستصناع الموازي: هو أن يقوم الطرف الثاني بعمل عقد آخر مواز للعقد الأصلي للإستصناع دون الإخلال بالشروط والمواصفات المتفق عليها في العقد.

[1]– محمد الامين ولد عالي، **مرجع سابق**، ص: 203.

[2]– **نفس المرجع السابق**، ص: 204.

[3]– وائل محمد عربيات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 128.

[4] – محمد الامين ولد عالي، **مرجع سابق**، ص:221.

**4-التمويل بالإجارة**

تعرف الإجارة بأنها: "عقد على منفعة مباحة ومعلومة، لمدة معلومة، من عين معينة أو موصوفة بالذمة، أو عمل معلوم بعوض معلوم "[1].

وعـرفت أيضـا هيئـة المحاسبة والمراجعة للمؤسسـات الماليـة الإسـلامية فـي المعيـار رقـم (09) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بأنها: " إجارة الأعيان، وهي عقد يراد بـه تمليك منفعة مشروعة معلومة بعوض مشروع معلوم "[2].

**ويمكن إيجاز أنواع الإجارة في ما يأتي:**[3]

– الإجارة المصرفية وهي صيغة تمويلية تقوم على عقد الإجارة المعروف في الفقه الإسلامي، ويكمن في بيع المصرف منفعة مملوكة له سواء كانت بطريقة إمتلاك الموصوف أو إمتلاك حق الانتفاع.

– الإجارة الكلية وهو الثمن الكلي الذي يبيع به المصرف منفعة العين إلى المستأجر، سواء كانت مدفوعة بالتقسيط أو دفعة واحدة.

– الإجارة المنتهية بالتمليك هي إجارة يقترن بها الوعد بتمليك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو أثنائها[4]، بمعنى تأجير مختلف الأصول دون شرط العمر الاقتصادي للأصل موضوع العقد، أي أن القصد منه تمويل المنشآت بمختلف الأصول التي تحتاجها، وينتهي العقد بالتمليك عند إستفاء جميع أقساط الإجارة.[5]

– التأجير مع خيار التمليك، وذلك بأن تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بإجارة عين للعميل، حيث يكون له الخيار أن يشتري الأصل المؤجر في أي وقت خلال مدة العقد وبثمن الشراء المتفق عليه، شرط أن يخصم قبل التمليك كل أقساط الإجارة أو الدفعات المقدمة من خلال فترة الإجارة.[6]

**ثالثا: الصيغ المستندة على البر والإحسان ( التمويل التكافلي )**

من باب البر و الإحسان والتكافل بين أفراد المجتمع، شرع الإسلام بعض الأساليب الغير تعاقدية (الغير رسمية )، تعمل في مجال التكافل والتآزر بين أفراد المجتمع الواحد، والتي يمكن تقسيمها كالآتي:

---

[1]– إدارة الإفتاء، **تسهيل في فقه المعاملات** ، وحدة البحث العلمي، الكويت، الطبعة الأولى، 2019، ص: 193.

[2]– العيفة عبد الحق وصلاح بسام فياض، "الإجارة المنتهية بالتمليك كآداة للتمويل الشرعي"، **المؤتمر العلمي الثاني حول الخدمات المصرفية الاسلامية بين النظرية والتطبيق**، جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، 15–16 ماي 2013، ص: 04.

[3]– محمد عبد الله إسحاق، **مرجع سابق**، ص: 21.

[4]– العيفة عبد الحق وصلاح بسام فياض، **مرجع سابق**، ص: 06.

[5]– سامي السويلم، **صناعة الهندسة المالية، نظرات في المنهج الإسلامي**، مركز البحوث والتطوير،بيت المشورة لتدريب، الكويت، 2000، ص:18

[6]– **نفس المرجع السابق**، ص: 18.

**1- القرض الحسن**

يعرف القرض بأنه: " قرض دون فائدة مع تيسير عملية رده، ويقدم هذا النوع من التمويل خدمة للمشروعات الصغيرة التي يقوم بها غالبا الشباب الذين يحتاجون لتغطية نفقاتهم في استثمار معين "[1].

فهو قرض يقدمه المصرف الإسلامي أو المؤسسات المالية الإسلامية للعملاء ويمنح للأفراد أصحاب الدخل القليل دون فوائد، ويسدد على أقساط بسيطة وشروط ميسرة متفق عليها، وهو القرض الذي يساهم في النمو الاقتصادي".

ولصحة القرض الحسن يجب توفر الشروط الآتية :[2]

- أن يكون معلوما من حيث القدر والوصف، وذلك ليتمكن المقترض من رد البدل المماثل للقرض.
- أن يكون عينا، أي في ما يصح إقراضه، المنضبط بالوصف.
- أن يكون من المثليات، وهي الأموال التي لا تتفاوت تفاوتا يؤدي إلى اختلاف قيمتها، كالنقود والمكيلات والموزونات والمذروعات.

**2- الزكاة**

تعرف الزكاة بأنها:" حق مفروض في أموال مخصوصة على وجه مخصوص لفئات مخصوصة، وهي فريضة عينية إذا توافرت شروط وجوبها"[3].

كما تعتبر الزكاة من الناحية الاقتصادية وسيلة لمنع تركز الثروة في يد فئة قليلة من الأفراد وبالتالي إنتشاره بين أوساط المجتمع، الحافز الذي يزيد من الاستثمار في مشروعات إنتاجية مربحة وبعث روح المنافسة والتقليل من ظاهرة الاحتكار في المشروعات من قبل أصحاب رؤوس الأموال. [4]

ولصحة الزكاة يجب أن تتوفر الشروط الآتية:[5]

- فرض نسبة 2,5 % على كل من جمع مالا بلغ أو يزيد على النصاب.
- فرض 10% على كل من ملك أرضا مسقاة من غير مشقة، و5% إذا تم سقيها بمشقة.
- فرض الخمس على المعادن وأموال الغنيمة.

---

[1]- بقاش وليد وبن دادة عمر، "حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية "، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة** ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، 2019، ص: 152.

[2] - عدنان الملا، " القرض الحسن وسبل تفعيله لدى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، **المؤتمر العالمي الحادي عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية حول سوق رأس المال الاسلامي والمصرفية الاسلامية –تقويم القضايا العالقة–**، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 1-2 نوفمبر 2016، ص: 04.

[3]- موسى سعداوي ومحمد بولعسل، " دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، **المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي الغير ربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة**، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 20-21 ماي 2013، ص: 02.

[4]- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات**، دار اليمان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015، ص: 436.

[5]- موسى سعداوي ومحمد بولعسل، **مرجع سابق**، ص ص:3-4.

**3- الوقف:**

يعرف الوقف بأنه" تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة على بر وقربة، بحيث يصرف ريعه إلى جهة معينة تقربا إلى الله عز وجل، والمراد بالأصل كل ما ينتفع به مع بقاء عينه، فالوقف يعتبر من أهم الأساليب المالية في النظام الإسلامي لتحقيق التنمية الشاملة خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها ".[1]

ويشترط لصحة الوقف ما يأتي:[2]

- أن يكون الوقف من جائز التصرف، وهو البالغ العاقل المالك للعين الموقوفة أو وكيله.
- أن يكون الموقوف عينا يصح بيعها، والانتفاع بها إنتفاعا مباحا مع أصل بقائها.
- أن يكون الوقف على جهة بر وقربة
- أن يكون الوقف على شيء معين بحد ذاته.
- أن يكون الوقف منجزا، بمعنى غير معلق ولا مؤقت.
- أن لا يشترط في الوقف ما ينافيه.
- أن يكون الوقف على التأبيد، بمعنى وقف العين في سبيل الله للأبد.

**المبحث الثاني: الإطار النظري للشمول المالي**

يمثل الشمول المالي في الوقت الراهن أداة أساسية للنهوض باقتصاديات الدول وتدعيم مؤسساتها المالية بصفة عامة، وتحسين المستوى المعيشي لمختلف شرائح المجتمع وأوضاعهم المالية بصفة خاصة، وهو ما يتطلب تسليط الضوء على الشمول المالي بمختلف جوانبه في هذا المبحث، وذلك من خلال تقسيمه إلى المطالب الآتية:

- ماهية الشمول المالي؛
- أبعاد ومؤشرات الشمول المالي؛
- آليات الشمول المالي وتحدياته؛

**المطلب الأول: ماهية الشمول المالي**

يهدف الشمول المالي إلى ايصال الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع وشرائحه وحصوله عليها عبر القنوات المالية الرسمية، لذا فهو يعتبر أداة ذات فعالية اقتصاديا واجتماعيا، ومن أجل ذلك لابد من التعرض إلى نشأته.

**أولا: نشأة وتطور الشمول المالي**

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في سنة 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، والتي تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة

[1]- أحمد محمد عبد العظيم، **مرجع سابق**، ص: 15.

[2]- إدارة الافتاء، **مرجع سابق**، ص: 282.

فعليا للخدمات المصرفية. وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها واستخدامها بسبب عدم توفرها أو عدم القدرة على امتلاكها. وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح. ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة. وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية. واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وفي سنة 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ( CGAP) ومؤسسة التمويل الدولية (TFC) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

وعملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية. ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية، وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية. وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي.[1]

**ثانيا: تعريف الشمول المالي**

صدرت تعريفات للشمول المالي من عدة جهات مختصة مختلفة، حيث كان أبرزها التعريف الصادر عن مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) ليعرف الشمول المالي

[1] – سمير عبد الله، " الشمول المالي في فلسطين" ، **معهد أبحاث والسياسات الاقتصادية**، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، فلسطين، 2016، ص: 15.

بأنه: " نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"[1].

ويعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن بأنه: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول لمجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة وبأسعار مناسبة وأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء"[2].

من جانبه عرف مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الشمول المالي بأنه: "إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، خدمات الدفع، التحويل، التأمين، التمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة بأسعار تنافسية.

كما يتضمن مفهوم الشمول المالي حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، بغرض تفادي لجوء البعض منهم إلى قنوات ووسائل غير رسمية والتي لا تخضع لجهات الرقابة والاشراف، وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة"[3].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص أهم الجوانب التي يرتكز عليها وهي كالآتي:

– الحصول على (الوصول إلى) المنتجات والخدمات المالية، وذلك بتوفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف؛

– القدرة المالية أي إدارة الأموال والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛

– استخدام المنتجات والخدمات المالية وذلك من حيث الانتظام، التكرار ومدة الاستخدام.

– جودة الخدمات والمنتجات المالية من خلال تصميم الخدمات وفق احتياجات العملاء وتطويرها لتشمل كافة فئات المجتمع.

– فعالية التنظيم والرقابة بغرض ضمان تقديم منتجات وخدمات مالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي

– الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل وسكان المناطق النائية والنساء.

وفي الأخير الشمول المالي يشمل نسبة الأفراد الذين يستخدمون الخدمات المالية، فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات، فقد يكون بعض الأفراد قادرين على الحصول عليها ولكنهم لا يميلون لاستخدام خدمات مالية معينة لأسباب ثقافية أو دينية.

---

[1] – يسر برنيه وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي ومجلس المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019، ص: 1.

[2] – آسيا سعدان ونصيرة محاجبية، " واقع الشمول المالي في المغرب العربي–دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب" ، **المجلة العربية في الإنسانية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، 2018، ص: 748.

[3] – يسر برنيه وآخرون، **مرجع سابق**، ص: 3.

**ثالثا: أهمية الشمول المالي**

تتجلى أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور أهمها الآتي:[1]

- المحور الاجتماعي، وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم؛
- المحور الاقتصادي، إذ يساهم في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة المالية؛
- المحور الاستراتيجي، حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الإستراتيجية القوية المتمثلة في كيفية المواءمة بينه كهدف استراتيجي وبين الأهداف الثلاثة التالية:

–الاستقرار المالي ويعرفه البنك المركزي الأوروبي بأنه النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون اتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة؛

–النزاهة المالية تشجع المعايير الدولية على أهمية النزاهة المالية، وذلك من خلال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة، وإذا تم التنفيذ الصحيح لهذه المعايير في إطار نزاهة مالية فإن ذلك سيشمل فئة كبيرة من ذوي المداخيل المنخفضة بالخدمات المالية الرسمية. والعكس صحيح فيما إذا لم تكتمل البيانات وامتنعت المصارف عن التعامل مع المستفيدين فإن ذلك سيجعلهم يلجؤون إلى اتباع الخدمات المالية غير الرسمية. مما سيشكل عائقا على التقدم الاجتماعي والاقتصادي؛

–الحماية المالية للمستهلك وذلك بإحداث التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين، وضمان حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

**رابعا: أهداف الشمول المالي**

يمكن تحديد أهداف الشمول المالي فيما يأتي:[2]

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية وذلك بتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء؛
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي؛
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي؛

---

[1] – فلاق صليحة وآخرون، " تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي" ، **مجلة التكامل الاقتصادي**، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، بجامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر، المجلد: 07، العدد: 04، ديسمبر 2019، ص: 4.

[2] – محمد بن موسى، " أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017" ، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، الجزائر، المجلد 08، العدد 15 مكرر، ديسمبر 2018، ص: 43.

– يساهم في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة المالية؛

– يساهم في النزاهة المالية حيث أن المعايير الدولية تشجع عليها من خلال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة.

**المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي**

من أجل الوصول إلى مستوى أوسع لشمولية الخدمات المالية بالاعتماد على منتجات مالية مبتكرة وذات جودة، الشيء الذي يعكس واقع الشمول المالي في العالم، وجب التطرق إلى أبعاد الشمول المالي ومؤشراته من خلال الآتي:

**أولا: أبعاد الشمول المالي**

يمكن توضيح الأبعاد الرئيسية للشمول المالي في الآتي:[1]

**1-الوصول للخدمات المالية**

يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية.

**2-استخدام الخدمات المالية**

يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

**3-جودة الخدمات المالية**

تعتبر جودة الخدمات المالية مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية، وتعتبر الخدمة المالية تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

[1] – صورية شنبي و السعيد بن لخضر، " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) " ، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية**، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 03، العدد02، 2018، ص ص: 109-110.

**الشكل رقم ( 01): أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه**

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: حنين محمد بدر عجوز، دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤلية الإجتماعية تجاه العملاء، **مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير**، إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2017، ص ص: 16-18.

**ثانيا: مؤشرات الشمول المالي**

وضع البنك الدولي سنة 2011 مؤشرات لقياس الشمول المالي والتي تعد كقاعدة بيانات، حيث أصبحت من أهم المؤشرات المرجعية للتعرف على درجة الشمول المالي في الدول، ويمكن عرضها في الآتي:[1]

**1- مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية**

هو مؤشر الشمول المالي العام، حيث يتم بواسطته مقارنة الدول وفق نسبة الشمول المالي العالمي لامتلاك الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق لحسابات مصرفية في مؤسسات مصرفية رسمية.

**2- مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية**

يقيس إمكانية الأفراد البالغين (15 ) سنة فما فوق وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية، مثل البطاقات الائتمانية والصرافات الآلية.

**3- مؤشر استخدام الحسابات المصرفية**

يعد هذا المؤشر من مؤشرات الشمول المالي، ويتضمن قياس مدى استخدام الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق للخدمات المالية مثل استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور واستخدام الحسابات في دفع فواتير الشراء.

**4- مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية**

يقيس مدى قيام الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية.

**5- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية**

يقيس مدى اقتراض الأفراد البالغين من المؤسسات المالية الرسمية.

**المطلب الثالث: آليات تعزيز الشمول المالي وتحدياته**

في ضوء الجهود المبذولة لترسيخ مبدأ الشمول المالي والذي أصبح يمثل أولوية خاصة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات وآليات لتطبيقه، ورغم إحراز تقدم نحو الشمول المالي إلا أنه لا يزال هناك تحديات كبيرة تعيق انتشاره وتوسعه، فقد برزت الحاجة إلى توحيد المبادرات والجهود وذلك من أجل بلوغ الأهداف المرجوة.

**أولا: آليات تعزيز الشمول المالي**

وتتمثل آليات تعزيز الشمول المالي في الآتي:[2]

---

[1] – زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي، " تحليل مؤشرات الإشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي" ، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة تكريت، العراق، المجلد 4، العدد 40، 2017، ص ص: 259-263.

[2] – آسيا سعدان ونصيرة محاجبية، **مرجع سابق**، ص ص: 748-750.

**1- حماية مستهلكي الخدمات المالية**

نظرا لنمو وتطور القطاع المالي وتعقيد المنتجات والخدمات المالية للعملاء والتطوير الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات، حظي مستهلكي الخدمات المالية، باهتمام كبير. ويساهم تطبيق المبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية، إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الإستقرار المالي.

**2- دعم البنية التحتية المالية**

يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة إحدى أهم الركائز الأساسية لمتطلبات الشمول المالي، حيث يتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية، التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، والتي يمكن أن تتضمن مايلي:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح؛
- تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية؛
- الإستفادة من التطور التكنولوجي بالعمل على تطوير وتحسين الإتصال وتبادل المعلومات؛

**3-تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي إحتياجات كافة فئات المجتمع**

يعتبر ذلك أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية.

**4- التثقيف المالي**

يتعين على الدولة التكفل بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، ويتم تطوير الإستراتيجية بمشاركة عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية خاصة لدى الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وهي فئة الشباب والنساء.

**5- تعزيز تنوع المؤسسات المالية لدى القطاعات المالية الشاملة**

حيث أن العديد من المؤسسات المالية التي تعمل على تطبيق نماذج أعمال مختلفة، وذلك بهدف تطوير القطاع المالي وتعزيزه، للوصول إلى توفير خدمات مالية لكافة شرائح المجتمع ومؤسساته، ومحاولة إتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية الضرورية لمعالجة محدودية عمل المصارف في العملية التمويلية، بما فيها تدني التغطية الشاملة للخدمات المالية .[1]

[1] - بوقرة إيمان، " واقع وآفاق الاشتمال المالي في الأردن"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 10 ، العدد 2، 2018، ص: 16.

**6- تسهيل استخدام التكنولوجيات ودخول المؤسسات المبتكرة**

هناك حاجة إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي واضح يسمح بوجود التكنولوجيات الجديدة والمؤسسات المبتكرة في العديد من البلدان، وذلك من أجل خفض تكاليف المعاملات وتقديم خدمات مالية مناسبة للعملاء.

**7- التوسع في قنوات التسليم ذات التكلفة المناسبة**

يمثل الاعتماد على الفروع الرئيسية للمصارف عقبة أمام الشمول المالي، ويمكن التغلب على ذلك من خلال السماح باستخدام قنوات توصيل منخفضة التكلفة مثل متاجر البيع بالتجزئة، ويمكن بذلك زيادة وجود مقدمي الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، مع تقديم مزايا للعملاء الذين يستخدمون هذه الطرق.

**8- الاستثمار في التكنولوجيا واستخدامها لتسهيل عملية الرقابة والإشراف**

من الصعب الحديث عن شمول مالي في قطاع مالي لا يخضع للإشراف، لذلك يجب الاستثمار واستخدام التكنولوجيا لتسهيل عملية الرقابة والإشراف.

**9-تشجيع تطوير المنتجات المالية المبتكرة منخفضة التكلفة**

على واضعي السياسات إنشاء طرق تنظيمية تشجع على تطوير المنتجات المالية المناسبة مثل الحسابات المصرفية والتأمين متناهي الصغر، والتي تلبي احتياجات العملاء من ذوي الدخل المنخفض.

**ثانيا: تحديات تعزيز الشمول المالي**

يلعب الشمول المالى دورا بارزا فى دفع اقتصاديات الأمم، خاصة فى ظل الجهود التى تبذلها البنوك المركزية والتجارية لتوطيد أواصر التعاون ونشر الثقافة المالية عالميا، حيث تعهدت دول العالم خلال العقد الأخير بتحقيق الشمول المالى عن طريق إتمام كل الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات المالية والمصرفية الرسمية، إلا أنها واجهت العديد من التحديات التي كانت عائق لوصولها إلى هذا الهدف، والتي يمكن دراستها من خلال جانبين:

**1- من الجانب الاقتصادي**

مع أن هناك عدة بلدان سارعت إلى توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك، فإنه في بعض الحالات مازال ملايين من تلك الحسابات خاملة، وما يبعث على القلق بدرجة أكبر أنه في غياب منافسة سليمة ولوائح تنظيمية فعالة، يتم تقديم الائتمان في أغلب الأحيان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه، وأن تعزيز الائتمان دون مراعاة للتكلفة يؤدي في الواقع إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي.

من جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي لعام 2012 إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه الأنظمة المالية العالمية والعربية، وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، وتكمن أبرز هذه التحديات في:[1]

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والرهانات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛
- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية، وارتفاع نسب التركيز الائتماني على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛
- عدم الاستقرار الأمني في بعض البلدان ينعكس على مستويات التنمية في كافة القطاعات بهذه البلدان.
- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية على مستوى عدد من الدول، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي وبطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة وعدم مسايرة التطورات الراهنة.
- مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة وهذا ما يحد من تعامل الأفراد معها.
- المعتقدات الدينية، فالمجتمعات الإسلامية تبتعد عن المعاملات التي لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي إلا أنها لا تزال تحتاج إلى ابتكار منتجات جديدة تلبي متطلبات المجتمع الإسلامي.
- ضعف مستوى التثقيف المالي وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي.
- هيكل ملكية القطاع المصرفي فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية.
- ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية وهو عامل مهم للإقصاء المالي، إضافة إلى البطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية، وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات، ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية التي عادة ما تكون في إطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد.
- تمركز البنوك والمؤسسات المالية في المدن الكبرى، وهو ما يجعلها في غير متناول سكان الريف والمدن الصغيرة خاصة في ظل انخفاض مستوى الصيرفة الالكترونية، وهم في الغالب فئات فقيرة غير مشمولة ماليا.
- ضعف اهتمام الجهات المشرفة على القطاع المالي والمصرفي بشأن نشر الوعي بأهمية الشمول المالي.
- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على التنظيم التمويلي سواء من قبل البنك

[1] – بطاهر بختة وعقون عبدالله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول –تجارب عربية–، **الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة**، المركز الجامعي خميس مليانة الجزائر، يومي: 27 و28 نوفمبر 2018، ص: 7.

المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض؛

- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

**2- من الجانب الاجتماعي**

توجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار الشمول المالي في العديد من دول العالم، وأهم هذه العوامل في الآتي:[1]

- البطالة التي تعتبر من أكبر العقبات التي تحد من انتشار الشمول المالي، حيث يواجه الشباب في مختلف دول العالم أزمة البطالة بسبب غياب فرص العمل، نتيجة الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعاني منها العديد من دول العالم.

- الفقر الذي يعتبر ظاهرة من أعظم المعضلات التي أثقلت كاهل الدول في العالم، وتعيق أيضا انتشار الشمول المالي، إذ يعاني أكثر من 1,3 مليار شخص الفقر "متعدد الأبعاد" سنة 2019 .

- الفجوة بين الجنسين (الرجال والنساء)، فرغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض بلدان المعمورة، فإن التقدم في هذا الشأن كان أبطأ منه في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء.

- فجوات المستوى التعليمي والمعرفة المالية، بالإضافة إلى الفجوة بين الذكور والإناث في تملك الحسابات، والفجوة بين الأعلى والأقل دخلا، والفجوة بين سكان المدن والمناطق الريفية، هناك فجوة أخرى تتعلق بمستوى التعليم، فملكية حساب مصرفي لمن حصلوا على تعليم ابتدائي فقط لا تتجاوز 26,5 %، بينما تصل إلى 48,7 % لذوي التعليم الثانوي في العالم العربي، الأمر الذي يعكس أهمية الثقافة عموما، والوعي والثقافة المالية خصوصا، عند فتح الحسابات المصرفية والمشاركة في القطاع المالي الرسمي.

**المبحث الثالث: الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية**

تحتل الدراسات السابقة القدر الكافي من الأهمية التي تجعل الباحث يعتمد عليها كمرجع في دراسته النظرية ومساعدته في إستخلاص النتائج التي تم التوصل إليها، وهذا بالمقارنة مع نظيراتها في ما سبق ذكره.

[1] - الطاوس غريب وحنان دريد، " التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي" ، **ملتقى الدولي الأول حول تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال المعاصرة –رؤية إسلامية–**، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، الجزء الثاني، يومي: 12–13 نوفمبر 2019، ص ص: 142–144.

حيث يستعرض هذا المبحث أهم الدراسات والأدبيات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث بشكل مباشر أو غير مباشر، وفيما يلي سيتم عرض للدراسات السابقة ذات العلاقة.

**المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية**

تعددت الدراسات باللغة العربية التي تناولت متغيرات الدراسة في مختلف الجوانب منها الآتي:

**أولا: دراسة فلاق صليحة وحمدي معمر وحفيفي صليحة، بعنوان:**

" **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**"

نشرت هذه الدراسة كمقال في مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر، المجلد: 07، العدد: 04، ديسمبر 2019. وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في العالم العربي، حيث قام الباحثون بتشخيص واقع الشمول المالي في العالم العربي من خلال عرض أهم مؤشراته، كما وضحوا تحديات وآليات تعزيز الشمول المالي باعتباره مدخلا هاما لتحقيق الاستقرار المالي. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في ما يلي:

– يساهم الشمول المالي في تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي، والذي يعتبر عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، إضافة إلى توفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي؛

– يقوم الشمول المالي على القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية ومدى استخدام العملاء لها إضافة إلى جودة الخدمات المالية؛

– رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم؛

**ثانيا: دراسة بن موسى محمد وقمان عمر، بعنوان:**

" **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي GLOBAL FINDEXخلال الفترة ( 2011– 2017 ) مع التركيز على الجزائر**"

نشرت هذه الدراسة كمقال في مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، الجزائر المجلد 13، العدد3، 2019. وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في دول العالم العربي، من خلال رصد الأطر العامة لمبادرات هذه الدول في مجال تعزيز وتدعيم الشمول المالي فيها، إلى جانب التعرف على تموقع الجزائر تجاه الشمول المالي ومؤشراته الجزئية.

وتوصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية لا تزال تسجل أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي رغم تحسنه سنة 2017، مع وجود تفاوت كبير في المؤشرات الجزئية للشمول المالي، إذ تميل الكفة فيها لصالح دول مجلس التعاون الخليجي الست، أما بالنسبة للجزائر فمؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية تحسن إلى مستوى مقبول، ونسبة الاقتراض من هذه المؤسسات فلا تزال منخفضة جدا؛

– على صعيد الجهود المبذولة، هناك مبادرات كثيرة لتعزيز انتشار الشمول المالي في العالم العربي، حيث كانت دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السباقة عربيا وعالميا في هذا المجال؛

– لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي، ففي سنة 2017 هناك 37 % فقط من البالغين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية، وهي نسبة أقل من المعدل العالمي والذي يمثل نسبة 69%؛

–يعكس المؤشر الإجمالي للدول العربية تحسناً ملحوظا في الشمول المالي لها، ولكنها أقل بكثير من نظيرتها في الدول النامية، ويمكن ارجاع هذا الجانب من التحسن إلى تطور استخدام التقنية المالية وكذلك انتشار الهواتف المحمولة، إلى جانب تبني الحكومات نظم دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الاجتماعي من خلال تحويلات مصرفية كبديل عن النقد؛

– الاقتراض من مؤسسة مالية في المنطقة العربية منخفض بشكل عام، بينما هو مرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي الست؛

– تلقي الأجور ودفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية، بالإضافة إلى ملكية بطاقات الائتمان، سجلت على العموم مستويات معقولة في دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالدول العربية الأخرى كانت منخفضة فيها على الأغلب؛

–هناك فروقات كبيرة في ما يخص الشمول المالي بين دول العالم العربي، ومن هذا المنطلق يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات متجانسة تقريبا، من حيث معدلات الشمول المالي إلى مرتفعة، متوسطة ومنخفضة،

– بسبب انخفاض الثقافة المالية ومحدودية الشمول المالي لدى فئات كبيرة من المجتمعات العربية فان هناك قسطا كبيرا من التنمية ضائع في الدول العربية، مما يفوت عليها فرصا جوهرية للاقلاع الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية.

– في الجزائر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية تحسنت إلى مستوى مقبول، في حين لا تزال نسبة الاقتراض من المؤسسة المالية منخفضة جدا، إلى جانب القصور الشديد في استخدام الحسابات لدفع الفواتير، وكذا نقص كبير في نسبة مالكي بطاقات الائتمان.

**ثالثا: دراسة بولحبال سميرة وحاكمي نجيب الله بعنوان:**

**" أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية في المصارف الإسلامية"**

عرضت هذه الدراسة كمداخلة في الملتقى الدولي الأول حول تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال المعاصرة –رؤية اسلامية– جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، يومي: 12–13 نوفمبر 2019. وتهدف هذه الدراسة إلى بيان الآليات المسخرة من طرف الهيئات الوطنية الممثلة للسلطات النقدية (بنك الجزائر) التي لها سطلة الاشراف المصرفي، وهيئات دولية (الصندوق الدولي للتنمية

الزراعية) في سبيل تعميم وتقريب وصول الخدمات المالية لمستهلكيها باستخدام الأدوات والابتكارات المصرفية الالكترونية خاصة في المناطق المعزولة والبعيدة عن الوكالات المصرفية والبريدية، ومدى نجاحها في أهدافها بإدخال الأموال المتداولة في السوق الموازية إلى السوق الرسمية، وذلك عبر الأجهزة الحديثة منها الصراف الآلي والهاتف المحمول، وأثرها على فك العزلة المالية على مستهلكي الخدمات المصرفية وتوسيع دائرة الشمول المالي وبالمقابل تخفيض الاقصاء المالي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

–هناك بوادر من طرف هيئات وسلطات وطنية منها بنك الجزائر لتطوير البنية التحتية لتعميم استخدام بعض التكنولوجيات الحديثة من أجل تمكين شريحة أكبر من المواطنين من الحصول على منتجات مالية بسهولة وسلاسة وديمومة من خلال الوكالات المصرفية والبريدية وتعميم الصرافات الآلية؛

– يمكن اعتبار هذه المبادرات ضعيفة مقارنة بنظيراتها وجاراتها المغرب وتونس،

– تبين أن هناك ضغط مالي على الصرافات الآلية؛

– السعي إلى تقريب الخدمات المالية خاصة من تلك الفئات البعيدة عن المناطق الجغرافية لتموقع الوكالات، وهي في الغالبية العظمي الفئات الساكنة في المناطق الريفية والتي تعتبر أكبر الفئات المهمشة والمقصاة من الخدمات المالية؛

–دراسة حالة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مناحي تشجيع التحول والتجديد الريفي مع ضرورة الادارة الفعالة لكشف وتفادي المخاطر المحدقة بالنشاط.

**رابعا: دراسة الطاوس غريب وحنان دريد بعنوان:**

"**التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي**"

عرضت هذه الدراسة كمداخلة في الملتقى الدولي الأول حول تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال المعاصرة –رؤية اسلامية– جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، يومي: 12–13 نوفمبر 2019. وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل وتقييم واقع الشمول المالي في العالم من خلال مؤشراته الدالة على تحققه، وتحديد أهم العوامل التي تعيق توسعه وانتشاره، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– هناك شريحة عريضة من الفقراء المسلمين تحجم عن استخدام الخدمات المالية بسبب عدم توافقها مع معتقداتهم الدينية بالإضافة إلى فقرهم.

– أن توفير الخدمات المالية الأساسية للفقراء في المجتمعات الإسلامية يتطلب تكامل التمويل الأصغر مع التمويل الإسلامي لتنوع منتجات كل واحد منهما؛

– تنامي قاعدة عملائهما واتساع نطاق انتشارها الجغرافي لينجح التمويل الأصغر الإسلامي، لأن يكون من بين الركائز الأساسية التي تدعم وتعزز الشمول المالي.

**خامسا: دراسة بن عيشوبة رفيقة بعنوان:**

**"صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي– دراسة حالة الدول العربية–"**

نشرت هذه الدراسة كمقال في مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، الجزائر المجلد 9، العدد 02، 2018. وتهدف هذه الدراسة للبحث في واقع الشمول المالي و كذا واقع قطاعات التمويل الإسلامي وهذا على مستوى العالم و الوطن العربي، مع بيان الدور الذي يمكن أن تؤديه قطاعات التمويل الإسلامي باعتبارها أحد أهم مصادر التمويل للشرائح المهمشة ماليا في الدول العربية.

وتوصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الموالية:

– تظهر الدراسة أن مستويات الشمول المالي تتفاوت بدرجة كبيرة فيما بين الدول العربية، فبعض هذه الدول في وضع أفضل نسبيا على صعيد مؤشرات الشمول المالي، إلا أن الحاجة تبرز لتحسين الوصول للخدمات المالية لدى جميع الدول العربية دون استثناء،

– قطاعات التمويل الإسلامي كان لها دور كبير في تحسين مستويات الشمول المالي لدى الكثير من الدول العربية وعلى وجه الخصوص دول مجلس التعاون الخليجي؛

– للتمويل الإسلامي دور اكبر في هذا النطاق فيما يخص باقي الدول العربية خاصة وأن هناك شريحة كبيرة من مواطني هذه الدول لا يزالون يقصون أنفسهم عمدا من الاستفادة من الخدمات المالية المتوفرة لأسباب دينية.

**المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة**

**أولا: دراسة "Priyonggo Suseno[1], Yeny Fitriyani" بعنوان:**

**Role of the development of Islamic finance to financial inclusion: empirical study in Islamic banking countries**

**دور تطور التمويل الإسلامي في الشمول المالي: دراسة تجريبية في البلدان المصرفية الإسلامية**

دراسة منشورة كمقال في.Jurnal Ekonomi & Keuangan Islam, Vol. 4 No. 1, Januari 2018 على الموقع الالكتروني: http://journal.uii.ac.id/index.php/jeki وتركز هذه الورقة البحثية على هدفين رئيسيين. الهدف الأول هو معرفة دور تطوير التمويل الإسلامي في الشمول المالي في البلدان المصرفية الإسلامية، وبلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تدير النظام المصرفي الإسلامي، والهدف الثاني حول العوامل التي تحدد الشمول المالي في هذه البلدان. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

– يكون مؤشر الشمول المالي في البلدان الإسلامية منخفضًا مقارنة بالمتوسط العالمي (69%)، قد يكون سبب هذا الانخفاض العديد من العوامل إما داخلية منها أو خارجية.

– وجدت هذه الدراسة أن أهم التأثيرات على الشمول المالي تعود إلى عوامل الاقتصاد الكلي، أي مستوى العمالة والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، بغض النظر عن العوامل الاقتصادية الأخرى.

– وجود ارتباط أقل عما هو متوقع بين الشمول المالي وتطوير التمويل الإسلامي في تلك الدول.

– تطور التمويل الإسلامي في دول العالم الإسلامي ليس لديه اهتمام جاد بالتمويل الشامل، ربما لأن التمويل الإسلامي بشكل عام لا يزال في مرحلة النمو الأولى والقليل منه في مرحلة الاعتراف الدولي.

**ثانيا: دراسة Md Golzare Nabi, Dr. Md. Aminul Islam, Dr. Rosni Bakar & Rafi un Nabi**

**بعنوان: " Islamic Microfi nance As a Tool of Financial Inclusion in Bangladesh "**

دراسة بعنوان التمويل الأصغر الإسلامي كأداة للشمول المالي في بنغلاديش منشورة كمقال في:

Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol-13, No. 1, Jan-Mar, 2017.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفاهيم ونماذج التمويل الإسلامي الأصغر وفعاليته كأداة للشمول المالي في بنغلاديش، وتقترح الورقة البحثية جملة من خيارات السياسة اللازمة لمكافحة التحديات من أجل بناء سوق تمويل إسلامي أصغر فعال لتلبية مطالب جميع الفئات الفقيرة على وجه الخصوص. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الموالية:

– ساهم نمو الناتج المحلي الإجمالي في محاولة الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء، وتشجيع الملابس الجاهزة كثيفة العمالة الموجهة للتصدير، وتصدير القوى العاملة والتوسع الهائل في التمويل الأصغر التقليدي إلى الحد من الفقر في بنغلاديش.

– على الرغم من التقدم الكبير في الحد من الفقر، لا يزال 24,8 % من الناس يعيشون في فقر و 12,9 % يعيشون تحت مستوى الفقر.

– فشل التمويل الأصغر التقليدي في الوصول إلى جميع فئات الفقراء، بشكل خاص بسبب ارتفاع معدل الفائدة، ونقص التمويل الكافي، والرغبة في منتجات مالية اسلامية المخصصة.

– يعمل برنامج التمويل الأصغر الإسلامي كأداة قابلة للتطبيق في تعزيز الشمول المالي ومكافحة الفقر، وذلك من خلال نماذجها الشاملة والمبتكرة القائمة على الزكاة والصدقات والأوقاف والصناديق التجارية لتلبية احتياجات جميع فئات الفقراء.

**ثالثا: دراسة Malay Kumar Mohanty, Sk. Zakir Hossen بعنوان:**

**" The role of Islamic finance in enhancing financial inclusion "**

دراسة بعنوان دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي منشورة على الموقع الالكتروني:

https://scholar.google.com/citations?user=h3Z8jEEAAAAJ&hl=en

وقد هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الشمول المالي للمسلمين ذوي الدخل المنخفض من خلال تقديم التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وذلك عن طريق تقييم تأثير إدخال الخدمات المصرفية الإسلامية في تعزيز مستوى الشمول المالي للمسلمين ذوي الدخل المنخفض.

وتوصلت هذه الدراسة إلى نتيجة رئيسية وجملة من النتائج الفرعية كما يلي:

– النتيجة الرئيسية لهذا البحث هي أن غالبية المسلمين مستبعدون مالياً بسبب عدم وجود منتجات مصرفية تلبي احتياجاتهم وتتوافق أيضًا مع الشريعة الإسلامية، على الرغم من تفضيل المسلمين للتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، فإن هذه المنتجات المالية الاسلامية المعروضة حاليًا لم تعزز بشكل

كبير من شمولهم المالي، وذلك راجع إلى عدم الثقة في صحة هذه المنتجات، بالإضافة إلى عدم القدرة على تحمل التكاليف وقبول هذه المنتجات وإمكانية الوصول إليها؛

– النظام المالي التقليدي لا يلبي احتياجات الخدمات المالية للمسلمين محدودي الدخل؛

– تستخدم المجتمعات الإسلامية الأقل ثراء خدمات مالية غير رسمية أكثر من الخدمات المالية الرسمية، وذلك بسبب عدم ثقتها في النظام المالي الرسمي؛

– مستوى الوعي بالمنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية منخفضا نسبيا؛

– الأمية المالية هي أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، لأن الوصول إليها يتطلب فهم بعض أساس التمويل.

**رابعا: دراسة (Sami Ben Naceur, Adolfo Barajas, and Alexander Massara)، بعنوان:**

**" Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion"**

دراسة بعنوان هل يمكن للمصارف الإسلامية زيادة الشمول المالي؟" منشورة:
International Monetary Fund *Working Paper*, Middle East and Central Asia, *February, 2015.*

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية حول العلاقة بين تطور الخدمات المصرفية الاسلامية والشمول المالي. في البلدان الاسلامية – أعضاء منظمة التعاون الإسلامي–

وتوصلت إلى النتائج الموالية:

– إن المؤشرات المختلفة للشمول المالي تميل إلى الانخفاض، وحصة الأفراد المستبعدين الذين يشيرون إلى أسباب دينية لعدم استخدام الحسابات المصرفية أكبر بشكل ملحوظ من البلدان الأخرى، لذلك يبدو أن الصيرفة الإسلامية وسيلة فعالة للشمول المالي.

–رغم أن الوصول الفعلي إلى الخدمات المالية قد نما بسرعة أكبر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، إلا أن استخدام هذه الخدمات ازداد بمعدل أقل عما هو متوقع.

– يظهر تحليل الانحدار دليلًا على وجود صلة إيجابية بالائتمان للأسر والشركات لتمويل الاستثمار، لكن هذا الرابط التجريبي لا يزال مؤقتا وضعيفا نسبيا.

**خامسا: دراسة Mahmoud Mohieldin, Zamir Iqbal, Ahmed Rostom, Xiaochen Fu بعنوان:**

**The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries "**

دراسة بعنوان دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي معدة من طرف مجموعة عمل الاقتصاد والتمويل الإسلامي التابعة للبنك الدولي، عرضت كمداخلة في المؤتمر الدولي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي في الدوحة، قطر، 19–21 ديسمبر 2011. متوفرة على الموقع الإلكتروني: http://econ.worldbank.org.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي من خلال اكتشاف وتحديد ثغراته الموجودة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، أي التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحالة أدوات إعادة التوزيع التقليدية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها الآتي:

- ❖ إن الإسلام يقدم مجموعة غنية من الأدوات والمناهج غير التقليدية، والتي يمكن أن تؤدي إلى الحد من الفقر وعدم المساواة في البلدان الإسلامية المنكوبة.
- ❖ على صانعي السياسات في البلدان الإسلامية الجادين في تعزيز الشمول المالي استغلال إمكانات الأدوات الإسلامية لتحقيق هذا الهدف، والتركيز على تحسين البنية التحتية التنظيمية والمالية لتعزيز بيئة مواتية.
- ❖ أصبح الشمول المالي أولوية متزايدة بالنسبة لواضعي السياسات في جميع أنحاء العالم، وهناك إدراك متزايد بضرورة اتخاذ تدابير من أجل:

– تحفيز استثمارات القطاع الخاص لصالح الأفراد ذوي الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة؛

– لإزالة الحواجز التي تعترض سبيل المؤسسات والبنية التحتية للمساعدة في تقديم الخدمات المالية، يقوم مقدموا الخدمات بتوسيع الخدمات على نحو مستدام.

– تشجيع تنويع المنتجات وتحسين إدارة المخاطر.

– المبادئ التوجيهية الرئيسية التي صاغتها مجموعة العشرين لإدماجها ماليًا تعتبر نقطة انطلاق جيدة لصياغة السياسة لتصميم إطار عام لمعالجة قضية الشمول المالي.

**المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية**

تنوعت واختلفت أهداف ونتائج الدراسات السابقة، هذا التنوع والاختلاف الذي يعكس استفادة البحث طور الدراسة في بناء الإطار النظري والتعرف على أبعاد ومتغيرات الدراسة وطرق قياسها للخروج بنتائج وتعميمها، حيث ركزت الدراسات السابقة على جانبين أساسيين هما: تقديم رؤية تحليلية لنظام التمويل الإسلامي من خلال استقطاب الشرائح المستبعدة ماليا لأسباب دينية وثقافية من ذوي الدخل المنخفض، وذلك بتوفير التمويل الذي يحكمه ضوابط وأسس الشريعة الإسلامية تزامنا مع الطلب المتزايد على هذا النوع من التمويلات. أما الجانب الثاني يتمثل في توضيح مفهوم الشمول المالي وتشخيص واقعه ومدى تحققه من خلال مؤشراته والعوامل التي تحد من توسعه وانتشاره، وكذا من حيث تطبيق آليات تعزيزه باعتباره مدخلا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بتقديم خدمات ترقى إلى مستويات الجودة في الخدمات المالية التي ترغب فيها الشرائح المستهدفة عن طريق تسهيل الوصول إليها واستخدامها.

إلا أن الدراسة الحالية التي هي بعنوان: **دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر**، والتي تميزت عن الدراسات السابقة من حيث

الأهداف وبالضرورة النتائج المتوصل إليها، وهذا راجع لاختلاف متغيرات الدراسة وبالأخص المتغير المستقل، وكذا محل دراسة حالة، والتي يمكن ذكرها في الآتي:

-معالجة فجوة بحثية جديدة ربطت بين التمويل الإسلامي وأبعاد الشمول المالي الثلاثة وهي:

- ❖ الوصول للخدمات المالية
- ❖ استخدام الخدمات المالية
- ❖ جودة الخدمات المالية.

-تسليط الضوء في الدراسة الحالية على أهم صيغ التمويل الإسلامي المعمول بها في البنوك الإسلامية الجزائرية وهي المرابحة، الإجارة، السلم والاستصناع، التي تعد من أدوات تقاسم المخاطر، وبالتالي تم التركيز على دور أدوات تقاسم المخاطر في تعزيز أبعاد الشمول المالي.

✓ إسقاط الدراسة على عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر، والمتمثل عددها في 50 متعامل من بعض ولايات الوطن، لمحاولة الوصول إلى شمولية جمع المعلومات من أجل معرفة مدى تحقق العلاقة بين الأطراف المتعاقدة عن طريق تقديم الخدمات المالية والوصول إليها، حيث ركزت الدراسة على الأبعاد والمؤشرات التي يتم اعتمادها لقياس مدى تأثير التمويل الإسلامي على الشمول المالي وآليات تعزيز التثقيف المالي لدى متعاملي البنوك الإسلامية في الجزائر لمختلف شرائح المجتمع، وكذلك تبيان العلاقة الناتجة بينهما.

✓ بناء الفرضيات على وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التمويل الإسلامي ومختلف أبعاد الشمول المالي المتمثلة في الوصول للخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية( حماية المستهلك، التثقيف المالي، الراحة والسهولة وتحمل التكاليف ).

✓ تم إعداد استبيان تضمن محور التمويل الإسلامي الذي تمحورت عباراته حول أدوات تقاسم المخاطر السائدة في البنوك الإسلامية في الجزائر، ومحور الشمول المالي الذي تم تقسيمه على أساس أبعاده التي لم تشر إليها الدراسات السابقة، والتي اعتمدت عليها فرضيات الدراسة موضوع البحث.

✓ القيام بدراسة ميدانية بالاعتماد على أدوات جمع البيانات والمتمثلة في القيام بتوزيع استمارة استبيان إلكترونيا عبر بعض ولايات الوطن، وهذا لمحاولة توسيع نطاق شمولية البحث وكذلك ورقيا عبر تراب الولاية، ومن ثم تحليلها باستخدام برنامج (spss) للوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

✓ يتضح من خلال عملية المقارنة بين الدراسات السابقة والحالية أن كل متغير له نتائج خاصة، على الرغم من وجود ربط بين المتغيرات في الدراسات السابقة، حيث هناك نتيجة شاملة للدراسة الحالية والتي مفادها أن التمويل الإسلامي يعد من أهم الآليات المناسبة لإيجاد حلول مبتكرة وأدوات مالية جديدة، من شأنها إتاحة الخدمات والمنتجات المالية وتسهيل الوصول إليها واستخدامها.

**خلاصة الفصل الأول**

يمكن القول أن نظام التمويل الإسلامي بما يمتلكه من الأدوات والأساليب، وكذا المرونة والملائمة لمختلف المجالات والآجال، يجعله جدير بأن يساهم بشكل أكثر فاعلية في دعم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وبالرجوع إلى الواقع المتمثل في وجود فجوة واسعة بين تراكم ونمو الموارد المالية من جهة والأداء الاقتصادي وارتفاع ظاهرة البطالة وتفشي الفقر وتنامي عدد الأفراد ذوي الدخل المنخفض، ومحدودية توفير التمويل المالي الذي يخضع للأطر والضوابط الشرعية الإسلامية احتراما لعقيدة الشعوب المسلمة كونها تعاني الاستبعاد المالي نتيجة التمويل القائم على الفائدة من جهة أخرى، لذلك ظهر مفهوم الشمول المالي كمطلب ضروري لإعادة توزيع الموارد المالية بشكل عادل، من خلال إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من قبل فئات المجتمع ومؤسساته عبر القنوات الرسمية، وابتكار أدوات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية، مما يجعل تزايد الفرص في تنامي نظام التمويل الإسلامي لتعزيز الشمول المالي من خلال معالجته وفق اتجاهين أحدهما يتمثل في تشجيع تقاسم المخاطر ضمن عقود المشاركات في الأرباح والخسائر وغيرها من الصيغ التي تتنافى مع مبادئ نظام التمويل القائم على الدين وتوفر بديلا قابل للتطبيق، والتي لها الدور الأساسي في إعادة توزيع الموارد المالية وتغطية جانب كبير من فجوة التمويل، لاسيما في ضوء الطلب الكبير من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية وفئات المجتمع على منتجات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبالتالي فالأدوات والمناهج غير التقليدية التي يقدمها الإسلام يمكنها أن تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة والرفاهية الاجتماعية من خلال المساعي الجادة من صناع القرار حول تعزيز الوصول إلى التمويل أو الشمول المالي عن طريق الاستغلال الأمثل لأدوات وصيغ التمويل الإسلامي.

# الفصل الثاني

# دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي

# لخدمات بنك البركة ومصرف السلام

## الفصل الثاني: دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي لخدمات بنك البركة ومصرف السلام

### تمهيد

بعد تسليط الضوء على التمويل الإسلامي كنظام ربحي يناقض النظام التقليدي القائم على الفائدة، وذلك من حيث تعاملاته المالية التي تخضع لقواعد وضوابط الشريعة الإسلامية، واعتماده على مجموعة من الصيغ والأدوات حسب الآجال من جهة، وطرق التعامل بها بين مختلف الأطراف المتعاقدة من جهة أخرى، بالإضافة إلى التطرق للشمول المالي بمختلف مؤشراته ومفاهيمه وأهدافه، الذي يمثل بدوره وصول واستفادة كافة شرائح المجتمع من أفضل الخدمات المالية، وهذا في مجمله كدراسة نظرية.

وسوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة ضمن إطار تطبيقي بداية بتسليط الضوء على واقع التمويل الإسلامي في العالم، ومدى تنامي وتطور هذا النظام حسب المعطيات والبيانات الإحصائية المتوفرة عالميا، بالاضافة إلى واقع الشمول المالي وكيفية تطبيقه لمختلف المؤشرات المنصوص عليها دوليا، والتي تجعل منه أكثر كفاءة وقابلية من حيث التسهيلات والإجراءات المتبعة للوصول إلى تحقيق الأهداف ضمن ماهو هو مخطط له، وهو ما جعل الكثير من الدول تسعى لايجاد الحلول التي من شأنها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية لكافة الأفراد والمؤسسات. كما سيتم التطرق إلى دراسة حالة لعينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام، الذي سيتم التعريف بهما وتتبع المراحل التاريخية لنشأتهما ومدى انتشارهما عن طريق إنشاء فروع في العديد من الدول بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، ومن ثم تحليل نتائج الدراسة موضوع البحث.

وعليه تم تخصيص هذا الفصل لمعالجة الجانب التطبيقي المرتبط بالموضوع من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالآتي:

- **واقع التمويل الإسلامي والشمول المالي في العالم؛**
- **الإطار المنهجي للدراسة؛**
- **تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.**

**المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي والشمول المالي في العالم**

أثبت التمويل الإسلامي فعاليته ونجاعته خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية 2008، سواء من حيث العدالة في توزيع الثروة، أو من حيث الإثبات كنظام أقل مخاطرة وأكثر مرونة مقارنة بنظيره القائم على الفائدة، لذلك نجد العديد من الدول في العالم غير المسلمة منها بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من الدول، تخطط بالفعل ليكون نظامها المالي أحد البوابات العالمية في استقطاب آليات وأدوات التمويل الإسلامي، ناهيك عن ماليزيا واندونيسيا حيث كانتا من الدول السباقة التي اعتمدت على هذه الآليات والأدوات، وهذا بعد دول مجلس التعاون الخليجي التي لعبت دورا رياديا ولا تزال المسيطر الأول في هذا المجال وفق مبادئ وضوابط نصت عليها الشريعة الإسلامية، هذه المبادئ تؤكد بدورها ضرورة العمل على نمو المال وعدم اكتنازه، وإيجاد السبل الكفيلة لاستفادة كافة شرائح المجتمع من هذه الأموال عن طريق تقديم تسهيلات تمويلية عبر قنوات رسمية، ومن ثم الزيادة في التعاملات المالية للوصول إلى شمول مالي.

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهو ما سيتم تناوله من خلال الآتي:

- **واقع التمويل الإسلامي في العالم؛**
- **واقع الشمول المالي؛**
- **تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي.**

**المطلب الأول: واقع التمويل الإسلامي في العالم**

شهد التمويل الإسلامي بعد أزمة 2008 نموا وتطورا وانتشارا بوتيرة متسارعة عالميا، كما أثبت أنه من أكثر الأنظمة ديناميكية وديمومة في النظام المالي العالمي، خاصة بعد الأزمات المتوالية في النظام المالي القائم على الرأسمالية، وبذلك كان أقل عرضة وأكثر مرونة في تفادي المخاطر، الشيء الذي جعل منه نظام ذات كفاءة وتنافسية في هذه المرحلة الاقتصادية الحساسة.

لذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مؤشرات تطور التمويل الإسلامي عالميا وعربيا من خلال محورين هما: التطور والزيادة في عدد مؤسسات ومصارف التمويل الإسلامي، تزامنا مع تنامي حجم المنتجات المالية الإسلامية، وكذلك تطور المؤشرات المالية الأساسية لنشاط هذه المؤسسات حسب الصيغ والأدوات الإسلامية المعمول بها.

**أولا: مؤشرات تطور التمويل الإسلامي عالميا**

يعد التمويل الإسلامي أحد أبرز المكونات الاقتصاد الإسلامي، حيث تقدر أصوله المالية بحوالي 1,81 تريليون دولار أمريكي سنة 2014، مقارنة بقيمة تبلغ حوالي 1,65 تريليون دولار أمريكي سنة

2013، ويتوقع مستقبلا تحقيق المزيد من النمو بفضل الوفرة الكبيرة التي تتمتع بها الأسواق الجديدة حول العالم[1].

وهو ما يعكسه من خلال التنامي المتزايد في أصوله المالية، وتحقيق معدلات نمو مركبة أعلى مقارنة بالتمويل القائم على الفائدة، نتيجة ابتكار أدوات كفيلة بأن تكون الحجر الأساس لقيام مؤسساته المالية وفق الشريعة الإسلامية، كما أن الانتشار الواسع لنظام التمويل الإسلامي أدى إلى دخوله مناطق جديدة في إفريقيا وآسيا وأمريكا، ومن المرتقب أن يصل إلى ألمانيا وروسيا على نطاق أوسع، فحسب الدراسات والأبحاث التي تهتم بالمؤشرات المالية والإحصائية للتمويل الإسلامي تتوقع بلوغ إجمالي لأصوله المالية حسب التوزيع الجغرافي في العالم لسنة 2020 نحو 3,043 تريليون دولار أمريكي[2].

وترى وكالة "S&P GLOBAL " للتصنيفات الإئتمانية بأن قطاع التمويل الإسلامي سيواصل نموه ببطء في الفترة الممتدة بين 2019-2020، فقد ارتفع إجمالي الأصول المالية بنسبة 2% فقط سنة 2018، مقارنة بنسبة 10% سنة 2017، ولا تتوقع أن يحقق القطاع أداء أفضل في العامين المقبلين نظرا للتقلبات الكبيرة في مؤشرات سوق النفط العالمي والمخاطر الجيوسياسية الراهنة[3].

كما بلغ نمو إجمالي الأصول المالية للتمويل الإسلامي نحو 2,5 تريليون دولار أمريكي سنة 2018، مقارنة بسنة 2017 حيث بلغ نحو 2,4 تريليون دولار أمريكي أي بمعدل نمو يقدر بـ 3%، وهو المعدل الأبطأ مقارنة بالسنوات السابقة[4]، بعد أن كانت تقدر بمعدل 8,5% بين سنتي 2016 و2017.[5]

وحسب تقرير تومسون رويترز للتنمية المالية الإسلامية لسنة 2018، فإن الأصول المالية الإسلامية بلغت 2,438 تريليون دولار أمريكي سنة 2017، ومن المتوقع أن تصل إلى 3,809 تريليون دولار أمريكي سنة 2023، وذلك بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 7,7%، مقارنة بالسنوات الخمس الماضية[6].

ويمكن عرض البيانات المجمعة لإجمالي الأصول المالية الاسلامية في العالم للسنوات الخمس الممتدة بين الفترة 2012 و2016 كما هو مبين في الجدول الآتي:

---

[1] – مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي بالتعاون مع THOMSON RUETERS، **تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2016/2015**، ص: 9، على الموقع الإلكتروني: http://www.iedcdubai.ae

[2] – نافذ فايز احمد الهرش، "**إنجازات التمويل والصيرفة الاسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها – واقع النمو والتوقعات المستقبلية**– "، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2017، ص: 476، على الموقع الإلكتروني: https://iefpedia.com/arab/

3- Islamic finance outlook, " S & P Global ratings" , edition 2020, p: 04.

4- ICD Thomson reuters, Islamic Financial developement report 2019, p: 06.

5 -bank Negara, Islamic Financial servive board industry stability report 2019, Malaysia, p: 09 .

6 - ICD Thomson reuters, islamic Financial development report 2018, p: 06.

**الجدول رقم (04): توزيع الأصول المالية الإسلامية عالميا حسب الأقاليم للفترة (2012-2016)**

(مليار دولار أمريكي)

| المنطقة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| دول التعاون الخليجي | 628,090 | 752,605 | 847,165 | 922,377 | 986,431 |
| الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | 532,292 | 342,437 | 421,803 | 481,141 | 594,100 |
| إفريقيا جنوب الصحراء | 2,953 | 2,941 | 3,762 | 3,630 | 5,219 |
| جنوب شرق آسيا | 439,263 | 455,681 | 472,858 | 473,302 | 485,652 |
| جنوب آسيا | 31,256 | 35,763 | 43,601 | 49,091 | 58,850 |
| دول آسيا الأخرى | 0,442 | 0,596 | 1,479 | 2,323 | 2,220 |
| أوروبا | 53,985 | 64,076 | 68,573 | 66,867 | 66,237 |
| أمريكا الشمالية | 4,966 | 4,870 | 5,304 | 4,809 | 1,129 |
| **الإجمالي للأصول المالية** | **1.692,980** | **1.658,971** | **1.864,547** | **2.003,542** | **2.201,834** |

**Source:** ICD Thomson reuters, islamic Financial development report 2016,p 44
ICD Thomson reuters, islamic Financial development report 2017,p 29.

وبالاعتماد على الجدول أعلاه يمكن عرض البيانات المجمعة حسب الشكل الاتي:

**الشكل رقم (02): اجمالي الأصول المالية الإسلامية عالميا (2012-2017)**

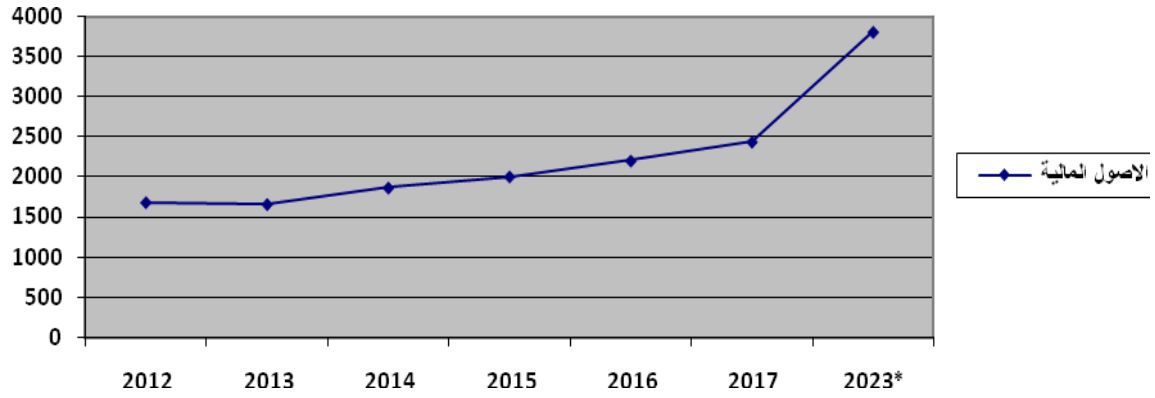


* توقع حجم الأصول المالية للتمويل الإسلامي عام 2023

**المصدر:** من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم ( 04).

من الجدول رقم (04) يتضح بأن حجم الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عالميا سنة 2012 بلغ حوالي 1,693 تريليون دولار أمريكي، وحوالي 1,659 تريليون دولار أمريكي سنة 2013 أي انخفاض بنسبة 2%، ليشهد تنامي سنة 2014 ويبلغ حوالي1,865 تريليون دولار أمريكي أي ارتفاع بنسبة 12,41%، ثم بلغ حوالي 2,004 تريليون دولار أمريكي سنة 2015 بزيادة نسبتها 7,45%، ليقفز بدوره إلى 2,202 تريليون دولار أمريكي سنة 2016 أي زيادة تقدر بنسبة 9,88%، وفي سنة 2017 كان إجمالي الأصول المالية يبلغ حوالي 2,438 تريليون دولار أمريكي بزيادة تقدر بـ 10,71%، وهذا ما يعني أن التمويل الإسلامي يشهد تباطؤ من حيث النمو في السنوات الثلاثة الأخيرة

أي بمعدل نمو متغير يقدر بنسبة 6% خلال الفترة ما بين 2012 و2017، ومن المرتقب أن تبلغ أصوله المالية 3,809 تريليون دولار في مطلع سنة 2023.

أما من حيث التوزيع الجغرافي تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي المحور الأساسي والأبرز في نظام التمويل الإسلامي، حيث سجل سنة 2016 النسبة الأكبر مقارنة بالسنوات الماضية ليبلغ نسبة 44,8% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية حول العالم، في حين أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستحوذ على نسبة 26,98% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية في العالم، وفي المقابل تستحوذ دول جنوب شرق آسيا على نسبة 22,06% من إجمالي هذه الأصول، كما يتواجد التمويل الاسلامي في مناطق أخرى في العالم مثل منطقة إفريقيا وجنوب الصحراء تستحوذ على نسبة 0,24%، فيما بلغ نسبة 3,01% في أوروبا من إجمالي الأصول المالية الإسلامية عالميا[1].

كما يجدر الذكر أن الأصول المالية في التمويل الإسلامي تتفاوت من حيث الحجم والتداول من دولة إلى أخرى، وكذلك حسب التوزيع القطاعي لأنشطة التمويل الإسلامي، ففي سنة 2016 كان ولازال نشاط الصيرفة الإسلامية من أبرز أنشطة التمويل الإسلامي بإجمالي يقدر بـ 1,5 تريليون دولار أمريكي أي بنسبة 80% من إجمالي التمويل الإسلامي في العالم، يليه نشاط إصدار الصكوك الإسلامية بإجمالي 295 مليار دولار أمريكي والذي يشكل بدوره نسبة 16% من إجمالي الأصول المالية، ثم أنشطة التكافل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة تعتبر ضئيلة في حدود 5% من إجمالي التمويل الإسلامي العالمي.[2]

**ثانيا: الانتشار الجغرافي للتمويل الإسلامي عالميا**

تشهد المعاملات المالية عالميا وفق آليات وصيغ التمويل الإسلامي تنامي غير مسبوق منذ بداية الألفية الثالثة، إذ كان حجمها لا يتعدى 300 مليار دولار سنة 2003، ليبلغ 1,8 تريليون دولار سنة 2013[3]، ثم 2,438 تريليون دولار أمريكي سنة 2017، ومن المرتقب أن تصل إلى 3,809 تريليون دولار أمريكي سنة 2023، تتمركز أغلبها في دول التعاون الخليجي، آسيا ودول شمال إفريقيا[4].

وتشير الإحصائيات إلى تواجد التمويل الإسلامي في131 دولة حول العالم، هذا الانتشار يعود لتزايد الطلب العالمي على التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى أن التمويل الإسلامي يتمركز بشكل كبير في عشر دول تدير نسبة 94,65% من إجمالي الأصول المالية في العالم، وفي مقدمتها إيران التي بلغ حجم أصولها المالية الإسلامية 545,377 مليار دولار أمريكي سنة 2016 أي ما

---

1 – رفيقة بن عيشوبة، صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي– دراسة حالة الدول العربية– ، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد 9، العدد 02، الجزائر، 2018، ص: 52.

2– بعزيز سعيد ومخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، جامعة حمة لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017، ص:07.

3– زهير بن دعاس، عويسي أمين، **مرجع سابق**، ص: 247.

4– نافذ فايز أحمد الهرش، "أثر دعائم التطور خماسي الأبعاد في التغلب على المعوقات الداخلية والخارجية للمصارف الإسلامية"، **مجلة بيت المشورة ،مجلة دولية في الاقتصاد والتمويل الإسلامي**، العدد 11، قطر، 2019، ص: 75 .

نسبته 24,76% من إجمالي الأصول المالية في العالم، تليها السعودية في المرتبة الثانية عالميا بمبلغ 472,654 مليار دولار أمريكي، لتأتي ماليزيا في المرتبة الثالثة بمبلغ 405,985 مليار دولار أمريكي[1].

فيما يخص القارة الآسيوية فقد شهد التمويل الاسلامي تنامي في إجمالي أصوله المالية، حيث سجل معدل نمو يقدر بـ 8,4% بين سنتي 2011 و2016، كما تجدر الاشارة إلى أنها ليست الأكبر فقط من حيث الحجم وعدد السكان، كونها احتلت أيضا المراتب الأولى من حيث الأفراد أصحاب الثروات العالية، وهو ما يستدعي إلى تشجيع هذه الفئة من الاستثمار في هذا المجال[2] .

كما أظهرت البلدان القوية في شرق آسيا مثل اليابان، كوريا الجنوبية والصين اهتماما كبيرا في تطوير المالية الإسلامية في أسواقها المالية المحلية، بالإضافة إلى إعطاء فرص لمصدري الصكوك ضمن التمويل الإسلامي للاستفادة من سوقها، ولذلك تم اتخاذ مجموعة من المبادرات لتطوير هذا التمويل من خلال تطوير المصارف الإسلامية في جميع أنحاء شرق آسيا[3].

تشير أيضا التوقعات إلى أن القارة الإفريقية ستغدو سوقا واعدة في مجال التمويل الإسلامي، بعد أن كانت في ذيل قائمة الدول الرائدة في هذا المجال، حيث نجد مجموع أصول التمويل الإسلامي في إفريقيا بلغت 31,1 مليار دولار سنة 2016 من إجمالي الأصول المالية الإسلامية في العالم والمقدرة بمبلغ 2,2 تريليون دولار من نفس السنة، موزعة على أكثر من 28 دولة منها دول شمال إفريقيا المستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي الأصول المالية الإسلامية إفريقيا[4]، بالإضافة إلى بروز أسواق جديدة أولت بالغ الاهتمام بالتمويل الإسلامي في شكل إصدار صكوك إسلامية وصناديق استثمار مثل نيجيريا، جنوب إفريقيا، السنغال، النيجر وساحل العاج، فقد بلغت التمويلات لهذه الدول بين 168 و500 مليون دولار سنة 2015، حيث نجد مثلا نيجيريا حققت عوائد بنسبة 14,75%، على غرار ساحل الحاج الذي حقق بدوره عوائد بنسبة 5,75% لمدة خمس سنوات على التوالي، وهذا يشير إلى التنامي المتزايد للتمويل الاسلامي في القارة الإفريقية خصوصا في الدول حديثة التبني لهذا النوع من التمويل[5].

أما في القارة الأوروبية نجد بريطانيا الدولة الأكثر استقطابا للتمويل الإسلامي منذ ثمانينات القرن الماضي، نظرا لما لها ولسوقها المالي من عراقة وتطور، ولما لها من علاقة تجارية واقتصادية مع الدول العربية والإسلامية خاصة الخليجية منها والآسيوية، وتعتبر فرنسا المنافس الرئيسي لبريطانيا في هذا

---

1- رفيقة بن عيشوبة، **مرجع سابق**، ص: 53.

2 - world's Islamic finance marcketplace, **Islamic finance in Asia, reaching new heights**,Malysia, 2018,p: 13.

3- عبد المالك احمد بوضياف، وليد نواري بوعظم، واقع الصناعة الإسلامية في العالم، **مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات**، كلية فلسطين، العدد 5، 2018، ص: 609 .

4- أمل خيري أمين، تنامي التمويل الإسلامي في إفريقيا، **مجلة شباب إفريقيا**، العدد 02، 2019، ص: 25، على الموقع الإلكتروني:
**www.dramalkhairy.wixisite.com**

5- بنك نيجارا، **التمويل الإسلامي:التنمية في الأسواق الجديدة**، بنك نيجارا، ماليزيا، 2016،ص: 03.

المجال، كما يرتقب دخول ألمانيا سوق المنتجات المالية الإسلامية[1]، على الرغم من أن دولة لكسمبورغ تعتبر أول دولة في أوروبا تمنح ترخيصا لمؤسسة مالية إسلامية سنة 1978، وكان بنك لكسمبورغ المركزي الأول بين نظرائه في أوروبا في الانضمام إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية سنة 2009[2].

وبذلك تعد بريطانيا من بين البلدان غير المسلمة الرائدة في هذا المجال، حيث يلقى التمويل الإسلامي رعاية رسمية كبيرة، فهي موطن بنك تجارة التجزئة الوحيدة في أوروبا، بالإضافة إلى أربعة بنوك أخرى متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ففي سنة 2013 أصبحت أول دولة خارج العالم الإسلامي تعقد المنتدى الاقتصادي الإسلامي، وتولي رغبتها في التحول إلى إحدى العواصم الكبرى للتمويل الإسلامي جنبا إلى جنب مع الإمارات العربية المتحدة وكوالالمبور الماليزية[3].

بالإضافة إلى ما سبق يبقى التمويل الإسلامي يتمركز بنسبة ضئيلة في أمريكا واستراليا وباقي دول العالم غير المسلمة، ويرتقب أن تكون دولا أكثر استقطابا لهذا المجال بعد فشل أنظمتهم الرأسمالية.

**ثالثا: الدول الأكثر استحواذا على الأصول المالية المصرفية الإسلامية عالميا**

على الرغم من الانتشار الواسع لنظام التمويل الإسلامي، إلا أن هناك تفاوت من حيث التعامل به والتنوع في منتجاته المالية بين مختلف دول العالم، فهناك دول تبنت هذا النظام لمعرفتها بمدى كفائته ومرونته وخضوعه للضوابط الشرعية الإسلامية، حيث يتمركز بصفة أكثر في الدول الإسلامية والعربية، لكن هذا لا ينفي وجوده في باقي دول العالم غير المسلمة خصوصا بعد فشل الأنظمة الرأسمالية.

من خلال الرسم البياني أدناه الذي يوضح حصة الأصول المالية الإسلامية للدول العشرة الأكثر استحواذا على المنتجات المالية من إجمالي الأصول المالية في العالم.

1- أحمد مهدي بلوافي وعبد القادر حسين شاشي، التمويل الإسلامي في بريطانيا- الفرص والتحديات-، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، العدد 02، 2011، ص: 25.

2- عبد المالك احمد بوضياف ووليد نواري بوعظم، **مرجع سابق**، ص:605.

3- عثمان حياة وعديل مالك، **التمويل الإسلامي، الأخلاق، المفاهيم، المبادئ**، مؤسسة بحوث معهد cfa، 2018 ، ص: 53.

**الشكل رقم (03): حصة أكبر 10 دول من مجموع الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم سنة 2017**

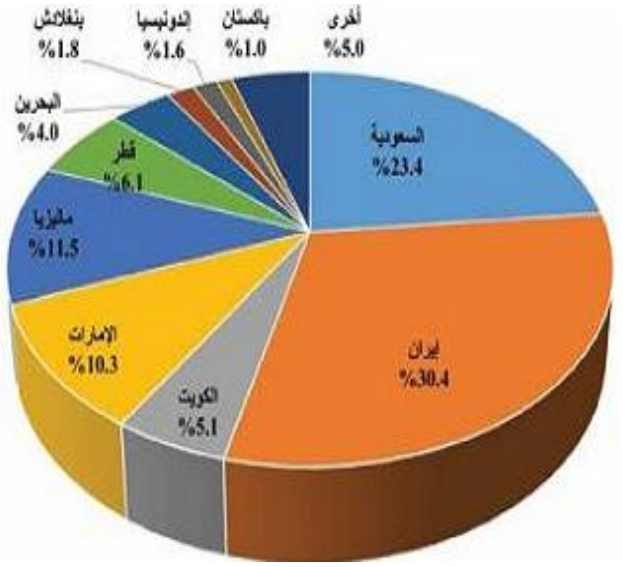


**المصدر**: إتحاد المصارف العربية، المصارف الإسلامية تتقدم عالميا، **مجلة إتحاد المصارف العربية**، بيروت ، العدد 499 ، 2018، ص: 08.

من الشكل رقم (03) يتضح أن إيران تحتل المرتبة الأولى بمعدل 30% من إجمالي الأصول المالية المصرفية في العالم سنة 2017، تليها المملكة العربية السعودية بمعدل 23,4%، لتأتي ماليزيا بنسبة 11,5%، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 10,3%، لتكون كل من البحرين، بنغلاديش، أندونيسيا، وباكستان لها حصة ضئيلة تتراوح بين 1% و4%، مقارنة بالدول الثلاثة الأولى عالميا في الاستحواذ على أغلب حصص الأصول المالية، كونها تعتمد على ضوابط ومبادئ الشريعة الإسلامية في أنظمتها المالية التي تكاد أن تكون بصفة كلية، أما باقي دول العالم لا تتجاوز نسبة 5%، الشيء الذي يجعل من التمويل الإسلامي أقل انتشارا كما هو متوقع في أغلب دول العالم.

**رابعا: مؤشرات تطور عدد مؤسسات التمويل الإسلامي في العالم**

تعكس العديد من الدراسات والإحصائيات مدى تنامي عدد المؤسسات المالية الإسلامية عالميا، والتي قدرها إتحاد المصارف العربية بأكثر من 700 مؤسسة سنة 2013، تعمل في 60 دولة عبر العالم منها 250 مؤسسة في دول مجلس التعاون الخليجي، و100 مؤسسة في الدول العربية الأخرى والباقي موزع بين دول العالم الاخرى[1].

وحسب مؤشر تومسون رويتيرز للتنمية المالية الإسلامية لسنة 2015، فقد بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية 1143 مؤسسة، منها 436 مصرف إسلامي ونافذة إسلامية في بنك تقليدي، و308 شركة تكافل إسلامية، و399 مؤسسة تمويل واستثمار إسلامي[2]. وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

1- إتحاد المصارف العربية، **تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم**، على الموقع الإلكتروني: **https://uabonline.org/ar**

2- ICD Thomson reuters, islamic Financial development report 2016 , P: 06.

**الجدول رقم (05): تطور عدد مؤسسات التمويل الإسلامي في العالم بين سنتي 1975- 2015**

| السنة | 1975 | 1985 | 2000 | 2003 | 2005 | 2006 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المؤسسات | 02 | 50 | 210 | 267 | 300 | 396 | 955 | 1113 | 1143 |

**المصدر**: نافذ فايز أحمد الهرش، أثر دعائم نموذج التطور خماسي الأبعاد في التغلب على المعوقات الداخلية والخارجية للمصارف الإسلامية، **مجلة بيت المشورة**، مجلة دولية في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، قطر، العدد 11 ، 2019، ص: 88.

يتضح من الجدول رقم (05) تطور عدد المؤسسات المالية للتمويل الإسلامي في العالم، الذي كان يمثل إلى غاية الثمانينات نسبة ضئيلة مقارنة بالتمويل التقليدي، حيث لم يتعدى عددها 50 مؤسسة، وتطور بصفة ملحوظة خاصة في السنوات الأخيرة ليصل إلى955 مؤسسة سنة 2013، ويقفز إلى 1113 مؤسسة سنة 2014، ثم 1143 سنة 2015، بعد أن كان عددها يتراوح بين 300 و400 مؤسسة بين سنتي 2005 و2006، وحسب تقرير واقع الاقتصاد الاسلامي لسنة 2019-2020 فقد بلغت 1396 مؤسسة سنة 2020[1].

هذا التنامي جاء نتيجة القبول الواسع لمختلف شرائح المجتمع عبر العالم لصيغ وآليات نظام التمويل الإسلامي، حيث بلغ عدد المتعاملين مع هذه المؤسسات حوالي 38 مليون متعامل بين سنتي 2013-2014، ليقفز إلى حوالي 100 مليون متعامل ببلوغ سنة 2016، ومع ذلك لا تزال نسبة 75,12% من قاعدة المتعاملين المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة ولا يزال القطاع يتمتع بسعة كبيرة في إستعاب المزيد من المتعاملين[2].

**المطلب الثاني: واقع الشمول المالي**

يمكن أن تساهم الخدمات المالية في دفع عجلة التنمية والقضاء على ظاهرة الفقر، من خلال تسهيل الاستثمار في قطاعات الصحة والتعليم وأنشطة الأعمال وتسهل إدارة الأزمات المالية الطارئة، مثل فقدان العمل أو ضعف المداخيل، كما يجدر الذكر بأن العديد من الفقراء حول العالم يفتقرون إلى مختلف الخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات الرقمية، كونهم يعتمدون على الأموال النقدية التي يمكن أن تكون غير آمنة وصعبة في إدارتها، وهذا ما يجعل العديد من الدول تسعى لتعزيز الشمول المالي وإتاحة الحصول على الخدمات المالية الرسمية واستخدامها كأولوية من أولوياتها الرئيسية.

**أولا: واقع الشمول المالي عالميا**

يمكن التطرق إلى واقع الشمول المالي عالميا من خلال عرض البيانات الاحصائية لمختلف مؤشراته التي يمكن ذكرها فيما يأتي:

1- مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي بالتعاون Salaam Gateway ، **مع تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2020/2019**، ص:06، على الموقع الإلكتروني: http://www.iedcdubai.ae

2- نافذ فايز أحمد الهرش، **مرجع سابق**، ص: 88.

### 1- ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية

تبين قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي بأن حوالي 515 مليون بالغ عبر مختلف أنحاء العالم قاموا بفتح حسابات، إما في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة بين (2014 – 2017)، مما يعني يعني أن نسبة 69% من البالغين يمتلكون حسابات مالية سنة 2017 مقابل نسبة 62% سنة 2014 ونسبة 51% سنة 2011، وفي البلدان مرتفعة الدخل يمتلك 94% من البالغين حسابات مقابل 63% في البلدان النامية، كما أن هناك تفاوت نسبي في ملكية الحسابات من بلد إلى آخر[1]. وهو ما يوضحه الجدول رقم (06) .

**الجدول رقم (06): النسبة المئوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية في العالم حسب النطاق الجغرافي لسنوات 2011، 2014 و2017**

| | العالم | العالم العربي | شرق آسيا والمحيط الهادي | أوروبا ووسط آسيا | إفريقيا جنوب الصحراء | أمريكا الشمالية | أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي | الدخل المرتفع: OECD | الدخل المنخفض | الدخل المتوسط | الدول النامية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2011** | %51 | %22 | %60 | %69 | %23 | %89 | %39 | %90 | %13 | %43 | %42 |
| **2014** | %62 | %29 | %72 | %78 | %29 | %94 | %52 | %94 | %17 | %57 | %54 |
| **2017** | %69 | %37 | %73 | %81 | %33 | %94 | %54 | %95 | %24 | %64 | %61 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion, 2012, 2015, 2018**.

بالإضافة إلى أن أغلبية مالكي هذه الحسابات لديهم حسابات في البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية الرسمية، وتعد منطقة إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الوحيدة التي تزيد فيها نسبة البالغين عن 10% سنة 2017 ممن يملكون حسابات مالية عبر الهاتف المحمول وهي النسبة نفسها سنة 2014، حيث كانت في ذلك الوقت دول شرق إفريقيا مركزا للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في المنطقة، ثم انتشرت بعدها في أنحاء جديدة من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أن نسبة البالغين الذين لديهم هذه الحسابات تجاوزت سنة 2017 نسبة 30% في كوت ديفوار والسنغال و40% في الجابون، كما انتشرت هذه الحسابات المالية أيضا في بعض البلدان الأخرى ومن بينها بنغلاديش، إيران، منغوليا وباراجواي لتصل إلى نحو 20% أو أكثر سنة 2017.[2]

### 2- التفاوت في ملكية الحسابات

على الرغم من استمرار تزايد امتلاك الحسابات المالية لسنة 2017 إلا أن التفاوت لا يزال قائما نسبيا، فهناك 72% من الرجال يمتلكون حسابات مالي مقابل 65% من النساء أي بفارق 7%، وكانت

1- البنك الدولي، **تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017**، ص:02، على الموقع الإلكتروني:
**http://www.worldbank.org/globalfindex**

2 - **نفس المرجع السابق**، ص:02.

أيضا بنفس النسبة في سنتي 2011 و2014، وفي البلدان النامية لم يطرأ أي تغيير على هذه الفجوة حيث لا تزال تمثل 9%، والشكل رقم (04) يوضح ذلك.

**الشكل رقم (04): الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات في العالم لسنوات2014،2011 و2017**

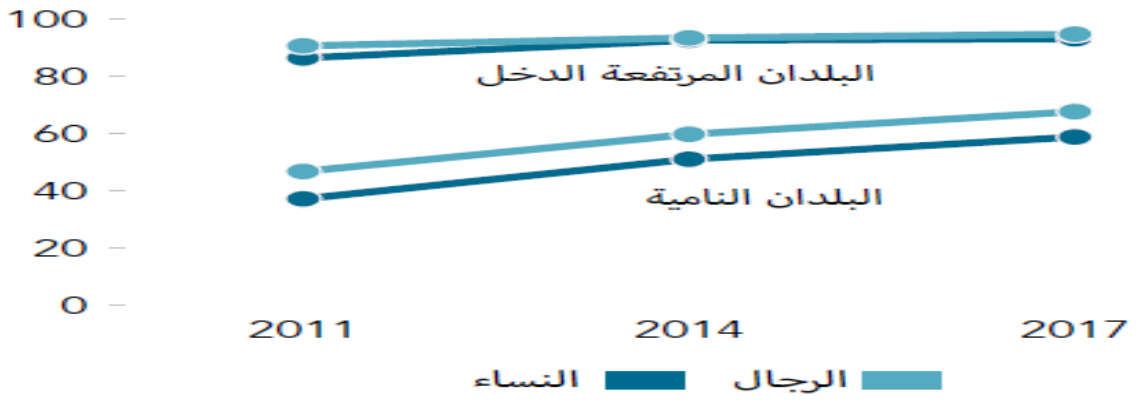


**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion , 2012, 2015, 2018**.

كما لم تتقلص الفجوة بين مختلف فئات المجتمع من أغنياء وفقراء، فمن بين المنتمين لأغنى 60% من الأسر عالميا يمتلك 74% من البالغين فيها حسابات مالية، لكن من بين الذين ينتمون لأفقر 40% من هذه الأسر لا يمتلك سوى 61% من البالغين لهذه الحسابات خلال سنة 2017، مما يخلق فجوة عالمية بفارق 13 نقطة مئوية، وهذا الفارق متشابه في البلدان النامية، كما لم تتغير هذه الفجوة بشكل ملموس منذ سنة 2014.

والفجوة في ملكية هذه الحسابات بين البالغين الشباب، والأشخاص الأقل تعليما ومن هم خارج قوة العمل تعتبر منخفضة نسبيا، وتعد الهند رائدا في هذا المجال حيث تدفع الحكومة بقوة نحو زيادة امتلاك الحسابات المالية من خلال بطاقات تحديد الهوية بالبصمة الإلكترونية، وهو ما ساهم في تضييق الفجوة بين الجنسين وكذلك بين البالغين الأغنياء والفقراء، كما أن هناك بلدان نامية عديدة لا توجد بها فجوات كبيرة بين الجنسين من بينها الأرجنتين، إندونيسيا وجنوب إفريقيا.[1]

**3-كيفية وصول الأفراد لحساباتهم واستخدامها**

إن امتلاك حساب يمثل أول خطوة مهمة نحو الشمول المالي، لكن للاستفادة بشكل كامل من امتلاك حساب يستوجب استخدامه بطرق آمنة وملائمة، وهو ما سيتم عرضه في ما يأتي:[2]

**أ- عن طريق المدفوعات الرقمية**

عالميا تم التوصل إلى أن نسبة 52% من البالغين أي76% من مالكي الحسابات سنة 2017 استخدموا حساباتهم مرة واحدة على الأقل في إرسال أو استلام مدفوعات رقمية خلال السنة الماضية، ففي

[1] – البنك الدولي، **تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017، مرجع سابق**، ص: 04.

[2] – **نفس المرجع السابق**، ص: 07.

البلدان مرتفعة الدخل بلغت النسبة 91% من البالغين أي97% من مالكي الحسابات، مقابل 44% من البالغين في البلدان النامية أي 70% من مالكي هذه الحسابات، وهو ما يوضحه الشكل رقم (05).

**الشكل رقم(05):نسبة البالغين الذين يملكون حساب مصرفي يستخدمونه في المدفوعات الرقمية عالميا لسنتي 2014 و2017**

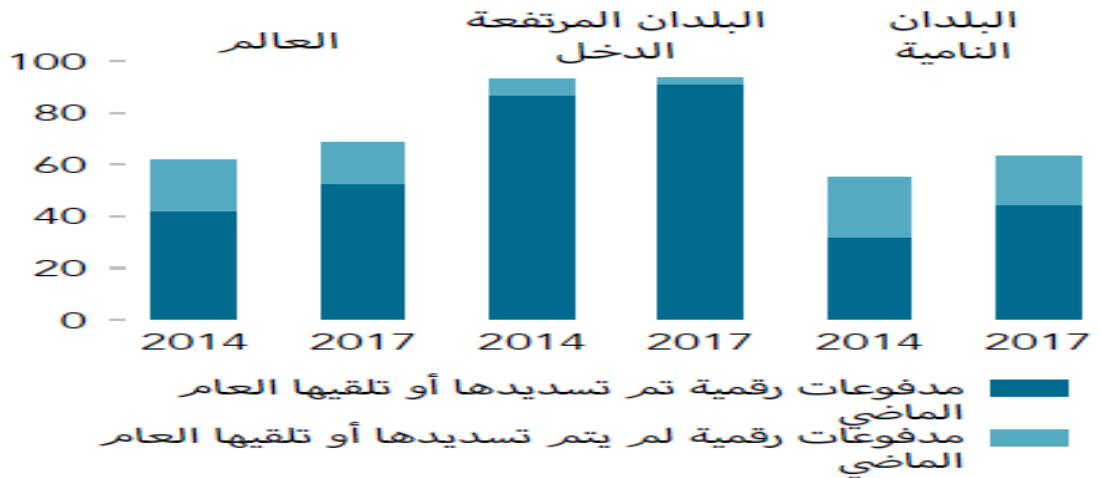


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion, 2015, 2018**.

من الشكل رقم (05) يشهد استخدام المدفوعات الرقمية ارتفاعا ملحوظا، فقد زادت نسبة البالغين حول العالم الذين يرسلون أو يتلقون مدفوعات رقمية بواقع 11 نقطة مئوية بين سنتي 2014 و2017، وفي البلدان النامية ارتفعت بواقع 12 نقطة مئوية لتصل إلى 44%، على غرار الدول المرتفعة الدخل التي يكاد أن يكون استخدامها شبه كلي للمدفوعات أي بفارق ضئيل.

**4- الحسابات الخاملة**

ليس جميع الأفراد الذين لديهم حسابات يقومون باستخدامها، حيث أجاب نحو 20% من مالكي الحسابات عالميا سنة 2017 بأنهم لم يقوموا بأي عمليات إيداع أو سحب بشكل رقمي أو خلافه خلال الاثني عشر شهرا الماضية، وبالتالي فهم يمتلكون ما يمكن اعتباره حسابات خاملة، وتتفاوت نسبة هذه الحسابات من بلد لآخر، لكنها تعد مرتفعة خاصة في العديد من بلدان جنوب آسيا.[1]

**5-الادخار**

أفاد نحو نصف البالغين في مختلف أنحاء العالم سنة 2017 بأنهم ادخروا بعض الأموال في السنة الماضية، ففي البلدان مرتفعة الدخل أفاد 71% بأنهم قاموا بالادخار مقارنة بنسبة 43% في البلدان النامية، فالكثيرون منهم يدخرون بطرق رسمية من خلال حساب في مؤسسة مالية، ففي البلدان مرتفعة الدخل يستخدم أكثر من ثلاثة أرباع المدخرين أي 55% من مجموع البالغين هذه الطريقة في الادخار، مقارنة بالبلدان النامية التي يستخدم فيها حوالي نصف المدخرين هذه الطريقة أي 21% من مجموع البالغين.

[1] – البنك الدولي، **تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017، مرجع سابق** ، ص: 08.

ومن البدائل الشائعة هو الادخار بطرق شبه رسمية من خلال استخدام نادي للادخار خاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، أو بإيداع المدخرات لدى شخص خارج الأسرة على سبيل الأمانة، ويدخر بعض الأفراد بطرق أخرى غير رسمية قد تشمل مثلا الادخار في الماشية أو المجوهرات أو العقارات، وقد يشمل ذلك أيضا استخدام الأدوات الاستثمارية التي تطرحها أسواق الأسهم وأسواق التداول الأخرى أو شراء الأوراق المالية الحكومية[1]، وهو ما يوضحه الشكل رقم (06).

**الشكل رقم (06): نسبة البالغين الذين يدخرون مبالغ في السنة الماضية عالميا (إحصائيات 2017)**

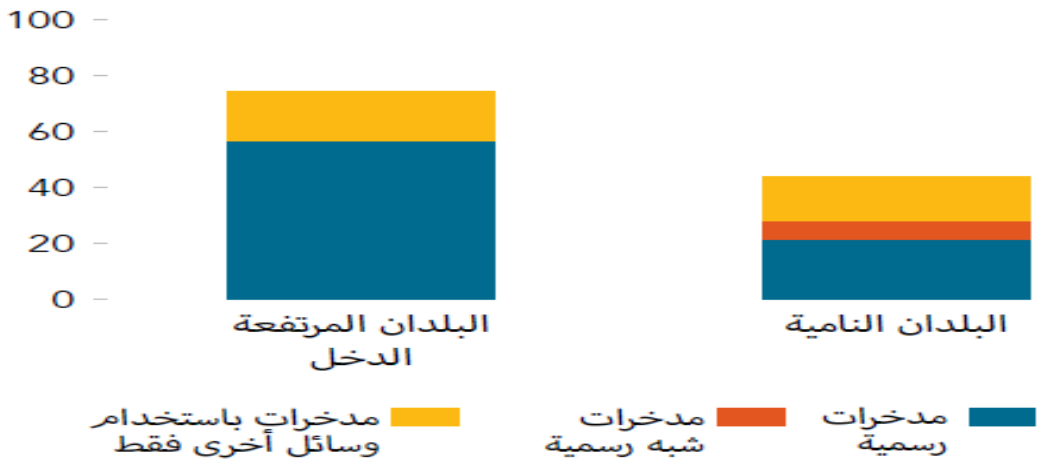


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion, 2018.**

وتتفاوت أنماط الادخار أيضا حسب نوع الجنس ومستوى الدخل، ففي البلدان النامية تزيد احتمالية ادخار الرجال في المؤسسات المالية بواقع 6 نقاط مئوية مقارنة بالنساء، فيما يزيد احتمال ادخار البالغين الأكثر ثراء بواقع 15 نقطة مئوية مقارنة بنظرائهم الأشد فقرا، وفي البلدان مرتفعة الدخل يزيد احتمال الادخار بالطرق الرسمية بين البالغين الأكثر ثراء بواقع 23 نقطة مئوية عن نظرائهم الأشد فقرا.

وأفاد حوالي نصف البالغين في البلدان مرتفعة الدخل سنة 2017 بأنهم يدخرون لمرحلة كبر السن، وأما في البلدان النامية فلم تتجاوز نسبة من أفادوا بذلك 16%، وفي البلدان مرتفعة الدخل والنامية على حد سواء أفاد 14% بأنهم يدخرون لبدء مشروع أو تشغيله أو توسيعه، ويكون الادخار من أجل المشاريع أكثر شيوعا في العديد من بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أفاد بذلك أكثر من 29% من البالغين في إثيوبيا، كينيا ونيجيريا على سبيل المثال.[2]

**6- الاقتراض**

أفاد حوالي نصف البالغين في مختلف أنحاء العالم سنة 2017 بأنهم اقترضوا أموالا في السنة الماضية، وكانت النسبة الأكبر في البلدان مرتفعة الدخل، حيث يعتمد معظم المقترضين على الائتمان

[1] -البنك الدولي، **تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017، مرجع سابق**، ص: 08.

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص ص: 08-09.

الرسمي المقدم من مؤسسة مالية أو من خلال بطاقة الائتمان، وعلى العكس البلدان النامية يلجأ فيها المقترضون على الأرجح إلى الأسرة أو الأصدقاء، وهو ما يوضحه الشكل رقم (07).

**الشكل رقم (07): نسبة البالغين الذين اقترضوا مبالغ في السنة الماضي عالميا إحصائيات 2017**

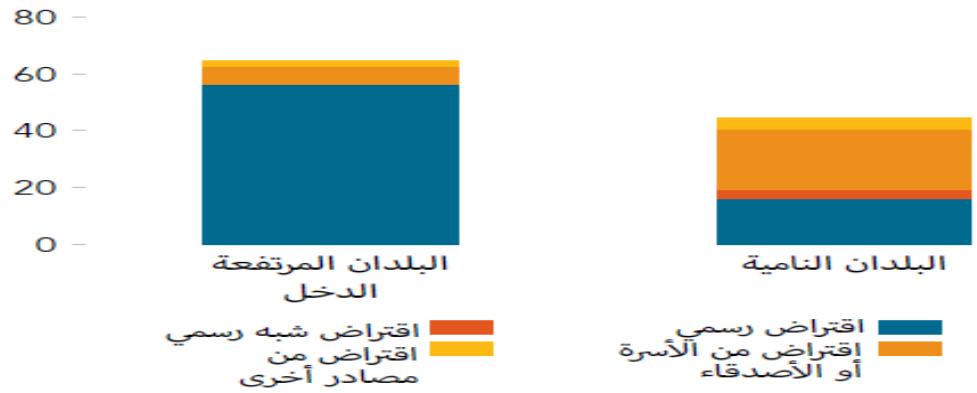


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion, 2018**.

وبالسؤال عن الغاية التي يقترض الأفراد من أجلها يتضح أن الغرض الشائع هو شراء أرض أو منزل، كأكبر استثمار مالي يقوم به العديد من الأفراد في حياتهم، ففي سنة 2017 أفاد 27 % من البالغين في البلدان مرتفعة الدخل بأنهم مدينون بقرض سكني أخذوه من أحد البنوك أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية، في المقابل كانت تلك النسبة أقل من 10% في البلدان النامية.[1]

**ثانيا: تطور مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية**

على الرغم من التحسن الملحوظ الذي شهدته مؤشرات الشمول المالي لدى الدول العربية بفضل جهودها واستراتيجياتها الرامية لتعزيز الشمول المالي، إلا أن تلك المؤشرات لا زالت أقل من المستوى المطلوب مقارنة بالدول الأخرى، هذه المؤشرات التي يمكن ذكرها في ما يأتي:

**1- ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية**

عربيا بلغت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية 37% مقابل 69 % عالميا سنة 2017، علما أن هذه النسبة بلغت لدى الدول العربية 30 % سنة 2014 مقابل 62 % في العالم، ويلاحظ من الشكل رقم (08) أنه وعلى بالرغم من تحسن هذا المؤشر لدى معظم الدول العربية، إلا أنها لازالت تحتل المراتب الأخيرة عالميا، وهذا الأمر يستدعي بذل المزيد من الجهود من قبل الحكومات العربية وخصوصا البنوك المركزية، لتخفيض نسبة الأفراد المستبعدين ماليا، وذلك بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين في كل من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

[1] – البنك الدولي، **تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017**، مرجع سابق، ص:09.

**الشكل رقم (08): نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية في مختلف مناطق العالم لسنتي 2014 و2017**

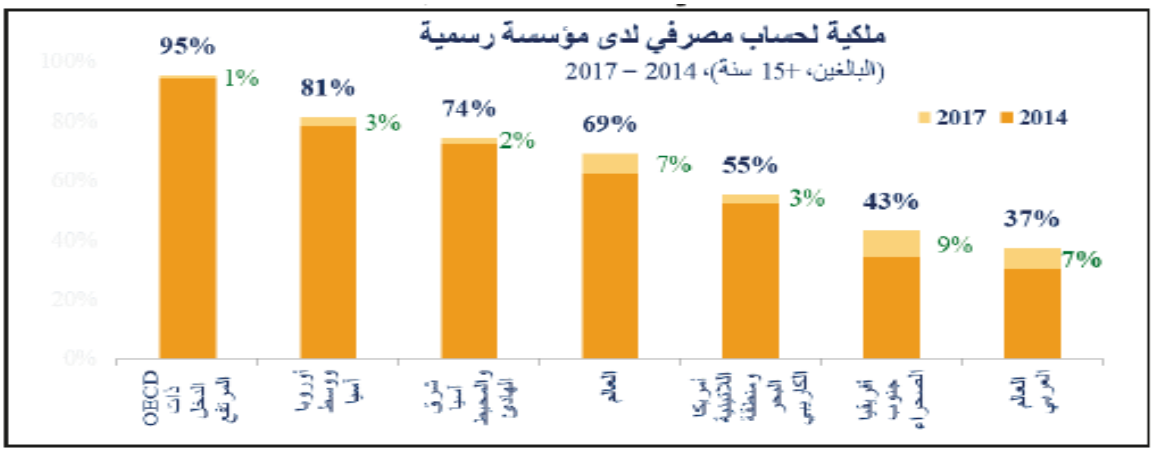


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion 2015, 2018**.

أما على صعيد الدول العربية فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى فيما يخص نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية حيث بلغت 84 % سنة 2017، فيما جاءت البحرين والكويت والسعودية بالمراتب التي تليها بنسب 83، 80 و72 % على التوالي، في حين كانت أقل نسبة لدى موريتانيا (21 %) خلال نفس الفترة وهو ما يوضحه الشكل رقم (09).

**الشكل رقم (09): نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابا في مؤسسة مالية رسمية في الدول العربية لسنتي 2014 و2017**

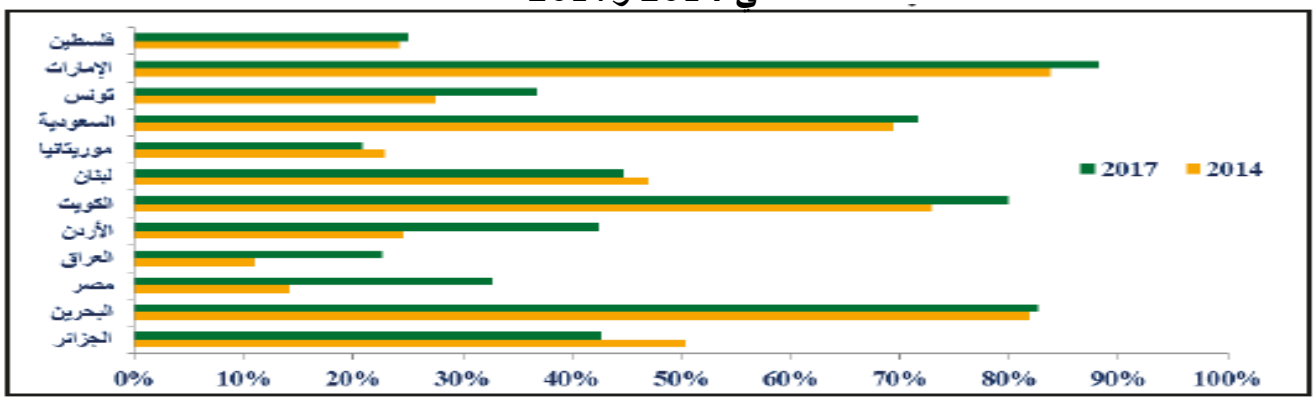


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion,2015, 2018**.

### 2-الفجوة بين الجنسين

أما فيما يخص فجوة النفاذ للتمويل بين الجنسين فقد بلغت لدى الدول العربية حوالي 22 نقطة مئوية سنة 2017، في حين بلغت حوالي 7 نقاط مئوية فقط لدى دول العالم، بالرغم من أن الفجوة تقلصت لدى الدول العربية مقارنة بما كانت عليه سنة 2011 إذ بلغت آنذاك حوالي 26 نقطة مئوية، إلا أن الفجوة اتسعت مقارنة بما كانت عليه سنة 2014 حيث سجلت 16 نقطة مئوية، ويعود السبب في اتساع الفجوة سنة 2017 إلى زيادة نسبة الذكور البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى مؤسسات مالية

رسمية بشكل أكبر مقارنة بالإناث، حيث بلغت نسبة كل من الذكور والإناث في سنة 2017 حوالي 48% و26% على التوالي، في حين بلغت سنة 2014 حوالي 38% و22% على التوالي.

على صعيد الدول العربية سجلت الأردن أكبر فجوة إذ بلغت حوالي 29 نقطة مئوية سنة 2017، وكانت أقل منها في كل من البحرين وموريتانيا حيث بلغت 11 نقطة مئوية، وعلى الرغم من أن الفجوة متساوية لدى الدولتين إلا أن نسب من يمتلكون حسابات من الذكور والإناث في مؤسسات مالية رسمية لدى البحرين أكبر بشكل واضح منها لدى موريتانيا، ومن ضمن الدول التي استطاعت تقليص هذه الفجوة الإمارات العربية المتحدة والكويت، وهو ما يوضحه الشكل رقم (10).

**الشكل رقم (10): الفجوة بين الجنسين في الدول العربية مقارنة مع دول العالم في سنة** 2017

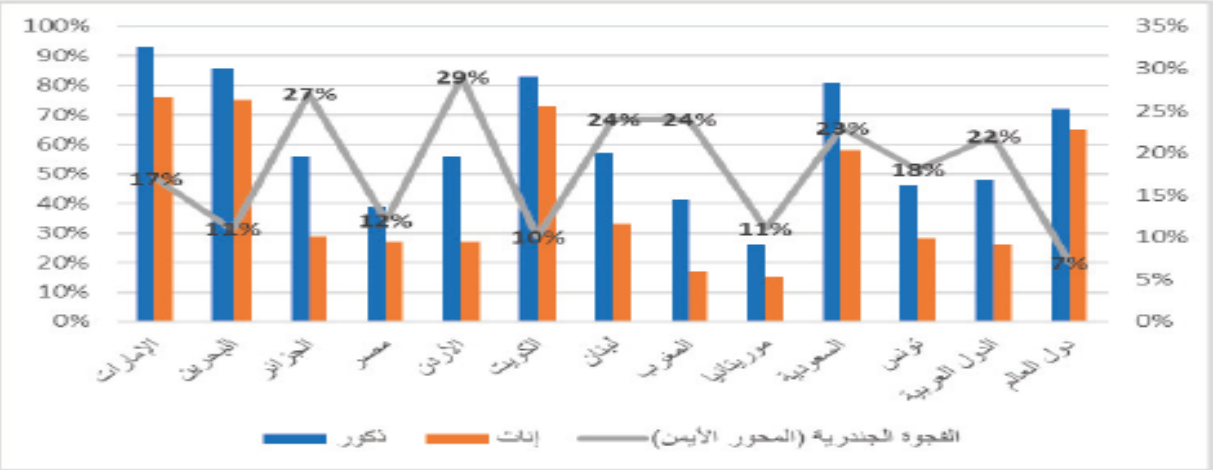


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion, 2018**.

وأما من ناحية مؤشر نسبة حصول الإناث على التمويل اللازم للمشاريع من خلال المؤسسات المالية الرسمية، فقد إحتلت البحرين المرتبة الأولى بنسبة بلغت 17 % سنة 2017، في حين جاءت الكويت والإمارات بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت 15 %، هو ما يوضحه الشكل رقم (11).

**الشكل رقم (11): تطور الفجوة بين الجنسين في الحصول على التمويل اللازم للمشاريع والأعمال لدى الدول العربية خلال سنتي 2014 و2017**

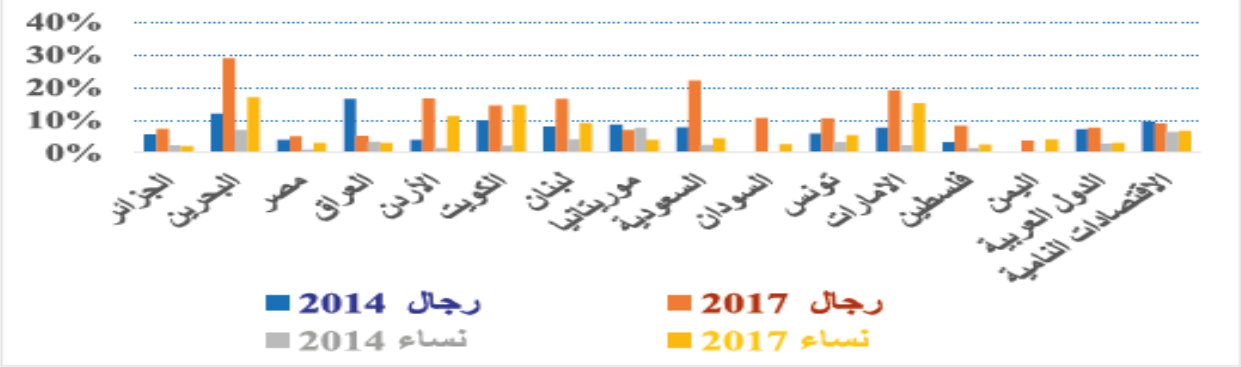


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion, 2015, 2018**.

### 3- الادخار لدى مؤسسة مالية رسمية

فيما يخص مؤشرات الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لدى الدول العربية، ومن جانب الادخار لا زالت نسبة الافراد الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية دون المستوى المأمول، على الرغم من أنها تضاعفت تقريبا من 8 % سنة 2014 لتصبح 15 % سنة 2017، الأمر الذي يتطلب من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الاستمرار في بذل الجهود التوعوية التي تهدف إلى تغيير سلوك الادخار لدى الأفراد وحثهم على توجيه مدخراتهم نحو المؤسسات المالية الرسمية، علما أن هذه النسبة بلغت 27 % سنة 2017 عالميا، وهو ما يوضحه الشكل رقم (12)

**الشكل رقم (12): نسبة البالغين المدخرين في الدول العربية خلال سنتي 2014 و 2017**

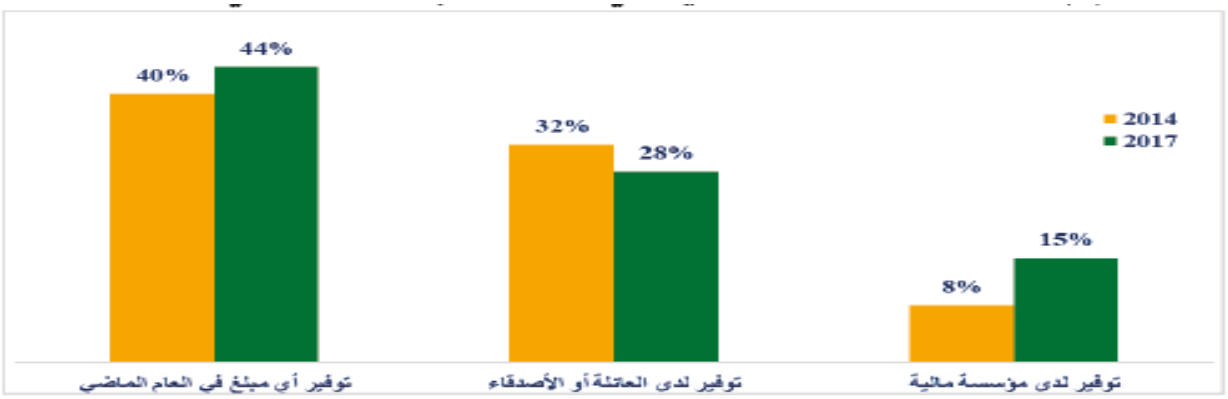


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion 2015, 2018**.

كما أن هناك تفاوت في نسب البالغين المدخرين لدى مؤسسة مالية على صعيد الدول العربية، حيث كانت النسبة الأكبر لدى الإمارات العربية المتحدة إذ بلغت 29 % سنة 2017، في حين سجلت أقل نسبة لدى كل من مصر والمغرب التي بلغت 6 % لكل منهما، وهو ما يوضحه الشكل رقم (13).

**الشكل رقم (13): نسبة البالغين المدخرين خلال السنة الماضية في الدول العربية للسنوات 2011، 2014 و2017**

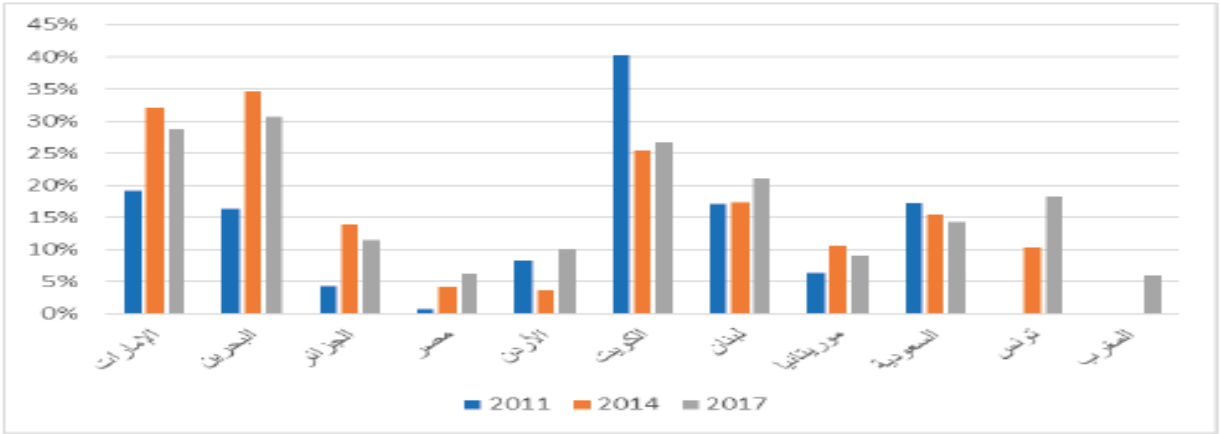


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion, 2012, 2015, 2018**.

### 4- الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية

فيما يخص مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والمستخدمين للبطاقات الإئتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة، فلا زالت النسب لدى الدول العربية دون الطموحات وتستدعي بذل المزيد من الجهود، حيث ارتفعت بشكل طفيف سنة 2017 لتبلغ حوالي 14% مقارنة بما كانت عليه سنة 2014 إذ بلغت نسبة 13%.

أما على صعيد دول العالم فقد كانت النسبة أعلى بكثير منها لدى الدول العربية، حيث بلغت نسبة 23% في نهاية سنة 2017 مقارنة بسنة 2014 حيث كانت تبلغ 22%، أما على المستوى الإفرادي للدول العربية فقد حققت الإمارات العربية المتحدة نسبة مرتفعة بهذا الخصوص، إذ بلغت حوالي 46 % سنة 2017، تليها البحرين في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 36 %، في حين كانت أقل نسبة لدى الجزائر بنسبة 5%، وهو ما يوضحه الشكلين رقم (14) و(15).

**الشكل رقم (14): سلوك الاقتراض لدى المنطقة العربية للبالغين خلال سنتي 2014 و2017**

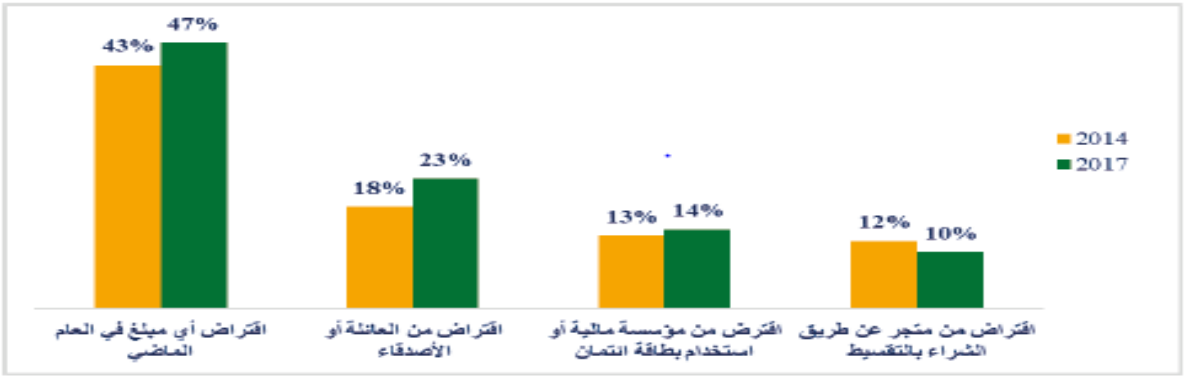


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion, 2015, 2018**.

**الشكل رقم (15): نسبة البالغين المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية خلال سنتي 2014 و2017**

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion, 2015, 2018**.

### 5- الخدمات المالية الرقمية

فيما يخص مؤشرات الخدمات المالية الرقمية فقد تحسنت بشكل طفيف خلال سنتي 2014 و2017، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بدفع فواتيرهم أو إجراء تحويلات مالية من خلال الحساب المصرفي الرسمي وعبر الهاتف الجوال من 43% و5% على التوالي سنة 2014، لتصل إلى 47% و8% سنة 2017، وهو ما ساهم في انخفاض نسبة البالغين ممن قاموا بإجراء مدفوعات نقدية من 52% سنة 2014 إلى 45% سنة 2017، وهو ما يوضحه الشكل رقم (16).

**الشكل رقم (16): القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال سنتي 2014 و2017**

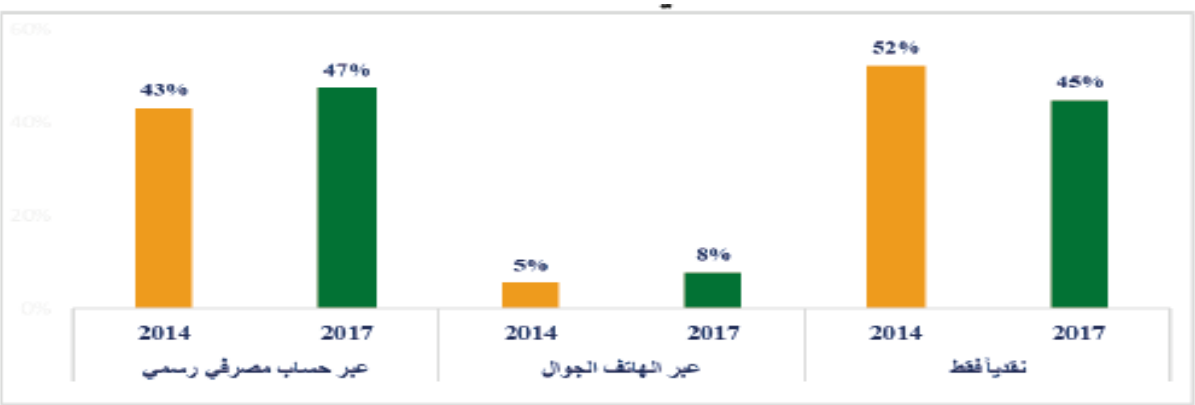


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion, 2015, 2018**.

فيما يخص كيفية إجراء التحويلات المتعلقة باستلام الأجور واستلام التحويلات الحكومية ودفع الفواتير وإرسال أو استلام الحوالات المحلية، يلاحظ حدوث تغيرات إيجابية في هذا المجال، حيث تحسنت نسبة من يقومون باستخدام قنوات الدفع عبر الهاتف النقال لجميع التحويلات المذكورة سنة 2017 مقارنة بما كانت عليه سنة 2014، وكذلك الحال بالنسبة لاستخدام الحسابات المصرفية الرسمية، في المقابل تراجعت عمليات التحويلات التي تتم نقدا بشكل واضح، حيث يبين الشكل (17) أن تراجع التحويلات النقدية يعود خاصة إلى تنامي دور القنوات الأخرى في المدفوعات (الحسابات المصرفية والهاتف الجوال)، بما يعكس جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تعزيز الشمول المالي، بما في ذلك تعزيز الثقة بالمؤسسات المالية الرسمية ورفع مستوى التثقيف المالي للأفراد، وهو ما يوضحه الشكل رقم (17).

**الشكل رقم (17): القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية خلال سنتي 2014 و2017**

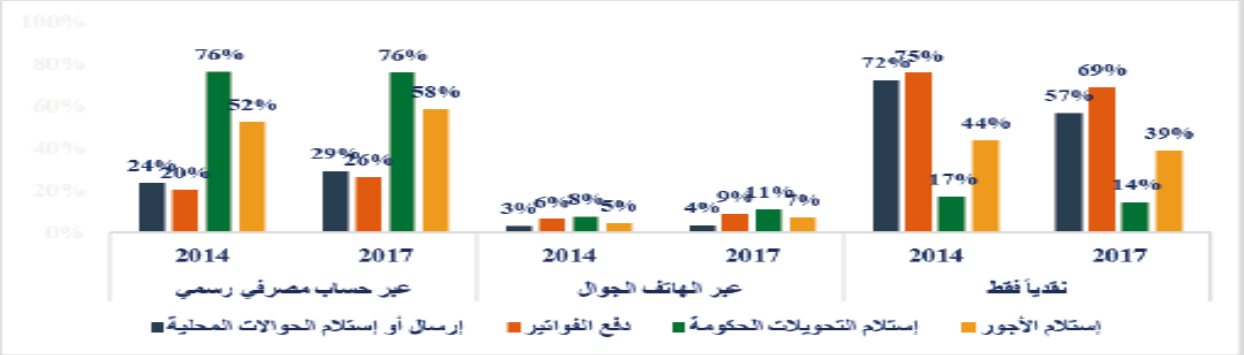


**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion, 2015, 2018**.

### ثالثا: واقع الشمول المالي في الجزائر

وفقا لمؤشر الشمول المالي تتموقع الجزائر ضمن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء ذات الدخل المرتفع، وفيما يخص النسب المئوية لأهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر لسنوات 2011، 2014 و2017 تظهر في الجدول رقم (07).

**الجدول رقم (07): النسب المئوية للبالغين حسب أهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر لسنوات 2011، 2014 و2017**

| | ملكية حساب في مؤسسات مالية رسمية | الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية | استخدام حساب مؤسسة مالية رسمي لتلقي الأجور | دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية | ملكية بطاقة ائتمان مصرفي | الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء | ادخار الأموال خلال السنة الماضية | استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية (% من مستلمي المدفوعات) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2011** | % 33 | % 01 | – | – | % 1 | % 25 | – | – |
| **2014** | % 50 | % 2 | % 16 | – | % 6 | % 13 | % 45 | % 89 |
| **2017** | % 43 | % 3 | % 8 | % 8 | % 3 | % 19 | % 39 | % 66 |

**المصدر** من إعداد الطالبين بالاعتماد على:

World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion 2012, 2015, 2018**.

يوضح الجدول رقم (07) النسب المئوية للبالغين حسب أهم المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر خلال سنوات ( 2011، 2014 و2017)، حيث تشير المعطيات المتوفرة إلى النقاط الموالية:

- ✓ يسجل مؤشر ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية على غرار البنوك ومؤسسات البريد مستوى جيد، حيث بلغ 33 % سنة 2011 و50 % سنة 2014، فيما كان يمثل 43 % سنة 2017.
- ✓ لا يزال الاقتراض من مؤسسة مالية في الجزائر منخفض جدا حيث لا يتعدى 3% سنة 2017.
- ✓ فيما يخص استخدام حساب مؤسسة مالية رسمية لتلقي الأجور سجل أعلى مستوى سنة 2014 حيث يبلغ نسبة 16 % من البالغين، ليتراجع في حدود نسبة 8% سنة 2017.

- ✓ هناك قصور شديد في دفع الفواتير باستخدام حساب مؤسسة مالية رسمية وكذا ملكية بطاقة ائتمان حيث دفع 8% فواتيرهم عن طريق المؤسسات المالية، في حين سجلت نسبة امتلاك بطاقة ائتمان سنة 2017 ما يقارب 3%، وهي لم تتطور كثيرا مقارنة بسنة 2011، حيث تعد شبه منعدمة لا تتعدى 1%.

**المطلب الثالث: تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي**

لاقى التمويل الإسلامي في الآونة الأخيرة اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية والمالية، كإحدى القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي، من خلال المساهمة بشكل أو بآخر في تلبية احتياجات المؤسسات والأفراد الذين لا يستخدمون الخدمات المالية التقليدية الرسمية لأسباب شرعية، أخلاقية أو مالية.

وتسهل الأدوات والآليات التي يوفرها النظام المالي الإسلامي من عملية إعادة توزيع الثروة، مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكامل مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض في المجتمع.

وتكمن دراسة علاقة التمويل الإسلامي والشمول المالي، من خلال التطرق أولا إلى أسباب الإقصاء أو الحرمان المالي بصفة عامة وفي الدول الإسلامية بصفة خاصة، ثم الوصول إلى الحلول المقترحة لزيادة الشمول المالي بالتركيز على استخدام أدوات وصيغ التمويل الإسلامي، مع عرض مؤشر الشمول المالي لدول الوطن العربي.

**أولا: عوامل الإقصاء المالي في الدول الإسلامية[1]**

يعتبر الحرمان المالي أو الإقصاء المالي عملية ديناميكية ومعقدة تجعل البعض يعانون من هذه الظاهرة لفترات محدودة في مسار حياتهم، والبعض الآخر قد يعاني منه مدى الحياة، كما أن معظمهم قد يعانون منه بسبب التسعير أو السوق أو عدم مناسبة المنتج أو تعقيد إجراءات الحصول عليه، فقد يتم الإقصاء بشكل طوعي لأسباب عدة مثل عدم الحاجة أصلا لهذه الخدمات أو لأسباب ثقافية أو دينية. والشكل رقم (18) يشرح أسباب الإقصاء المالي للأفراد وما يوفره التمويل الإسلامي من حلول.

[1] – رفيقة بن عيشوبة، **مرجع سابق**، ص ص: 53–54.

**الشكل رقم (18): الحواجز المحتملة أمام الشمول المالي وحلول التمويل الاسلامي**

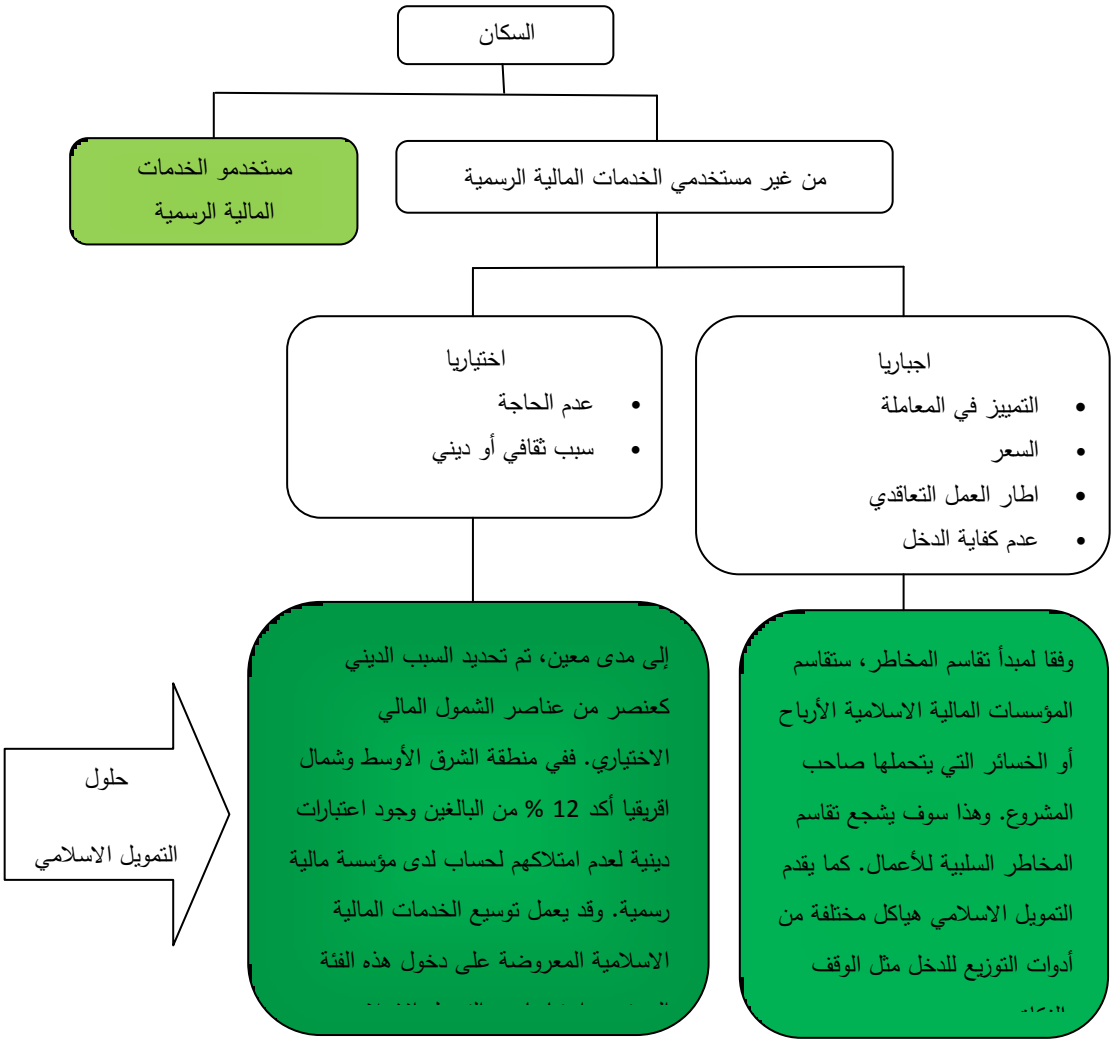


**Source:**Malaysia International Islamic Financial Centre, "Insights Global Financial Inclusion Islamic Finance Meets the Challenge", Bank Negara Malaysia, 16 July 2014, p. 3

وفيما يخص أسباب الإقصاء المالي في الدول الإسلامية، يمكن معرفتها من خلال دراسة أسباب عدم تملك حساب في مؤسسة مالية رسمية، إذا ما توفرت إمكانية الحصول على حسابات الإيداع لدى أفراد المجتمع، وتوفرت لهم إمكانية استخدام هذه الحسابات، فذلك يعتبر بمثابة المدخل السليم للخروج من دائرة الحرمان المالي، كما أن امتلاك حساب إيداع هو الشرط الضروري للحصول على سائر الخدمات والمنتجات المالية الأخرى، وعليه سيتم التركيز على أسباب الإقصاء المالي في الوطن العربي من خلال دراسة أسباب عدم تملك حساب في مؤسسة مالية رسمية، كما هو موضح في الجدول رقم (08).

**الجدول رقم (08): أسباب الإقصاء المالي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2011**

| نسبة المستجوبين | الجميع | البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي | من غير الدول الأعضاء في المنظمة |
|---|---|---|---|
| لديك حساب في مؤسسة مالية رسمية | 50 | 25 | 57 |
| سبب عدم وجود حساب | | | |
| أسباب دينية | 5 | 7 | 4 |
| المسافة | 20 | 23 | 19 |
| التكلفة المرتفعة للحساب | 25 | 29 | 23 |
| نقص الوثائق | 18 | 22 | 16 |
| عدم الثقة | 13 | 13 | 13 |
| نقص المال | 65 | 75 | 61 |
| فرد من العائلة لديه حساب | 23 | 11 | 28 |

**Source**: World Bank, Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion, p. 36, available at: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/16238

وفقا للدراسة التي قام بها البنك الدولي حول الشمول المالي في العالم سنة 2014، يوجد 25% فقط من البالغين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سنة 2011 لديهم حساب في المؤسسات المالية الرسمية، وهو ما يقل عن المتوسط العالمي البالغ 50% تقريبا، حيث قدرت نسبة البالغين غير المسلمين في العالم والذين لديهم حسابات ادخار رسمية 18%، مقارنة بنسبة البالغين المسلمين الذين لديهم هذا النوع من الحساب والمقدرة بـ 9% .

أما فيما يخص أسباب عدم وجود حساب لدى البالغين، فنسبة المستجوبين من الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والذين ليس لديهم حساب رسمي لأسباب دينية بلغت 4% مقابل نسبة 7% من المستجوبين المنتمين لدول منظمة التعاون الإسلامي و12% بالنسبة للمستجوبين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مع الإشارة بأن نسبة الأفراد الذين لا يمتلكون حساب بنكي لأسباب دينية تختلف من دولة إلى أخرى، على سبيل المثال بلغت نسبة البالغين من المجتمع الأفغاني المستجوبين يبررون عدم امتلاكهم لحساب بنكي لأسباب دينية 34% مقارنة بماليزيا التي بلغت نسبتها 0,1% فقط، وهذا على الرغم من أن الدولتين لديهما مستويات عالية جدا في مؤشرات التدين ( 97% و96% على التوالي)، ويمكن تفسير هذا التباين في نتائج الاستبيان لمدى تواجد المؤسسات المالية الإسلامية في الدولتين.[1]

[1] –عبد الحليم عمار غربي، دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي –الاقتصاديات العربية أنموذجا–، **مجلة بيت المشورة**، بيت المشورة للاستشارات المالية، قطر ، العدد 8 ، 2018، ص 109.

**ثانيا: المعتقد الديني في تعزيز الشمول المالي من خلال صيغ التمويل الإسلامي**

بناءا على ما سبق تظهر أهمية التمويل الإسلامي في توفيره للخدمات المالية الإسلامية للشريحة التي قد تقصي نفسها عمدا نتيجة المعتقد الديني من استخدام الخدمات المالية التقليدية، حيث يحقق التمويل الإسلامي قيمة مضافة إلى الشمول المالي من خلال عدة طرق أهمها الآتي: [1]

**1- الشمول المالي من خلال تقاسم المخاطر**

إن استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذا فاعلية للتمويل القائم على الفائدة، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يتم فيها مشاركة المخاطر أن تقدم التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والتأمين لتعزيز فرص الحصول على التمويل.

**2-الشمول المالي من خلال أدوات إعادة توزيع الثروة**

يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة ومبتكرة تعمل على تسهيل إعادة توزيع الثروة، مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملا مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع، من أجل تقديم منهج شامل للقضاء على الفقر ودعم نمو أكثر اعتدالا، وتتمتع الأدوات المالية الإسلامية وأدوات توزيع الثروات بكونها ذات جذور تاريخية قوية، حيث طبقت على مر التاريخ في الكثير من المجتمعات الإسلامية المختلفة.

**3- إدماج الشرائح المقصية لأسباب دينية أو ثقافية**

يتم قياس الشمول المالي للاقتصاد من خلال نسبة السكان التي تغطيها فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي، وأحجام الودائع والقروض التي تقدمها الأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك قد لا يتساوى توفر الخدمات المالية مع الشمول المالي، لأن الأفراد قد يستبعدون أنفسهم بصفة اختيارية من استخدام الخدمات المالية لمعتقدات دينية أو لأسباب ثقافية، على الرغم من توفر هذه الخدمات وإمكانية تحمل تكاليفها.

وهنا تظهر أهمية التمويل الإسلامي كبديل للأفراد الذين أحجموا عن استخدام الخدمات المالية التقليدية الرسمية لأسباب شرعية، أخلاقية ومالية.

وفيما يخص مستويات الشمول المالي في الدول العربية، يشير الجدول رقم(09) أن نسب البالغين الذين يمتلكون حسابا في الوطن العربي تبلغ في المتوسط حوالي 29%، حيث تشهد هذه النسبة زيادة في البلدان التي يزيد فيها عدد المؤسسات المالية الإسلامية، ويبين الجدول أيضا أن نسب البالغين الذين لا يتوفر لديهم حسابا في مؤسسات مالية ومصرفية لمعتقدات دينية تتفاوت بشكل كبير فيما بين الدول العربية، وتحديدا بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تحوي أكبر عدد من المؤسسات المالية الإسلامية وبقية الدول العربية، حيث تتراوح نسبتها في كل من تونس والمغرب 26,8% (النسبة الأعلى عربيا)، أما

[1] – بن عيشوبة رفيقة وفاطمة العلمي، صناعة التمويل الإسلامي –الواقع والرهانات–، **المؤتمر الدولي الخامس عشر: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية**، جامعة الشلف، 17 و18 ديسمبر 2019، ص 567.

أدني نسبة كانت في البحرين وهي منعدمة، ومن هذا الوضع تظهر أهمية التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي بالنسبة للدول التي تتوافر على نسب عالية من المستبعدين اختياريا لمعتقدات دينية.

كذلك توضح البيانات أن هناك تفاوتا في نسبة عدد البنوك التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة لكل 10 ملايين من البالغين لدى الدول العربية، وإجمالا فهي منخفضة في هذه الدول ما عدا في عدد قليل منها، مثل البحرين والكويت وقطر، كما أن مدى التغطية الجغرافية محدودة بالنسبة للبنوك التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة ( وفقا لقياس عدد البنوك لكل 10.000 كيلومتر مربع).

بناءا على ذلك فان الجهود الرامية إلى زيادة الشمول المالي في الدول العربية من خلال صيغ التمويل الإسلامي، تتطلب وجود آليات مستدامة إضافية لكي تتمكن دول المنطقة من تقديم خدمات مالية متوافقة مع جميع مستويات المعيشة لمختلف شرائح المجتمع خاصة الطبقة الفقيرة.

**الجدول رقم (09): معدلات انتشار الحسابات، والمؤسسات المالية الإسلامية في الدول العربية لسنة 2011**

| الدولة | التدين والشمول المالي | | | | المؤسسات المالية الاسلامية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تدين ( % ) | الحساب في مؤسسة مالية رسمية (%، 15 سنة فما فوق) | البالغين بدون حساب لأسباب دينية(%، 15سنة فما فوق) | البالغين بدون حساب لأسباب دينية (بالآلاف، 15سنة فما فوق) | عدد مؤسسات التمويل الاسلامي | الأصول الإسلامية لكل بالغ ( دولار) | عدد مؤسسات التمويل الإسلامية لكل 10مليون بالغ | عدد مؤسسات التمويل الإسلامية لكل 10000 كم$^2$ |
| الجزائر | 95 | 33.3 | 7.6 | 1.330 | 2 | – | 0.8 | 0.8 |
| البحرين | 94 | 64.5 | 0.0 | 0 | 32 | 29.194 | 301.6 | 421.05 |
| جيبوتي | 98 | 12.3 | 22.8 | 117 | 0 | 0 | 0.0 | 0.00 |
| مصر | 97 | 9.7 | 2.9 | 1.480 | 11 | 146 | 1.9 | 0.11 |
| العراق | 84 | 10.6 | 25.6 | 4.310 | 14 | 98 | 7.4 | 0.32 |
| الأردن | – | 25.5 | 11.3 | 329 | 6 | 1.583 | 15.4 | 0.68 |
| الكويت | 91 | 86.8 | 2.6 | 7 | 18 | 28.102 | 87.2 | 10.10 |
| لبنان | 87 | 37.0 | 7.6 | 155 | 4 | – | 12.4 | 3.91 |
| موريتانيا | 98 | 17.5 | 17.7 | 312 | 1 | 76 | 4.7 | 0.01 |
| المغرب | 97 | 39.1 | 26.8 | 3.810 | 0 | 0 | 0.0 | 0.00 |
| عمان | – | 73.6 | 14.2 | 78 | 3 | – | 14.4 | 0.10 |
| قطر | 95 | 65.9 | 11.6 | 64 | 14 | 13.851 | 86.5 | 12.08 |
| السعودية | 93 | 46.4 | 24.1 | 2.540 | 18 | 1.685 | 9.2 | 0.08 |
| الصومال | – | 31.0 | 8.9 | 325 | 0 | 0 | 0.0 | 0.00 |
| السودان | 93 | 6.9 | 4.5 | 871 | 29 | 103 | 14.0 | 0.12 |
| سوريا | 89 | 23.3 | 15.3 | 1.560 | 4 | 18 | 3.0 | 0.22 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تونس | 93 | 32.2 | 26.8 | 1.490 | 3 | 72 | 3.7 | 0.19 |
| الإمارات | 91 | 59.7 | 3.2 | 84 | 22 | 9.298 | 33.5 | 2.63 |
| فلسطين | 93 | 19.4 | 26.7 | 502 | 9 | 0 | 38.5 | 14.95 |
| اليمن | 99 | 3.7 | 8.9 | 1.190 | 8 | 179 | 5.8 | 0.15 |

**Source**: World Bank, Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion, pp; 174-175.

**ثالثا: مؤشر الشمول المالي في الوطن العربي**

يعتبر مؤشر الشمول المالي هو أداة تقدم صورة دقيقة ومتعددة الأبعاد لما وصلت إليه الدولة ومدى التقدم الذي حققته في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية الأساسية التي يحتاج إليها الأفراد لحماية أنفسهم من العسر المالي والمشقة والاستثمار من أجل مستقبلهم، ويقيس مؤشر الشمول المالي للبنك الدولي كيفية وصول واستخدام البالغين للخدمات المالية، ووفقا لدراسة قام بها كل من - Gym Ragelio V. Mercado & Young Park سنة 2015 والصادرة عن بنك التنمية الآسيوي، التي طورت مؤشرا جديدا لقياس الشمول المالي وترتيب دول العالم على أساسه منها الدول العربية، وكان ترتيبها وفق المعطيات الموضحة في الجدول أدناه: [1]

**الجدول رقم (10): مؤشر الشمول المالي في بعض الدول العربية 2014**

| الدولة | درجة مؤشر الشمول المالي (FII) | الرتبة عربيا | الرتبة عالميا |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 9.62 | 13 | 141 |
| مصر | 18.77 | 11 | 122 |
| الأردن | 37.11 | 5 | 68 |
| الكويت | 42.01 | 3 | 55 |
| لبنان | 50.83 | 1 | 36 |
| المغرب | 30.86 | 7 | 82 |
| عمان | 46.42 | 2 | 42 |
| قطر | 40.60 | 4 | 57 |
| السعودية | 24.34 | 9 | 103 |
| السودان | 5.74 | 14 | 157 |
| سوريا | 11.08 | 12 | 138 |
| تونس | 29.29 | 8 | 88 |
| الامارات | 32.6 | 6 | 77 |
| فلسطين | 50.19 | 10 | 121 |
| اليمن | 3.93 | 15 | 170 |

**Source:** Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr, **Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia**, the Asian Development Bank Institute in Tokyo, Japan in April 2014, p p : 6-7.

[1] – بن عيشوبة رفيقة وفاطمة العلمي، **مرجع سابق**، ص: 569.

يتضح من خلال عرض أوضاع الشمول المالي في الدول العربية، تدني مؤشرات الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية إجمالا، مع الإشارة لكون هذا الوضع يشتمل معظم المؤشرات، سواء على صعيد انتشار المؤسسات المالية والمصرفية أو على صعيد الوصول للخدمات المالية المختلفة، أو كذلك بالنسبة لتطور البنية التحتية وتغطية خدماتها، وينطبق هذا الحال على الأفراد وأيضا على الشركات المتوسطة والصغيرة.

كذلك تظهر البيانات المجمعة أن هناك تفاوتا بين الدول العربية حول مستوى مؤشرات الشمول المالي، وتبدو هذه المؤشرات أفضل نسبيا لدى دول مجلس التعاون الخليجي (عمان في المرتبة 42، الكويت في المرتبة 55، قطر في المرتبة 57 والإمارات في المرتبة 77 ) وباقي الدول منها ( لبنان احتلت المرتبة 36 والمغرب في المرتبة 88)، ويرتبط هذا الأمر بمستوى تطور القطاع المالي والمصرفي في هذه الدول، ومع ذلك فإن هناك حاجة لتعزيز الشمول المالي وتحسين الوصول للخدمات المالية لدى جميع الدول العربية دون استثناء، وتتعاظم هذه الحاجة لدى الدول الأقل دخلا منها ( اليمن المرتبة 170)، والأكثر سكانا (مصر في المرتبة 122)، بالنظر إلى ما يمكن أن يساهم به تحسين الشمول المالي من نتائج إيجابية لديها على مستوى التنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر.

وعلى العموم يتضح أن تدني مؤشرات الشمول المالي هي انعكاس لتدني مستويات الوصول للتمويل الإسلامي لدى الدول العربية، حيث نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي في مستويات جيدة من حيث مؤشر الشمول المالي، وفي نفس الوقت هي تحوز على النسبة الأكبر من أصول المؤسسات الإسلامية حول العالم بـ 44,8% سنة 2016، في المقابل تنخفض مستويات الشمول المالي لدى باقي الدول العربية، والتي لا يتوافر فيها العدد الكافي من مؤسسات المالية الإسلامية (دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي التي تحوز على نسبة 26,98% من الأصول المالية الإسلامية سنة 2016، وهذا ما يثبت أهمية التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي.[1]

**المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة**

يعد النظام المصرفي الإسلامي من أهم الآليات تطبيقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتعتبر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر حديثة العهد، حيث تعود نشأتها إلى أوائل التسعينات من القرن الماضي، وبما أن هذه التجربة جزء من النظام المصرفي الجزائري والذي يعيش تحولات وإصلاحات تتماشى ومتطلبات العصر ومتغيرات العولمة، فقد تم رصدها كدراسة ميدانية لعينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام، وهذا ما سيتم تناوله من خلال المطالب الآتية:

- **التعريف ببنك البركة ومصرف السلام الجزائر؛**
- **التحضير للدراسة الميدانية؛**
- **أداة الدراسة واختبار صدقها وثباتها.**

[1] – بن عيشوبة رفيقة وفاطمة العلمي، **مرجع سابق**، ص: 57.

## المطلب الأول: التعريف ببنك البركة ومصرف السلام الجزائر

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى التعريف ببنك البركة ومصرف السلام وتتبع المراحل التاريخية لنشأتهما، ومدى تطورهما من خلال التوسع والانتشار لمختلف فروعهما جغرافيا.

### أولا: التعريف ببنك البركة

يعتبر بنك البركة الجزائر أحد البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية لذا سيتم التعريف بهما.

#### I- تعريف مجموعة البركة المصرفية

تعتبر مجموعة دلة البركة القابضة الدولية مجموعة مصرفية إسلامية تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية للدول العربية وللمسلمين في جميع أنحاء العالم تأسست سنة 1969، ومقرها في جدة بالمملكة العربية السعودية، تتمحور أنشطتها في إدارة أعمال متنوعة تشمل التجارة، العقارات، التمويل، الرعاية الصحية، النقل، التشغيل والخدمات المالية، وفي سنة 2002 تم تأسيس مجموعة البركة المصرفية على شكل شركة مساهمة في مملكة البحرين، لتفوض لها مجموعة دلة البركة مهمة إدارة الخدمات المالية للبنوك التابعة لها في مختلف الدول وذلك بهدف توحيد الهوية التجارية للمجموعة، وتمتاز المجموعة بانتشار جغرافي واسع على شكل وحدات مصرفية ومكاتب تمثيل تابعة في خمسة عشرة دولة تتضمن أكثر من 700 فرعا في كل الدول المستهدفة[1]. والجدول رقم (11) يوضح الشبكة الدولية لمجموعة البركة المصرفية.

**الجدول رقم (11) : الشبكة الدولية لمجموعة البركة المصرفية**

| الرقم | الدولة المستهدفة | تسمية البنك في الدولة المضيفة | سنة التأسيس | عدد الفروع |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الأردن | البنك الإسلامي الأردني | 1978 | 97 |
| 2 | مصر | بنك البركة مصر | 1980 | 31 |
| 3 | تونس | بنك البركة تونس | 1983 | 34 |
| 4 | السودان | بنك البركة السودان | 1984 | 27 |
| 5 | البحرين | بنك البركة الإسلامي البحرين | 1984 | 8 |
| 6 | تركيا | بنك البركة التركي للمشاركات | 1985 | 212 |
| 7 | جنوب إفريقيا | بنك البركة المحدود | 1989 | 12 |
| 8 | الجزائر | بنك البركة الجزائر | 1991 | 30 |
| 9 | لبنان | بنك البركة لبنان | 1991 | 7 |
| 10 | البحرين | مجموعة البركة المصرفية | 2002 | 1 |
| 11 | السعودية | إتقان كابيتال | 2007 | 1 |
| 12 | أندوسيا | بنك البركة أندونسيا (مكتب تمثيلي) | 2008 | 1 |

[1]- " Our history" , at web site : www.dallah.com/corporate/history , 10/05/2020.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 13 | سوريا | بنك البركة سوريا | 2009 | 13 |
| 14 | باكستان | بنك البركة باكستان (المحدود) | 2010 | 224 |
| 15 | ليبيا | بنك البركة ليبيا (مكتب تمثيلي) | 2011 | 1 |
| 16 | المغرب | بنك التمويل والانماء | 2017 | 4 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين على ضوء الموقع الإلكتروني:
https://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=category&id=18, 10/05/2020.

ويمكن شرح محتوى الجدول رقم (11) في الآتي:

– تعتبر مجموعة البركة المصرفية مصرف جملة إسلامي مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي، ولها رأس المال مصرح به يقدر بـ 1,5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 2,2 مليار دولار أمريكي، وهي مدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي، كما أن للمجموعة انتشارا جغرافيا واسعا ممثلا في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل على مستوى خمسة عشرة دولة، حيث تقدم البنوك التابعة لها منتجات وخدمات مصرفية ومالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في العديد من المجالات المصرفية، وهي: التجارة، الاستثمار وخدمات الخزينة، بالإضافة إلى اعتمادها العديد من أشكال الدخول إلى الأسواق الخارجية[1].

ومن أهم هذه الأشكال الآتي:[2]

– تأسيس بنك في شكل شركة مستقلة في كل من الأردن، مصر، تونس، السودان، لبنان، سوريا، البحرين، تركيا وجنوب إفريقيا.

– تأسيس بنك في شكل شركة مستقلة بالشراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر بنسبة 56% للمجموعة.

– تأسيس بنك في شكل فروع تابعة لبنك البركة التركي للمشاركات سنة 1985، وذلك بعد حصوله على ترخيص من مجموعة البركة بتوسيع نشاطه.

– تأسيس بنك في شكل شركة مستقلة في جنوب إفريقيا سنة 1989 والترخيص له بإدارة مكتب تمثيل في البلد نفسه.

– تأسيس بنك في شكل فرع تابع لبنك البركة الإسلامي البحرين سنة1991، وفي أكتوبر2010 تم الاستحواذ على بنك الإمارات الإسلامي العالمي ليشكل بذلك بنك البركة باكستان المحدود.

– تأسيس مكاتب تمثيل في كل من أندونسيا وليبيا.

– الاستحواذ على مجموعة التوفيق المالية كشركة مساهمة، من خلال بنك البركة الإسلامي البحرين سنة 2007 بنسبة 60% لتصبح باسم إتقان كابيتال سنة 2012، وهي شركة استثمارية حاصلة على ترخيص

[1]– على الموقع الالكتروني: **https://www.albaraka.com** ,10/05/2020.

[2]– **نفس الموقع السابق**، **https://www.albaraka.com** ,10/05/2020.

من هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية لمزاولة أعمال إدارة الأصول بمختلف أنواعها والاستثمار المباشر وأعمال الترتيب والمشورة والحفظ[1].

– فتح حسابات في العديد من البنوك لتصبح بنوك مراسلة وعددها 31 بنك مراسلة في العديد من الدول منها: السعودية، دبي، أبو ظبي، لبنان، مصر، البحرين، الأردن، قطر، الكويت، اليمن، تركيا، إنجلترا، إيطاليا، فرنسا، مالطا وسوريا.

**II- تأسيس بنك البركة الجزائر**

يعتبر بنك البركة الجزائر أول بنك اسلامي في البلاد برأس مال اجتماعي مختلط بين القطاع العام والخاص والذي يقدر بمبلغ 500 مليون دج، تم تأسيسه خلال ماي 1991، ثم باشر أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر من نفس السنة، وذلك وفقا للترخيص الممنوح له من قبل بنك الجزائر في شكل شراكة بين مجموعة البركة المصرفية بنسبة 56% وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 44% [2].

ويتم تسيير البنك من قبل مجلس إدارة يكون مسؤولا بصفة مباشرة أمام الشركة الأم، ويتم اتخاذ قرارات مجلس الادارة بطريقة لا مركزية ضمن التوجه الاستراتيجي الشامل للمجموعة وبما يتوافق مع أحكام وقوانين بنك الجزائر، وتتمثل استراتيجيته في تنويع أعماله إلى مجالات تمويلية مختلفة ففي سنة 2015 قام البنك بتأسيس شركة الخبرات العقارية بالإضافة إلى فتح معهد التدريب المصرفي الإسلامي، كما أنه وضع أجهزة الصراف الآلي في جميع الفروع التابعة له، وكذلك المطارات المختارة، محطات السكك الحديدية، الموانئ ومحطات الحافلات، وقد قدر عدد فروع البنك 33 فرعا نهاية سنة 2018 موزعة على مختلف الولايات الوطن[3]. وهناك فرعان قيد الافتتاح وهما فرع حيدرة بالجزائر العاصمة وفرع ورقلة وكان من المرتقب وبموجب استراتيجية البنك الخماسية يخطط لافتتاح فروع جديدة لتصل مجموعة الشبكة إلى 50 فرعا[4]، والجدول رقم (12) يوضح شبكة بنك البركة الجزائر نهاية سنة 2018.

**الجدول رقم (12) : شبكة بنك البركة الجزائر نهاية سنة 2018**

| الوسط | الشرق | الغرب | الجنوب |
|---|---|---|---|
| فرع القبة ( الجزائر) | فرع باتنة | فرع تلمسان | فرع بسكرة |
| فرع تيزي وزو | فرع عنابة | فرع مستغانم | فرع الوادي |
| فرع باب الزوار | فرع سكيكدة | فرع وهران | فرع الأغواط |
| فرع الشراقة | فرع سطيف | فرع وهران 2 | فرع الأندلس غرداية |

[1]- At web site : **www.itquancapital.com/Indx.html**, 10/05/2020.

[2]– على الموقع الالكتروني:
**http://albaraka-bank.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=218&Itemid=28**,10/05/2020.

[3]– على الموقع الالكتروني:
**http://albaraka-bank.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=218&Itemid=28**,10/05/2020.

[4]– **التقرير السنوي لبنك البركة الجزائر لسنة 2015**، ص ص: 21-27.

| | | | |
|---|---|---|---|
| فرع الحراش | فرع سطيف 2 | فرع الشلف | فرع ورقلة |
| فرع البليدة | فرع بجاية | فرع سيدي بلعباس | |
| فرع الخطابي | فرع قسنطينة | | |
| فرع بئر خادم | فرع عين مليلة | | |
| فرع الرويبة | فرع قسنطينة 2 | | |
| فرع سطاولي | فرع برج بوعريريج | | |
| فرع حيدرة | فرع المسيلة | | |

**المصدر**: **التقرير السنوي لبنك البركة الجزائر سنة 2018**، ص: 17.

وما يميز بنوك مجموعة البركة المصرفية كونها تحمل الاسم التجاري والعلامة التجارية الواحدة وهو بنك البركة، بالإضافة إلى اعتمادها موقع الكتروني متماثل الواجهة ومختلف المعلومات الموحدة باستثناء المعلومات الخاصة بالبنك المراد دراسته، كما يتوفر هذا الموقع على كل ما يخص العمل المصرفي للمجموعة والتقارير والبنوك التابعة لها احتراما لمبدأ الشفافية والالتزام، وهو ما يدل على اعتماد ما يعرف بالحوكمة على مستوى البنك.

مما سبق يتضح أن بنك البركة الجزائر يتبع نفس رسالة ورؤية وقيم وإستراتيجية مجموعة البركة المصرفية خاصة التسويقية منها، وهو استمرار النمو والتوسع مما يسمح بأن يكون محلا للدراسة لمعرفة إستراتيجية التسويق الدولي التي يعتمدها لمواجهة المنافسة في السوق المصرفية باعتباره مسؤولا وتابعا للمجموعة.

**ثانيا: التعريف ببنك السلام الجزائر**

يعتبر بنك السلام الجزائر تابعا لمصرف السلام وسيتم التعريف بهما في الآتي:

**I- التعريف بمصرف السلام**

تأسس مصرف السلام في 19 جانفي 2006 في مملكة البحرين برأس مال مدفوع قدره 318 مليون دولار أمريكي، فهو مؤسسة وطنية متخصصة تمارس نشاطها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويلتزم بتطبيق المعايير المصرفية العالمية، ويطمح لأن يصبح مصرفا شاملا لتوفير الخدمات المالية الإسلامية للعملاء في العالم، ويتواجد البنك في الجزائر، السودان، ومكتب تمثيلي في سنغافورة ( شركة السلام آسيا- المحيط الهادي المحدودة)، بالإضافة إلى الشركة التابعة له في البحرين والموزعة على 11 فرعا عبر إقليم البحرين، واندماجه مع البنك البحريني السعودي ليصبح مملوكا بالكامل لبنك السلام البحرين، وامتلاكه حصة بنسبة 20,9% سنة 2014 في بنك الخليج الإفريقي وهو بنك إسلامي في كينيا[1].

[1]- التقارير السنوية لبنك السلام البحرين 2009- 2015 على الموقع الالكتروني:
www.alsalambahrain.com/_about_us/_profle, 10/05/2020.

### II- تأسيس بنك السلام الجزائر

تم اعتماد بنك السلام الجزائر من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، وهو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية في ظل التعاون الجزائري الخليجي ( بنك غير مدرج)، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة وفق إستراتيجية تتماشى ومتطلبات التنمية في جميع القطاعات الحيوية بالجزائر، من خلال خدماته التي تنتهج مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك لتلبية رغبات عملائه، كما تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد، وينشط البنك في تنويع خدماته والتقرب من عملائه من خلال فروعه الموزعة عبر مختلف الولايات والبالغ عددها 17 فرعا[1]. والجدول رقم (13) يوضح شبكة بنك السلام الجزائر نهاية سنة 2019.

**الجدول رقم (13) : شبكة بنك السلام الجزائر نهاية سنة 2019**

| الشرق | الوسط | الغرب | الجنوب |
|---|---|---|---|
| فرع سطيف | فرع دالي إبراهيم | فرع وهران | فرع أدرار |
| فرع قسنطينة | فرع باب الزوار | | فرع بسكرة |
| فرع باتنة | فرع القبة | | فرع ورقلة |
| فرع عنابة | فرع حسيبة | | فرع المسلة |
| | فرع سيدي يحيا | | |
| | فرع أسطاوالي | | |
| | فرع البليدة | | |
| | فرع عين وسارة | | |

**المصدر**: من إعداد الطالبين على الموقع الالكتروني:
https://www.alsalamalgeria.com/ar/agences/list-5-5.html, 10/05/2020.

### المطلب الثاني: التحضير للدراسة الميدانية

يعتبر التحضير للدراسة الميدانية خطوة أساسية للوصول إلى نتائج دقيقة، حيث يستوجب تحديد مجتمع وعينة الدراسة وكذلك تحديد مصادر جمع البيانات، والتي سيتم تحليلها باستخدام نماذج مناسبة لذلك، وهذا ما يستدعي توضيح خصائص ومميزات ومجتمع وعينة الدراسة من خلال الآتي:

#### أولا: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في كل من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام، الذين لديهم حسابات مصرفية فعالية تجعل لهم الحق في التعاقد مع البنك في مختلف الصيغ المعمول بها من أجل الوصول

[1]- على الموقع الالكتروني:
https://www.alsalamalgeria.com/ar/agences/list-5-5.html, 10/05/2020.

إلى تحقيق أرباح لكل الأطراف ذات المصلحة، وللإشارة فقد تعذر علينا تحديد العدد الحقيقي لمجتمع الدراسة وهذا راجع لسرية المعلومات وعدم الإدلاء من طرف الجهات المعنية للبنكين.

واستهدفت الدراسة عينة من بعض متعاملي بنك البركة ومصرف السلام بطريقة عشوائية، ونظرا للظروف التي تمر بها البلاد في الوقت الراهن، ولضمان مصداقية نتائج الدراسة فقد تم توزيع الاستبيان اليكترونا على الأشخاص الذين تعاملوا فعليا مع البنوك الاسلامية، والذين بلغ عددهم 35 متعاملا من بعض الولايات وهي الوادي، وهران، غرداية، عنابة وتبسة، وورقيا على 22 متعاملا عبر تراب الولاية، وبعد الانتهاء من عملية الجمع تم استرداد 55 استبيانا منهم 5 استمارات مستبعدة من التحليل بعد عملية التفحص لها، وبالتالي تم الاعتماد على 50 استبيان قابل للتحليل.

**ثانيا: مصادر جمع البيانات**

يمكن تقسيم مصادر جمع البيانات إلى المصادر الثانوية والمصادر الأولية، فمن المصادر الثانوية تم الاعتماد على الكتب، المجلات والتقارير التي تحررها الهيئات الرسمية، بالإضافة إلى المواقع الالكترونية الرسمية للبنوك محل الدراسة، وكذا الموقع الالكتروني الرسمي لبنك الجزائر، وذلك بهدف جمع البيانات المتعلقة ببنك البركة ومصرف السلام وهذا للتعريف بعينة الدراسة.

أما فيما يخص المصادر الأولية فقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

**ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة**

تم استخدم البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية Spss في نسخته العشرون لمعالجة البيانات المجمعة من استمارات الاستبيان في الحاسوب ومن ثم استخراج النتائج، وقد تم توظيف الأساليب الإحصائية التي تناسب فرضيات الدراسة ومتغيراتها والمتمثلة في الآتي:

- ✓ تحليل معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان إضافة لمعامل الصدق.
- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة، وكذلك درجة موافقتهم على كل عبارة من عبارات الاستبيان ومحاوره، مع تحديد الأهمية النسبية لكل عبارة ومحور.
- الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت قيم إجابات أفراد العينة عن المتوسط الحسابي.
- معامل الاختلاف وذلك لحساب قيمة التشتت وللمقارنة بين التغير أو الاختلاف.
- معامل الارتباط للتعرف على درجة الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة.
- تحليل التباين لمعيار واحد للمقارنة بين المتوسطات والتوصل إلى قرار يتعلق بوجود أو عدم وجود فروقات بين المتوسطات.

– أسلوب الانحدار البسيط لدراسة العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والتابعة، كما يساعد في تحديد مدى مساهمة المتغيرات المستقلة في التغير الحاصل في المتغير التابع وتحديد أكثرها تأثيرا، وبالتالي التنبؤ بقيم المتغير التابع نتيجة التغير الحاصل في المتغير المستقل.

**المطلب الثالث: أداة الدراسة واختبار صدقها وثباتها**

يعتبر الاستبيان الأداة الأساسية المستعملة في الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية (أنظر الملحق رقم(2))، لذا فقد تضمن قائمة من الأسئلة المحددة مسبقا استنادا إلى التأطير النظري الذي تم وضعه واعتماده في الدراسة، وذلك من أجل اختبار الفرضيات وتحقيق الهدف من الموضوع.

**أولا: أداة الدراسة**

**1–محتويات الاستمارة**

تم تصميم الاستمارة كأداة للمساعدة في الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية لتحقيق أغراض البحث، وقد اشتملت الاستمارة على محاور تتضمن متغيرات الدراسة على شكل 47 سؤالا متسلسلا تم صيغتها بما يتلاءم وخصائص العينة المستهدفة للإجابة عليها، وبهدف الإحاطة بمعلومات عامة حول العملاء فقد تم طرح أسئلة تمهيدية لاستمارة الاستبيان تتعلق بالمعلومات الشخصية وذلك للتعريف بالعينة وتكوين قاعدة معطيات عنها.

وقد تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى جزئين تتمثل في الآتي:

- الجزء الأول: خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية والوظيفية وتتمثل في الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، متوسط الدخل الشهري، مكان السكن، البنك الإسلامي المتعامل معه، مدة التعامل وطبيعة الحساب.
- الجزء الثاني: اشتمل هذا الجزء على محورين أساسيين هما:
  - المحور الأول: تضمن مجموعة من العبارات الخاصة بالتمويل الإسلامي والمقدرة بـ 20 عبارة.
  - المحور الثاني: تضمن هذا المحور مجموعة من العبارات الخاصة بالشمول المالي والمقدرة بـ 27 عبارة موزعة على المحاور الفرعية الآتية:
    - الوصول إلى الخدمات المالية.
    - استخدام الخدمات المالية.
    - جودة الخدمات المالية المعبر عنها بحماية المستهلك، التثقيف المالي والراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف.

**2– مقياس الاستمارة**

لكي يتم تحويل إجابات عينة الدراسة إلي بيانات كمية استوجب استخدام مقياس ليكرت الخماسي كونه المقياس الأكثر تعبيرا وتنوعا، وباعتباره يعطي مجالات أوسع للإجابة، ويمكن توضيح الدرجات الخمس للموافقة في الجدول الآتي:

**الجدول رقم (14): مقياس الاستبيان**

| الإجابات | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| **الدرجة** | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين.

**ثانيا: اختبار ثبات وصدق الاستبيان**

لتطبيق الأساليب الإحصائية واختبار الفرضيات كان لابد من اختبار صدق وثبات الاستبيان، ولإعطاء هذا الأخير أكثر موثوقية وموضوعية فقد قام الطالبان بعرض استمارة الاستبيان على الأستاذة المشرفة أولا، ثم على مجموعة من الأساتذة بغرض التحكيم وإبداء الرأي وتقديم الملاحظات بالتعديل اللازم إن تطلب الأمر ذلك، ليتم أخذها بعين الاعتبار لوضع الاستبيان في صيغته النهائية وهو ما يعرف بالصدق الظاهري للاستبيان (صدق المحكمين)، وذلك بهدف معرفة مدى صلاحية استمارة الاستبيان كأداة قياس قبل استخدامها في الدراسة للوصول إلى مستوى عال من تعميم النتائج.

ويمكن التحقق من ثبات الاستبيان عن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha حيث تتراوح قيمة هذا المعامل ما بين 0-1، لتكون أدنى قيمة مقبولة لمعامل ألفا كرونباخ هي 0,6.

وكانت النتائج مبينة في الجدول الآتي:

**الجدول رقم (15) : نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ ( معامل الثبات)**

| أجزاء الاستبيان | معامل الثبات |
|---|---|
| **التمويل الإسلامي** | 0,771 |
| **الشمول المالي** | 0,762 |
| **جميع المحاور** | **0,844** |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول رقم (15) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للدرجة الكلية كانت 84,4 % وهي أكبر من أدنى قيمة مقبولة لمعامل الثبات 0,6، مما يؤكد ثبات الاستبيان وصلاحيته للتحليل والوثوق في النتائج التي سيتم التوصل إليها.

أما فيما يخص صدق الاتساق الداخلي فيقصد به مدى اتساق كل عبارة من العبارات المتعلقة بموضوع الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور ككل، والذي يحسب من خلال أخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات المتمثل في معامل ألفا كرونباخ لكل محور، وكانت النتائج كالآتي:

**الجدول رقم (16) : نتائج اختبار معامل صدق الاتساق الداخلي**

| أجزاء الاستبيان | معامل الصدق |
|---|---|
| **التمويل الإسلامي** | 0,8780 |
| **الشمول المالي** | 0,8729 |
| **جميع المحاور** | **0,9187** |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

يتضح من نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي أن درجة الاتساق بين عبارات كل جزء من الأجزاء عالية، ما يدل على أن المحاور صادقة لما وضعت لقياسه وذلك بنسبة 91,87 %.

**المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات**

يقوم التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة بتحديد درجة موافقة أفراد العينة على كل عبارة من عبارات الاستبيان، وذلك بهدف معرفة أهميتها ودورها ووزنها النسبي حسب كل مؤشر من مؤشراته من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وبالتالي فهو تحليل إحصائي لنتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات، محاور وأجزاء الاستبيان، بالإضافة إلى التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة موضوع البحث، وهو ما جاء في الجزء التمهيدي للاستبيان كبطاقة تعريفية لكل متعامل، ومن ثم اختبار الفرضيات، وهذا ما سيتم تناوله من خلال المطالب الآتية:

- **التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة؛**
- **التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة؛**
- **اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج.**

**المطلب الأول: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة**

استهلت استمارة الاستبيان بمجموعة من الأسئلة التي تتعلق بالجنس، العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، متوسط الدخل الشهري، مكان السكن، البنك الإسلامي الذي تم التعامل معه، مدة التعامل مع البنك الإسلامي، طبيعة الحساب البنكي، وعلى ضوء ذلك سيتم إجراء التحليل الوصفي لهذه الخصائص.

**أولا: الجنس**

**الجدول رقم (17) : خصائص عينة الدراسة من حيث الجنس**

| الجنس | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| أنثى | 11 | 22 |
| ذكر | 39 | 78 |
| **المجموع** | 50 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول رقم (17) أن مفردات عينة الدراسة حسب الجنس تقدر بنسبة 78 % من أفراد العينة ذكور، في حين تقدر نسبة الإناث 22 %.

**ثانيا: العمر**

**الجدول رقم (18) : خصائص عينة الدراسة من حيث العمر**

| العمر | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| من 15 إلى أقل من 30 سنة | 4 | 8 |
| من 30 إلى أقل من 40 سنة | 19 | 38 |
| من 40 إلى أقل من 50 سنة | 18 | 36 |
| من 50 سنة فأكثر | 9 | 18 |
| **المجموع** | 50 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول رقم (18) أن نسبة 8% من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين (15 و30) سنة، وهي أقل نسبة من حيث العمر ويعود ذلك كون أغلبية أفراد هذه الفئة من المجتمع تفتقر إلى امتلاك أي نوع من المداخيل يسمح لها بالتعامل مع البنك، بينما الذين تراوحت أعمارهم بين (30 و40) سنة يمثلون نسبة 38%، في حين بلغت نسبة 36% الأفراد الذين تراوحت أعمارهم بين (40 و50) سنة، أما في ما يتعلق بالأفراد الأكثر من 50 سنة فهم يمثلون نسبة 18% من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

**ثالثا: المستوى التعليمي**

**الجدول رقم (19) : خصائص عينة الدراسة من حيث المستوى التعليمي**

| المستوى التعليمي | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| ابتدائي أو أقل | 00 | 00 |
| متوسط | 05 | 10 |
| ثانوي | 09 | 18 |
| جامعي | 36 | 72 |
| **المجموع** | 50 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول رقم (19) أن أغلبية أفراد العينة كانوا من المستوى الجامعي حيث بلغ نسبة 72%، وذلك راجع كونهم يتمتعون بفرص أكثر في الحصول على مداخيل ثابتة تؤهلهم للتعامل مع البنك أو لأن للتعليم والتثقيف المالي دور في توجه الأفراد إلى التعامل بالمنظومة المصرفية، ليأتي بعدها المستوى الثانوي بنسبة 18%، بينما المستوى المتوسط بلغ مستويات أقل من سابقتها والمقدرة بـ10%، أما في ما يتعلق بالمستوى الابتدائي أو أقل من ذلك فهو يمثل نسبة منعدمة.

**رابعا: الوظيفة**

**الجدول رقم (20) : خصائص عينة الدراسة من حيث الوظيفة**

| الوظيفة | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| أعمال حرة | 7 | 14 |
| موظف | 43 | 86 |
| **المجموع** | 50 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول رقم (20) أن نسبة 14% من أفراد العينة تتمثل أنشطتهم في أعمال حرة، في المقابل تمثل نسبة 86% من أفراد العينة موظفين، هذا راجع إلى انخفاض مستوى الدخل بصفة عامة والذي قد يكون سببا لعدم التعامل مع البنوك إلا فيما عدا حصولهم على الأجر، أو قد لا يكفي للادخار.

**خامسا: متوسط الدخل الشهري**

**الجدول رقم (21) : خصائص عينة الدراسة من حيث متوسط الدخل الشهري**

| متوسط الدخل الشهري | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| أقل من 18000 دج | 00 | 00 |
| من 18000 إلى أقل 30000 دج | 07 | 14 |
| من 30000 إلى أقل من 50000 دج | 20 | 40 |
| 50000 دج فأكثر | 23 | 46 |
| **المجموع** | 50 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول رقم (21) أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين يقدر دخلهم بأقل من 18000 دج يمثلون نسبة منعدمة، وهذا راجع إلى الدخل الضعيف الذي لا يسمح بدوره بفتح حساب توفير من جهة أو تغطية الضمانات والرهونات المطلوبة من جهة أخرى، أما الذين يتراوح دخلهم بين 18000دج و30000دج يمثلون نسبة 14%، في حين بلغت نسبة 40% الأفراد الذين تتراوح مداخيلهم بين 30000 دج و50000 دج، أما في ما يتعلق بالأفراد الأكثر دخلا في عينة الدراسة والذي يتجاوز 50000 دج فهم يمثلون نسبة 46 %.

**سادسا: مكان السكن**

**الجدول رقم (22) : خصائص عينة الدراسة من حيث مكان السكن**

| مكان السكن | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| ريف | 04 | 08 |
| مدينة | 46 | 92 |
| **المجموع** | 50 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول رقم (22) أن نسبة 8 % من أفراد العينة يقطنون في الريف وهذا راجع لعدم قرب وكالات البنوك من الأفراد والذي قد يستبعدون لأجل ذلك، في المقابل تمثل نسبة 92 % من أفراد العينة يقطنون بالمدينة.

**سابعا: البنك الإسلامي المتعامل معه**

**الجدول رقم (23) : خصائص عينة الدراسة من حيث البنك الإسلامي المتعامل معه**

| البنك الإسلامي المتعامل معه | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| بنك البركة | 35 | 70 |
| مصرف السلام | 15 | 30 |
| **المجموع** | 50 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول رقم (23) أن نسبة 70% من أفراد عينة الدراسة يتعاملون مع بنك البركة، في حين الذين يتعاملون مع مصرف السلام يمثلون نسبة 30 % من إجمالي أفراد العينة.

**ثامنا: مدة التعامل مع البنك الإسلامي**

**الجدول رقم (24) : خصائص عينة الدراسة من حيث مدة التعامل مع البنك الإسلامي**

| مدة التعامل مع البنك الإسلامي | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 36 | 72 |
| من 5 إلى أقل من 10 سنوات | 12 | 24 |
| من 10 سنوات فأكثر | 02 | 04 |
| **المجموع** | 50 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول رقم (24) أن نسبة 72 % من أفراد عينة الدراسة تتراوح مدة تعاملهم مع البنك أقل من 5 سنوات، بينما الذين تراوحت مدة تعاملهم بين (5 و10) سنوات يمثلون نسبة 24 %، في حين بلغت نسبة 4 % الأفراد الذين تراوحت مدة تعاملهم مع البنك أكثر من 10 سنوات.

**تاسعا: طبيعة حسابك البنكي**

**الجدول رقم (25) : خصائص عينة الدراسة من حيث طبيعة حسابك البنكي**

| طبيعة حسابك البنكي | التكرار | النسبة المئوية (%) |
|---|---|---|
| حساب جاري | 37 | 74 |
| حساب توفير | 9 | 18 |
| وديعة | 01 | 02 |
| حساب جاري+ وديعة | 03 | 06 |
| **المجموع** | 50 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول رقم(25) أن أغلبية أفراد العينة يملكون حساب جاري لدى البنك والتي تمثل نسبة 74%، والذين يملكون حساب توفير فيمثلون نسبة 18%، بينما يبلغ الأفراد مالكي ودائع لدى البنك نسبة 2 %، أما في ما يتعلق بالأفراد الذين يملكون حساب جاري بالإضافة إلى امتلاكهم ودائع يمثلون نسبة 6 % من إجمالي أفراد العينة.

**المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة**

للقيام بالتحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة، لابد من تحديد أوزان فقرات محاور الدراسة (الأهمية النسبية) المعبر عنها في محاور الاستبيان، وبعد ذلك القيام بتحديد قيمة الوسط المرجح ودرجة الموافقة المقابلة له، علما أنه تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لتكون درجة الموافقة كالآتي:

**الجدول رقم (26) : مقياس ليكارت الخماسي والمتوسط المرجح**

| الوزن | الإجابة | المتوسط المرجح | درجة التحقق |
|---|---|---|---|
| 1 | غير موافق بشدة | من 1,00 إلى 1,79 | ضعيفة جدا |
| 2 | غير موافق | من 1,80 إلى 2,59 | ضعيفة |
| 3 | محايد | من 2,60 إلى 3,39 | متوسطة |
| 4 | موافق | من 3,40 إلى 4,19 | عالية |
| 5 | موافق بشدة | من 4,20 إلى 5,00 | عالية جدا |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام Spss**، دار وائل، عمان، 2008، ص: 23.

**أولا: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة تجاه التمويل الإسلامي**

بغرض الوصول إلى تحليل وصفي مقبول لإجابات أفراد العينة نحو محور التمويل الاسلامي سيتم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ثم درجة التحقق، وبعد ذلك معرفة التوجه العام لإجاباتهم وأهمية كل عبارة من عباراته (أنظر الملحق رقم 05)، وهو ما سيتم عرضه في الجدول الآتي:

**الجدول رقم (27) :المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات التمويل الإسلامي**

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التحقق |
|---|---|---|---|---|
| 1 | التعامل بصيغ التمويل المعمول بها في البنوك الإسلامية أكثر قبولا مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الفائدة. | 4,38 | 0,753 | عالية جدا |
| 2 | خضوع صيغ التمويل الاسلامي للضوابط الشرعية وخلوها من الربا يشجع على استقطاب الأموال المكتنزة وإعادة توزيعها واستثمارها. | 4,52 | 0,580 | عالية جدا |
| 3 | تعتقد أن الدفعة الأولى ( هامش الجدية) من سعر المنتج تقلل من التعامل مع البنك. | 3,56 | 1,072 | عالية |
| 4 | الحصول على التمويل المطلوب يكون بتقديم ضمانات ورهونات مقبولة. | 3,96 | 0,925 | عالية |
| 5 | صيغة المرابحة من أكثر الصيغ طلبا لأنها أقل مخاطرة من حيث التعامل. | 4,10 | 1,015 | عالية |
| 6 | إجراءات تطبيق صيغة المرابحة أكثر ضمانا من جهة البنك والعميل. | 4,00 | 0,948 | عالية |
| 7 | تجنب استخدام الصيغ الأخرى باستثناء المرابحة نتيجة النقص في المعرفة الكافية بهذه الصيغ. | 3,70 | 0,886 | عالية |
| 8 | السياسات المنتهجة من قبل البنك تشجع على التعامل بصيغة المرابحة أكثر من الصيغ الأخرى. | 3,96 | 0,832 | عالية |
| 9 | صيغة الإجارة تعطي تحفيزات للمتعاملين من خلال امكانية التمليك بعد الإجارة. | 4,02 | 0,820 | عالية |
| 10 | في صيغة الاجارة لا يتم فرض غرامة في حال التأخير أو عدم القدرة على السداد في الآجال المحددة. | 3,68 | 1,168 | عالية |
| 11 | في صيغة الإجارة يتحمل المؤجر انخفاض قيمة الأصل في السوق بعد الاتفاق مع المستأجر. | 3,54 | 1,092 | عالية |
| 12 | يتم تقاسم المستأجر والمؤجر في صيغة الإجارة كافة مصاريف الصيانة للعين المؤجرة وفق ماهو منصوص عليه في العقد. | 3,56 | 1,232 | عالية |
| 13 | يمكن تمديد المدة في صيغة السلم في حال العجز عن توفير السلعة في وقتها المحدد. | 3,68 | 1,058 | عالية |
| 14 | في صيغة السلم يمكن تفادي دفع عوض مقابل التأخير في حالة عدم توفير السلعة | 3,94 | 0,890 | عالية |
| 15 | صيغة السلم تسمح بالبيع بالوكالة لطرف ثالث نيابة عن مالك السلعة بمجرد حلول الوقت المتفق عليه للبيع. | 3,48 | 1,015 | عالية |
| 16 | تعتمد صيغة السلم تمديد المدة المتفق عليها دون تأجيل دفع الثمن لتفادي الوقوع في العجز لصاحب السلعة. | 3,74 | 0,803 | عالية |
| 17 | للمستصنع الحق في اختيار طريقة دفع التكلفة الكلية للمصنوع | 3,80 | 0,990 | عالية |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 18 | لا يجب على المستصنع المساهمة في توفير المواد الأولية الداخلة في عملية الصنع أو حتى جزء منها مع الاحتفاظ بحق اختيار نوعيتها. | 3,48 | 1,054 | عالية |
| 19 | في صيغة الاستصناع الحق بمساهمة طرف ثالث في الشيء المصنوع بطلب من الصانع، دون دخوله بين طرفي العقد. | 3,68 | 0,819 | عالية |
| 20 | في صيغة الاستصناع، من حق المستصنع الاشراف على عملية الصنع من طرف الصانع. | 3,78 | 0,954 | عالية |
| **التمويل الإسلامي** | | 3,82 | 0,413 | عالية |

**المصدر**: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول رقم (27) أن المعدل العام لعبارات محور التمويل الإسلامي يمثل قيمة إحصائية تقدر بـ 3,82 وبانحراف معياري قدره 0,413، مما يدل على وجود تشتت منخفض للقيم عن متوسطها الحسابي، وبهذا فهو يقع عند مستوى الموافقة بدرجة عالية.

كما توضح نتائج الجدول أيضا أن العبارة التي حازت على موافقة عالية جدا، تخص التعامل بصيغ التمويل المعمول بها في البنوك الإسلامية أكثر قبولا مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الفائدة، وخضوع صيغ التمويل الإسلامي للضوابط الشرعية وخلوها من الربا يشجع على استقطاب الأموال المكتنزة وإعادة توزيعها واستثمارها، لتتجه إجابات أفراد العينة نحو الموافقة على باقي العبارات المقدرة بـ(18 عبارة) بدرجة عالية.

**ثانيا: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة تجاه الشمول المالي**

بغرض الوصول إلى تحليل وصفي مقبول لإجابات أفراد العينة نحو محور الشمول المالي سيتم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ثم درجة التحقق، وبعد ذلك معرفة التوجه العام لإجاباتهم وأهمية كل عبارة من عباراته (أنظر الملحق رقم 06)، وهو ما سيتم عرضه ضمن المحاور الآتية:

**1- الوصول إلى الخدمات المالية**

**الجدول رقم (28) :المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات الوصول إلى الخدمات المالية**

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التحقق |
|---|---|---|---|---|
| 1 | تتحمل أعباء السفر للتنقل إلى البنك الإسلامي الذي تتعامل معه في ولاية أخرى. | 3,80 | 1,195 | عالية |
| 2 | إن توفر البنك على عدد كافي من الفروع يسمح بالوصول للخدمات البنكية. | 4,20 | 1,107 | عالية جدا |
| 3 | هناك صرافات آلية للبنك كافية تسهل عملية سحب الأموال، خصوصا خارج أوقات العمل الرسمية. | 3,70 | 1,359 | عالية |
| 4 | سلوك موظفي البنك وتعاملاتهم يسهل الوصول الى الخدمات البنكية. | 3,82 | 1,082 | عالية |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 5 | يعد استخدام الهاتف كأداة في التعاملات البنكية يسهل من الوصول للخدمات البنكية. | 3,92 | 1,192 | عالية |
| 6 | إن الموقع الالكتروني للبنك سهل التصفح ويحوي متطلبات الوصول للخدمات البنكية. | 3,56 | 1,312 | عالية |
| **الوصول إلى الخدمات المالية** | | 3,83 | 0,771 | عالية |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول رقم (28) أن المعدل العام لعبارات محور الوصول إلى الخدمات المالية يمثل قيمة إحصائية تقدر بـ 3,83 وبانحراف معياري قدره 0,771، مما يدل على وجود تشتت منخفض للقيم عن متوسطها الحسابي، وبهذا فهو يقع عند مستوى الموافقة بدرجة عالية.

كما توضح نتائج الجدول أيضا أن العبارة التي حازت على موافقة عالية جدا، تخص إن توفر البنك على عدد كافي من الفروع يسمح بالوصول للخدمات البنكية، لتتجه إجابات أفراد العينة نحو الموافقة على باقي العبارات والمقدرة بـ(05 عبارات) بدرجة عالية.

**2- استخدام الخدمات المالية**

**الجدول رقم (29) :المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات استخدام الخدمات المالية**

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التحقق |
|---|---|---|---|---|
| 1 | هناك سهولة في استخدام خدمات الدفع غير النقدية عن طريق الشيكات بطاقات الائتمان. | 3,90 | 0,995 | عالية |
| 2 | يؤثر مستواك التعليمي على استخدامك للخدمات البنكية. | 3,72 | 1,230 | عالية |
| 3 | تعيق الرسوم البنكية استخدامك للخدمات البنكية المتاحة. | 3,52 | 0,995 | عالية |
| 4 | يؤثر اشتراط بعض الوثائق على استخدامك للخدمات البنكية المتاحة. | 3,72 | 1,013 | عالية |
| 5 | يؤثر استخدام اللغة الأجنبية في مختلف الوثائق البنكية على استخدامك للخدمات البنكية المتاحة. | 3,44 | 1,487 | عالية |
| **استخدام الخدمات المالية** | | 3,6600 | 0,63664 | عالية |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول رقم (29) أن المعدل العام لعبارات محور الوصول إلى الخدمات المالية يمثل قيمة إحصائية تقدر بـ 3,66 وبانحراف معياري قدره 0,637، مما يدل على وجود تشتت منخفض للقيم عن متوسطها الحسابي، وبهذا فهو يقع عند مستوى الموافقة بدرجة عالية.

كما توضح نتائج الجدول أيضا أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة نحو الموافقة بدرجة عالية تخص كل عبارات المحور المذكور أعلاه .

### 3- جودة الخدمات المالية

يمكن التعبير على هذا المحور المتضمن مؤشرات (حماية المستهلك، التثقيف المالي، الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف) من خلال الجدول الآتي:

**الجدول رقم (30):المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات جودة الخدمات المالية**

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التحقق |
|---|---|---|---|---|
| **حماية المستهلك** | | 3,7480 | 0,76751 | عالية |
| 1 | إن وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي يضبط العلاقة بين المتعاملين والبنك. | 3,92 | 1,007 | عالية |
| 2 | يمكنك تقديم شكوى للبنك بسبب أي معاملة غير قانونية من قبل احد الموظفين في البنك. | 4,04 | 0,968 | عالية |
| 3 | وجود صندوق تأمين الودائع بالبنك يمنحك الثقة لإيداع أموالك لديه. | 3,82 | 1,320 | عالية |
| 4 | يقدم موظفو البنك إجابات كافية وافية لاستفسارات المتعاملين. | 3,54 | 1,073 | عالية |
| 5 | القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع طرق الاحتيال والممارسات غير العادلة. | 3,42 | 1,012 | عالية |
| **التثقيف المالي** | | 3,7080 | 0,63402 | عالية |
| 6 | لديك المعارف المالية اللازمة وكذا القدرة على التخطيط وموازنة دخلك. | 3,90 | 1,055 | عالية |
| 7 | تعرف المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع. | 3,48 | 1,199 | عالية |
| 8 | تعتقد أنه من الضروري إعداد ميزانيك التقديرية لكل شهر . | 4,00 | 0,948 | عالية |
| 9 | الحصول على المعلومات الخاصة بعملية التمويل يكون في التوقيت المناسب خلال المراحل التعاقدية. | 3,56 | 0,951 | عالية |
| 10 | تتلقى معلومات واضحة من البنك تعطيك الدراية الكافية حول الخدمات المالية المقدمة. | 3,60 | 1,212 | عالية |
| **الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف** | | 3,3433 | 0,55370 | متوسطة |
| 11 | في حالة الأزمات المالية تلجأ للاقتراض من الأقارب والأصدقاء. | 4,16 | 1,037 | عالية |
| 12 | في حالة الأزمات المالية تلجأ للاقتراض من البنك. | 2,76 | 1,422 | متوسطة |
| 13 | هناك شعور بالرضا تجاه البنك وموظفيه والخدمات المقدمة. | 3,52 | 0,974 | عالية |
| 14 | توصف تكلفة ورسوم الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك بالمقبولة | 2,98 | 1,078 | متوسطة |
| 15 | يعتبر متوسط الوقت الذي يقضيه العميل في الاصطفاف في البنك طويل. | 3,28 | 1,246 | متوسطة |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 16 | يعتبر متوسط تكلفة التحويلات المالية مقبولة . | 3,36 | 0,942 | متوسطة |
| **جودة الخدمات المالية** | | **3,59** | **0,531** | **عالية** |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول رقم (30) أن المعدل العام لعبارات محور حماية المستهلك يمثل قيمة إحصائية تقدر بـ 3,74 وبانحراف معياري قدره 0,767، أما فيما يخص محور التثقيف المالي فمتوسطه الحسابي يقدر بـ 3,78 وبانحراف معياري قدره 0,634، في حين يمثل المتوسط الحسابي لمحور الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف قيمة تقدر بـ 3,33 وانحراف معياري قدره 0,554، مما يدل على وجود تشتت منخفض للقيم عبارات المحاور الثلاثة عن متوسطها الحسابي، وبهذا يقع عند مستوى الموافقة بدرجة عالية باستثناء المحور الثالث موافقة بدرجة متوسطة .

كما توضح نتائج الجدول أيضا أن اتجاه إجابات أفراد العينة نحو الموافقة بدرجة عالية تخص كل عبارات المحور الأول والثاني المذكور أعلاه، أما المحور الثالث المتعلق بالراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف فإن إجابات أفراد العينة نحو موافقة بدرجة متوسطة.

ولتحليل إجابات عينة الدراسة اتجاه الشمول المالي ( أنظر الملحق رقم 06)، وبالاعتماد على معطيات الجداول رقم ( 28)، ( 29)، (30)، سيتم عرض النتائج في الجدول الآتي:

**الجدول رقم (31) : التحليل الوصفي للجزء الخاص بالشمول المالي**

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة التحقق |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الوصول إلى الخدمات المالية | 3,83 | 0,771 | عالية |
| 2 | استخدام الخدمات المالية | 3,66 | 0,636 | عالية |
| 3 | جودة الخدمات المالية | 3,59 | 0,531 | عالية |
| 4 | حماية المستهلك | 3,74 | 0,767 | عالية |
| 5 | التثقيف المالي | 3,70 | 0,634 | عالية |
| 6 | الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف | 3,34 | 0,553 | متوسطة |
| **الشمول المالي** | | **3,65** | **0,423** | **عالية** |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

يتضح من الجدول رقم (31) أن المعدل العام لعبارات محور الشمول المالي يمثل قيمة إحصائية تقدر بـ 3,65 وبانحراف معياري قدره 0,423، مما يدل على وجود تشتت منخفض للقيم عن متوسطها الحسابي، وبهذا فهو يقع عند مستوى الموافقة بدرجة عالية.

كما توضح نتائج الجدول أيضا أن الاتجاه العام إجابات أفراد العينة نحو الموافقة بدرجة عالية تخص عبارات محاور ( الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، حماية المستهلك والتثقيف المالي)، أما محور الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف فكانت اجابات الموافقة بدرجة متوسطة.

مما سبق يمكن التأكيد على أهمية إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية، من خلال تقديم التسهيلات اللازمة من طرف البنوك، وكذلك توفير العدد الكافي من الفروع والصرافات الآلية لتقريب الخدمة للمتعاملين، والاستفادة من مزايا التكنولوجيا المالية الحديثة.

ليأتي بعده مباشرة محور استخدام الخدمات المالية الذي يمثل مدى انتظام وتواتر استخدام العملاء للخدمات المقدمة عبر فترات زمنية معينة، كما يتضح من إجابات أفراد العينة أن هناك إجماع على عدة معوقات تحول دون استخدامها، والمتمثلة في ضعف المستوى التعليمي، عدم قبول قيمة الخدمة المقدمة واشتراط بعض الوثائق اللازمة، ومن الأجدر أن تتم معالجتها لتعزيز المحور كي يكون أكثر فاعلية، نظرا لأهميته في الشمول المالي.

بالإضافة إلى التأكيد على أهمية جودة الخدمات المالية في عدة مؤشرات، وهي حماية المستهلك من خلال تصميم مجموعة من القوانين والأنظمة لضمان حقوقه وترسيخ الثقة في التعامل، عن طريق منع الاحتيال والممارسات غير العادلة، ومؤشر التثقيف المالي الذي بدوره يقيس المعرفة المالية الكافية للمتعامل من أجل تسهيل الوصول واستخدام الخدمات المالية، ومؤشر الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف، ولتعزيز الشمول المالي تستوجب الضرورة تحسين هذه المؤشرات للوصول إلى جودة الخدمات المالية.

## المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

### أولا: إعتدالية توزيع البيانات

يستخدم في اختبار الفرضيات الأساليب الإحصائية التي تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ويقصد بالبيانات إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيان، وذلك من أجل تحديد مدى ملائمتها للدراسة، وعلى ضوء ذلك تم الاعتماد على معاملات التحليل الإحصائي للتوزيع الطبيعي ( أنظر الملحق رقم 07)، وفي ما يلي اختبار (كولمجروف سميرنوف وشابيرو ويلك) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو ضروري في حالة اختبار الفرضيات، ويوضح جدول رقم (32) نتائج الاختبار، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من 0,05 ، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

**الجدول رقم (32): التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة**

| الرقم | متغيرات الدراسة | Kolmogorov-Smirnov (sig) | Shapiro-Wilk (sig) |
|---|---|---|---|
| 1 | **التمويل الإسلامي** | 0,200 | 0,113 |
| 2 | **الشمول المالي** | 0,200 | 0,599 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

### ثانيا: نموذج الدراسة

على أساس الإطار النظري المتضمن دراسة علاقة التمويل الاسلامي بالشمول المالي التي من خلالها تظهر دور العملية التمويلية المتوافقة مع الشريعة الاسلامية في استقطاب الشريحة المقصاة من

الاستفادة من مختلف خدمات التمويل التقليدي، وعلى ضوء ذلك تم وضع نموذج الدراسة، كما هو موضح في الشكل الآتي:

**الشكل رقم (19): نموذج الدراسة**

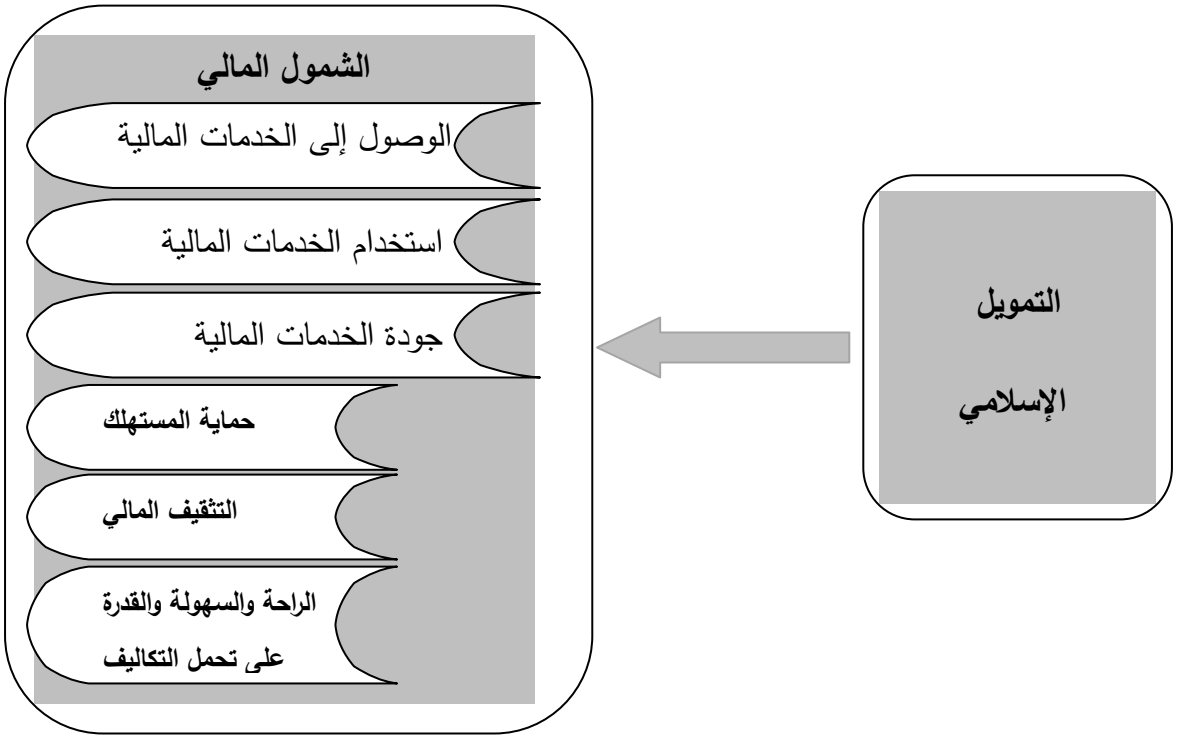


**المصدر**: من إعداد الطالبين.

من خلال الشكل أعلاه تتضح فرضيات الدراسة المتمثلة في الآتي:

**الفرضية الرئيسية:** يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

وتندرج ضمنها الفرضيات الفرعية الآتية:

**الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والوصول إلى الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

**الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي واستخدام الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

**الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي وحماية المستهلك لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

**الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والتثقيف المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

**الفرضية الفرعية الخامسة:** يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

**ثالثا: اختبار الفرضيات**

من خلال هذا العنصر سيتم اختبار الفرضية الرئيسية وبما في ذلك القيام باختبار كل فرضية فرعية على حدى، في ما يأتي:

**1- تأثير التمويل الإسلامي على الوصول إلى الخدمات المالية**

تهدف الفرضية الفرعية الأولى إلى معرفة مدى وجود علاقة وتأثير التمويل الإسلامي على الوصول إلى الخدمات المالية أو عدمها، وتنص الفرضية الفرعية الأولى على الآتي:

**الفرضية العدمية:** " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والوصول إلى الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".

**الفرضية البديلة:** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والوصول إلى الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".

والجدول الآتي يوضح تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الأولى (أنظر الملحق رقم08)

**الجدول رقم (33): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الأولى**

| المتغير المستقل | المتغير التابع | ثابت الانحدار b | معامل الانحدار a | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ | قيمة t المحسوبة | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة sig |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التمويل الإسلامي | الوصول إلى الخدمات المالية | 0,905 | 0,765 | 0,410 | 0,168 | 0,956 | 9,699 | 0,003 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

يستخدم الانحدار الخطي البسيط لتحديد العلاقة بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى متعاملي بنك البركة ومصرف السلام، حيث يتضح من الجدول أعلاه وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والوصول إلى الخدمات المالية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) ، حيث بلغ معامل الارتباط 41 % وهو ارتباط طردي متوسط، وتوضح قيمة t عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ معامل التحديد 16,8 %، كما أظهر اختبار f بأن النموذج وبشكل عام ذو دلالة إحصائية، حيث قدر مستوى الدلالة بـ sig=0,003 وهو أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0,05$).

ووفقا للنتائج السابقة ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة الآتية:

**" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والوصول إلى الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".**

**2- تأثير التمويل الإسلامي على استخدام الخدمات المالية**

تهدف الفرضية الفرعية الثانية إلى معرفة مدى وجود علاقة وتأثير التمويل الإسلامي على استخدام الخدمات المالية أو عدمها، وتنص الفرضية الفرعية الثانية على الآتي:

**الفرضية العدمية:** " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي واستخدام الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".

**الفرضية البديلة:** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي واستخدام الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".

والجدول الآتي يوضح تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الثانية ( أنظر الملحق رقم08)

**الجدول رقم (34): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الثانية**

| المتغير المستقل | المتغير التابع | ثابت الانحدار b | معامل الانحدار a | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ | قيمة t المحسوبة | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة sig |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التمويل الإسلامي | استخدام الخدمات المالية | 2,538 | 0,293 | 0,190 | 0,036 | 3,021 | 1,806 | 0,185 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول رقم (34) عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي واستخدام الخدمات المالية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) ، حيث بلغ معامل الارتباط 19 % وهو ارتباط طردي ضعيف، وتوضح قيمة t عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ معامل التحديد 3,6 %، حيث قدر مستوى الدلالة بـ sig=0,185 وهو أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0,05$).

ووفقا للنتائج السابقة تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة الآتية:

**" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي واستخدام إلى الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".**

**3- تأثير التمويل الإسلامي على حماية المستهلك**

تهدف الفرضية الفرعية الثالثة إلى معرفة مدى وجود علاقة التمويل الإسلامي على حماية المستهلك أو عدمها، وتنص الفرضية الفرعية الثالثة على الآتي:

**الفرضية العدمية:** " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي وحماية المستهلك لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".

**الفرضية البديلة:** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي وحماية المستهلك لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".

والجدول الآتي يوضح تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة (أنظر الملحق رقم08)

**الجدول رقم (35): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الثالثة**

| المتغير المستقل | المتغير التابع | ثابت الانحدار b | معامل الانحدار a | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ | قيمة t المحسوبة | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة sig |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التمويل الإسلامي | حماية المستهلك | 0,662 | 0,806 | 0,434 | 0,189 | 0,712 | 11,158 | 0,002 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول رقم (35) وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي وحماية المستهلك عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) ، حيث بلغ معامل الارتباط 43,4 % وهو ارتباط طردي متوسط، وتوضح قيمة t عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ معامل التحديد 18,9 %، كما أظهر اختبار f بأن النموذج وبشكل عام ذو دلالة إحصائية، حيث قدر مستوى الدلالة ب sig=0,002 وهو أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$).

ووفقا للنتائج السابقة ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة الآتية:

" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي وحماية المستهلك لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام**".

### 4- تأثير التمويل الإسلامي على التثقيف المالي

تهدف الفرضية الفرعية الرابعة إلى معرفة مدى وجود علاقة وتأثير التمويل الإسلامي على التثقيف المالي أو عدمها، وتنص الفرضية على الآتي:

**الفرضية العدمية:** " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والتثقيف المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".

**الفرضية البديلة:** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والتثقيف المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".

والجدول الآتي يوضح تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الرابعة (أنظر الملحق رقم08)

**الجدول رقم (36): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الرابعة**

| المتغير المستقل | المتغير التابع | ثابت الانحدار b | معامل الانحدار a | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ | قيمة t المحسوبة | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة sig |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التمويل الإسلامي | التثقيف المالي | 1,007 | 0,705 | 0,460 | 0,212 | 1,332 | 12,885 | 0,001 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول رقم (36) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والتثقيف المالي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) ، حيث بلغ معامل الارتباط 46 % وهو ارتباط طردي متوسط، وتوضح قيمة t عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ معامل التحديد 21,2 %، كما أظهر اختبار f بأن النموذج وبشكل عام ذو دلالة إحصائية، حيث قدر مستوى الدلالة بـ sig=0,001 وهو أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0,05$).

ووفقا للنتائج السابقة ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة الآتية:

" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والتثقيف المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام**".

**5- تأثير التمويل الإسلامي على الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف**

تهدف الفرضية الفرعية الخامسة إلى معرفة مدى وجود علاقة وتأثير التمويل الإسلامي على الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف أو عدمها، وتنص الفرضية على الآتي:

**الفرضية العدمية:** " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".

**الفرضية البديلة:** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".

والجدول الآتي يوضح تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الخامسة (أنظر الملحق رقم08)

**الجدول رقم (37): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الفرعية الخامسة**

| المتغير المستقل | المتغير التابع | ثابت الانحدار b | معامل الانحدار a | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ | قيمة t المحسوبة | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة sig |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التمويل الإسلامي | الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف | 2,070 | 0,333 | 0,248 | 0,062 | 2,872 | 3,156 | 0,082 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول رقم (37) عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) ، حيث بلغ معامل الارتباط 24,8 % وهو ارتباط طردي ضعيف، وتوضح قيمة t عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ معامل التحديد 6,2 %، حيث قدر مستوى الدلالة بـ sig=0,082 وهو أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0,05$).

ووفقا للنتائج السابقة تقبل الفرضية العدمية وترفض الفرضية البديلة الآتية:

" **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام**".

وبناء على ما سبق يمكن اختبار **الفرضية الرئيسية** التي تنص على الآتي:

**الفرضية العدمية:** " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".

**الفرضية البديلة:** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".

والجدول الآتي يوضح تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الرئيسية ( أنظر الملحق رقم09)

**الجدول رقم (38): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الرئيسية**

| المتغير المستقل | المتغير التابع | ثابت الانحدار b | معامل الانحدار a | معامل الارتباط R | معامل التحديد $R^2$ | قيمة t المحسوبة | قيمة F المحسوبة | مستوى الدلالة sig |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **التمويل الإسلامي** | **الشمول المالي** | 1,440 | 0,578 | 0,564 | 0,318 | 3,061 | 22,388 | 0.000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبين وفقا لنتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss.

يتضح من الجدول رقم (38) وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التمويل الإسلامي والشمول المالي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) ، حيث بلغ معامل الارتباط 56,4 % وهو ارتباط طردي متوسط، وتوضح قيمة t عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة، في حين بلغ معامل التحديد 31,8 %، كما أظهر اختبار f بأن النموذج وبشكل عام ذو دلالة إحصائية، حيث قدر مستوى الدلالة بـ sig=0,000 وهو أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0,05$).

ووفقا للنتائج السابقة ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة الآتية:

**" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام".**

ويمكن كتابة العلاقة بين المتغير المستقل التمويل الاسلامي والمتغير التابع الشمول المالي في شكلها الرياضي من خلال المعادلة الخطية للانحدار الخطي كما يلي:

$$Y = 1,44 + 0,578\ X$$

حيث يمثل:

Y: الشمول المالي.

X: التمويل الإسلامي.

**رابعا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية**

تم استخدام عدة أساليب إحصائية واستدلالية لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة واختبار الفرضيات، لذا وجب تفسيرها ومناقشتها للتوصل إلى نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت على بعض من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

- ✓ تم موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة عالية جدا على التعامل بصيغ التمويل المعمول بها في البنوك الإسلامية أكثر قبولا مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الفائدة، مما يستدعي إعطاء القدر الكافي من الاهتمام والجدية في تطوير وتوسيع أكثر للسوق المالية الاسلامية.
- ✓ الموافقة بدرجة عالية جدا على خضوع صيغ التمويل الاسلامي للضوابط الشرعية وخلوها من الربا يشجع على استقطاب الأموال المكتنزة وإعادة توزيعها واستثمارها، وهو ما يعكس التأثير الواضح للمعتقد الديني على استقطاب الأموال المكتنزة نتيجة قبول أغلب شرائح المجتمع التي تعاني الاقصاء المالي في التمويل التقليدي على حتمية وجود ضوابط شرعية اسلامية للتعامل مع هذه البنوك.
- ✓ الموافقة بدرجة عالية على العبارة تعتقد أن الدفعة الأولى ( هامش الجدية) من سعر المنتج تقلل من التعامل مع البنك، ولذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار إعادة النظر في استعمال هذا الهامش كشرط في التعامل ضمن العملية التعاقدية الذي من شأنه التقليل من الفرص التمويلية لذوي الدخل المحدود أو الضعيف.
- ✓ الموافقة بدرجة عالية على السياسات المنتهجة من قبل البنك التي تشجع على التعامل بصيغة المرابحة أكثر من الصيغ الأخرى، وهو ما يعكس تشجيع البنوك على انتهاج الصيغ المستندة على المداينات وبالأخص صيغة المرابحة، كونها تمثل تعاملات تعطي للبنك أكثر ضمانا في العملية التعاقدية وتكون أقل مخاطرة وأكثر ربحية، لذلك وجب صياغة حلول أكثر نجاعة على شكل تسهيلات من حيث الاجراءات المعتمدة لزيادة التعامل بالصيغ المستندة على المشاركات.
- ✓ الموافقة بدرجة عالية جدا على أن توفر البنوك محل الدراسة على العدد كافي من الفروع يسمح للعملاء بالوصول للخدمات البنكية، وهو ما يستدعي من البنوك تقريب الخدمة للمتعاملين من خلال توفير فروع أكثر والزيادة في عدد الصرافات الآلية.
- ✓ الموافقة بدرجة عالية على ضرورة استخدام الهاتف النقال كأداة في التعاملات البنكية مما يسهل من الوصول للخدمات البنكية، وكذلك بدرجة عالية على أن الموقع الالكتروني للبنك سهل التصفح ويحوي متطلبات الوصول للخدمات البنكية، وهو ما يستوجب على البنوك التوجه أكثر نحو استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة التي تضمن السرعة والدقة في المعاملات المالية.
- ✓ الموافقة بدرجة عالية على أن هناك سهولة في استخدام خدمات الدفع غير النقدية عن طريق الشيكات وبطاقات الائتمان، وهو ما يساعد على امتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج القنوات الرسمية.

- ✓ الموافقة بدرجة عالية على العبارة يؤثر اشتراط بعض الوثائق على استخدامك للخدمات البنكية المتاحة، وهو ما يحتم على البنوك القيام ببعض التسهيلات في ملف التعاقد لتوسيع مجال استخدام الخدمات المالية.
- ✓ الموافقة بدرجة عالية على عبارات حماية المستهلك كونها ترتبط بالقوانين والأنظمة المصممة لذلك، والتي تضمن للمتعامل الثقة والشفافية، والحماية اللازمة من عمليات الاحتيال والممارسات غير العادلة.
- ✓ الموافقة بدرجة عالية على كل عبارات التثقيف المالي الذي بدوره يعكس الضرورة الملحة للإلمام بالمعارف والمصطلحات المالية اللازمة من طرف المتعاملين والتي يكون البنك مساهما فيها خصوصا في العملية التعاقدية.
- ✓ الموافقة بدرجة عالية على أنه في حالة الأزمات المالية يلجأ الأفراد للاقتراض من الأقارب والأصدقاء، وبدرجة متوسطة في حالة الاقتراض من البنك، وهو ما يوضح أن أفراد عينة الدراسة تفضل الاقتراض من الجهات غير الرسمية في حالة الأزمات أكثر منها بالاعتماد على الجهات الرسمية.

# الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة

يعتبر التمويل الاسلامي نظاما من الأنظمة المالية العالمية الذي تحكمه مجموعة من الضوابط والأحكام المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتجعله ذا خصوصية مقارنة بنظيره النظام التقليدي القائم على الفائدة، وذلك من خلال الصيغ والآليات المعمول بها من جهة، ومن حيث الأنشطة والخدمات التي يقدمها والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها من جهة أخرى، بالاضافة إلى أن الآداء لمختلف الأعمال والأنشطة ضمن نظام التمويل الإسلامي يوجد وسط بيئة تتميز بحدة التنافسية في ظل العولمة والتطور المتسارع إقتصاديا، مما جعلها تواجه مجموعة من التحديات التي تستوجب على هذا النظام أن يتجاوزها للحفاظ على بقاءه وإستمرارية عمله في ظل النظام المالي العالمي.

وعلى ضوء ذلك فلا يتحقق نجاحه إلا بالعمل على استقطاب أكبر شريحة ممكنة من المتعاملين، عن طريق القيام بدراسات وأبحاث مجدية تهدف للوصول إلى أفضل الخدمات المالية، اضافة إلى طرق استخدامها بشكل يؤدي إلى إشباع مختلف احتياجاتهم التمويلية والاستثمارية المتعددة والمتنوعة والمتجددة، أو ما يعرف بالوصول إلى تحقيق شمول مالي من شأنه إعطاء أكثر فرص للشرائح المقصاة طواعية من التعامل وفق النظام التقليدي، وهذا نتيجة معتقداتهم الدينية ومبادئهم وثقافاتهم في هذا المجال، والتي تجعلهم في خانة المستبعدين ماليا بطريقة أو بأخرى، لهذا أصبحت ضرورة حتمية على واضعي السياسات المالية والنقدية الاستمرار في وضع خطط واستراتيجيات ذات جدوى وأكثر موضوعية لتوفير صيغ وآليات متجددة ومبتكرة ومتنوعة تتماشى والوضع الراهن، مع مراعاة الجانب الشرعي في ذلك لتحقيق الشمول المالي والتوسع والتنامي في ظل التنافسية، للوصول إلى النتائج المتمثلة في تحقيق الارباح والمنفعة العامة للأطراف ذات المصلحة.

وبهذا الخصوص فقد تم التطرق في الفصل الأول إلى الجانب النظري للبحث، حيث تضمن في طياته مختلف جوانب التمويل الإسلامي الذي من شأنه أن يعطي حلول أفضل لاستقطاب كل شرائح المجتمع بصفة عامة والمقصاة منها بصفة خاصة، من أجل الوصول إلى الشمول المالي وامتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج القنوات الرسمية. وجاء الفصل الثاني كجانب تطبيقي يعزز الإطار النظري في شكل دراسة ميدانية لمتعاملي المصارف الاسلامية في الجزائر وهما بنك البركة ومصرف السلام، ومن ثم الوصول إلى مختلف النتائج التي تعطي صورة أكثر وضوحا على مدى مسايرة القطاع المصرفي الاسلامي في الجزائر للتطورات والمتغيرات في الوقت الراهن، وهل تعكس بدورها الأهداف المسطرة مسبقا وفق الخطط الموضوعة بداية النشاط المصرفي، ومراعاة مبادئ وثقافة المجتمع وضمان تعاملات مالية تستقطب أغلب الفئات المستهدفة في العملية التمويلية، وهو ما سيتم تلخيصه من خلال مجموعة من النتائج والتوصيات التي قد تكون نقاط إيجابية تساهم في تقليص الفروقات الموجودة.

**1- اختبار الفرضيات**

من خلال هذه الدراسة يمكن الإجابة عن بعض التساؤلات، وذلك بإختبار الفرضيات المذكورة سابقا في ما يأتي:

✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والوصول إلى الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي واستخدام إلى الخدمات المالية لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي وحماية المستهلك لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والتثقيف المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي و الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) بين التمويل الإسلامي والشمول المالي لدى عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام.

**2- النتائج الدراسة**

خلصت الدراسة في هذا البحث إلى جملة من النتائج النظرية والميدانية التي يمكن ذكر أهمها في الآتي:

**I- نتائج الدراسة النظرية**

تتمثل أهم النتائج النظرية التي تم التوصل إليها في الآتي:

✓ يراعي التمويل الإسلامي الاحتياجات التمويلية للأفراد والمؤسسات، وتحقيق العدالة في الاستفادة من الفرص التمويلية بين شرائح المجتمع ومؤسساته عكس التمويل التقليدي الذي يهتم بالبعد الاقتصادي فقط.

✓ تعتمد آليات وصيغ التمويل الإسلامي على المشاركة في الأرباح والخسائر وارتباطها باقتصاد حقيقي، عكس آليات التمويل التقليدي الذي يعتمد على تحقيق الفائدة بغض النظر عن قدرة المستفيد على السداد.

✓ قدرة التمويل الإسلامي على تجديد وابتكار صيغ وأدوات تتماشى والاحتياجات التمويلية للأفراد والمؤسسات، تؤدي إلى تحقيق شمول مالي يضمن زيادة أكثر في الفرص التمويلية والاستفادة منها.

✓ يساهم التعامل بصيغ التمويل الإسلامي المستندة على المدينات في التقليل من المخاطر التمويلية التي قد تواجهها البنوك الاسلامية.

✓ يساهم التعامل بصيغ التمويل الإسلامي المستندة على المشاركات في تقليل التكلفة التي تتحملها البنوك الاسلامية من خلال مشاركة العميل في العملية الانتاجية.

✓ تسهل الأدوات والآليات التي يوفرها النظام المالي الإسلامي من عملية إعادة توزيع الثروة، والتي من شأنها احدث تكامل مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض في المجتمع.

✓ يهدف الشمول المالي إلى دمج ومشاركة الفئات المهمشة ماليا من ذوي الدخل المنخفض أو المحدود في التعاملات المالية ضمن القطاع المصرفي.

✓ تظهر الدراسة أن مستويات الشمول المالي تتفاوت بدرجة كبيرة بين الدول العربية، إلا أن الحاجة تدعو إلى ضرورة تحسين الوصول للخدمات المالية لدى هذه الدول دون استثناء.

✓ تساهم الخدمات المالية الرقمية مثل خدمة الهاتف والانترنت بشكل إيجابي وفعال في تعزيز الشمول المالي للأفراد والمؤسسات، فهي تعتبر محرك أساسي في تسهيل التعاملات المالية المصرفية من حيث السرعة والتقليل في تكلفة الخدمة.

✓ يعتمد تحقيق الشمول المالي على مجموعة من الركائز الأساسية، والتي من شأنها أن تساهم في الوصول إلى جودة الخدمات المالية مثل التثقيف المالي، البنية التحتية المالية وحماية المستهلك.

**II- نتائج الدراسة الميدانية**

تتمثل أهم نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها في الآتي:

✓ التعامل بصيغ التمويل المعمول بها في البنوك الإسلامية الجزائرية أكثر قبولا مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الفائدة .

✓ المبالغة في استخدام صغية المرابحة في العملية التمويلية وإهمال باقي الصيغ الأخرى من طرف البنوك الاسلامية عموما والجزائرية منها على وجه الخصوص، يكرس انعدام التوازن في توزيع التوظيفات بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

✓ الدفعة الأولى من العملية التمويلية المتمثلة في هامش الجدية من سعر المنتج تقلل التعامل مع البنوك الاسلامية في الجزائر.

✓ مستويات التثقيف المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة نسبيا، لذا لا بد من تضافر الجهود لنشر الوعي المالي في المنطقة.

✓ وجود قوانين ولوائح تضبط العلاقة التعاقدية بين المتعاملين والبنك، وتضمن حقوق الطرفين في حالة وجود منازعات أو شكاوى عند الاخلال بأي بند من بنود العقد.

✓ اشتراط بعض الوثائق الإدارية في العملية التعاقدية يؤدي إلى الحد من زيادة استقطاب المتعاملين واستخدامهم للخدمات المالية المتاحة.

✓ للحصول على التمويل المطلوب في البنوك الإسلامية الجزائرية يجب تقديم ضمانات ورهونات مقبولة، مما يؤدي إلى عجز العديد من طالبي التمويل على توفير ذلك خصوصا من ذوي الدخل المحدود.

✓ في حالة الأزمات يفضل الأفراد الاقتراض من الجهات غير الرسمية مثل الأقارب والأصدقاء بدرجة أكثر منها على الجهات الرسمية مثل البنوك والمؤسسات المالية.

**3-التوصيات الدراسة**

إنطلاقا من النتائج السابقة سيتم تقديم جملة من التوصيات التي يمكن تلخيصها في ما يأتي:

✓ على السلطة النقدية في الجزائر أن تولي القدر الكافي من الاهتمام والجدية في تطوير وتوسيع أكثر للسوق المالية الإسلامية.

✓ على البنوك الإسلامية في الجزائر وضع استراتيجية مالية تأخذ بعين الاعتبار حاجات المتعاميلن، وكذا تطوير العمليات التمويلية التي تنعكس على استمرارية زيادة التوسع والتنامي ضمن القطاع المصرفي.

✓ ضرورة اهتمام القطاع المصرفي في الجزائر بصيغ التمويل عن طريق المشاركة وتحسين استراتيجيها في التعامل وفق هذا النوع من الصيغ باعتبارها طرفا في العملية التمويلية.

✓ مراعاة الشروط والضوابط الشرعية في التعاملات المالية الإسلامية المراد تكييفها حسب الصيغ المعاصرة، وضرورة التدقيق والتحقق من عدم اجتماع عقدين في عقد واحد كونه يبطل العملية التعاقدية.

✓ على البنوك الاسلامية في الجزائر العمل على استقطاب أكبر عدد من المتعاملين، وذلك بالتقليل من قيمة التكلفة والرسوم على الخدمة وإعطاء مجال أوسع للمتعامل من أجل الوصول إلى خدمات مالية أفضل من خلال الزيادة في عدد الفروع لتغطية مختلف النقاط والمناطق عبر تراب الوطن.

✓ على البنك المركزي الجزائري التركيز أكثر على توسيع وتطوير المؤسسات المالية الرسمية ومحاولة القضاء على المؤسسات المالية غير الرسمية أو التقليص منها، التي بدورها تعيق تعزيز الشمول المالي، وذلك لامتصاص الكتلة النقدية وزيادة الفرص التمويلية.

✓ على واضعي السياسات المالية والنقدية اصدار تشريعات واتباع طرق تنظيمية تشجع على تطوير المنتجات المالية التي بدورها تلبي احتياجات المتعاملين من ذوي الدخل المنخض، والعمل على إتباع منهج شامل يضمن جودة الخدمات من خلال الشفافية في تسعيرها وحماية حقوق المستهلك.

✓ العمل على ترسيخ الثقة والشفافية عن طريق تفادي كل أنواع الإقصاء أو الحرمان المالي لبعض شرائح المجتمع بسبب التعاملات المالية القائمة على الفائدة، من خلال تقديم التسهيلات الممكنة للإستفادة من فرص تمويلية أكثر وفق ضوابط وأسس الشريعة الاسلامية.

**4- آفاق البحث**

في إطار دراستنا لهذا الموضوع، لاحظنا أن هناك العديد من المواضيع تحتاج إلى المزيد من البحث، لذا نقترح البعض منها لتكون أبحاث في المستقبل، والتي يمكن ذكرها في ما يأتي:

✓ دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية في الجزائر وضرورة التعاون فيما بينها لتعزيز الشمول المالي.

✓ دور التكنولوجيا الرقمية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي.

✓ واقع التثقيف المالي ودوره في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الدول العربية.

✓ دور البنوك الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر.

# ثبت المراجع

## ثبت المراجـع

### أولا: المصادر

1- القرآن الكريم

2- إبن منظور، **لسان العرب**، دار المعارف، ، الجزء السادس، بيروت، دون سنة نشر.

### ثانيا: المراجع

### I- المراجع باللغة العربية

#### أ- الكتب

1-إدارة الإفتاء، **تسهيل في فقه المعاملات**، الطبعة الأولى، وحدة البحث العلمي، الكويت، 2019 .

حسن يوسف داود، **المصرف الاسلامي للاستثمار الزراعي،نموذج مقترح**، دار النشر للجامعات، مصر، دون سنة نشر.

2- سامي السويلم، **صناعة الهندسة المالية، نظرات في المنهج الإسلامي**، مركز البحوث والتطوير، بيت المشورة لتدريب، الكويت، 2000 .

3-سامي بن إبراهيم السويلم، **مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار وجوه للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2013.

4-سعد الدين محمد الكبي، **المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام**، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، بيروت، 2002.

5-سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2002 .

6-سمير عبد الله، " الشمول المالي في فلسطين" ، **معهد أبحاث والسياسات الاقتصادية**، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، فلسطين،2016.

7-عبد الكريم أحمد قندوز، " **المالية الاسلامية** "، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2019 .

8-عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، **الاقتصاد الاسلامي-أسس ومبادئ وأهداف-**، مؤسسة الجريسي للطبع والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 2009 .

9-محفوظ جودة، **التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام Spss**، دار وائل، عمان، 2008.

10-محمد الامين ولد عالي، "**التنظيم الفقهي والتنظيم القانوني للسوق المالية الإسلامية وعلاقة ذلك بمقاصد الشريعة**، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 2011 .

11-محمد محمود المكاوي، **أسس التمويل المصرفي بين المخاطرة والسيطرة**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى، 2009.

12- محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي الاسلامي- دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية-** ، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.

13-منذر قحف، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2004.

14-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، **معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات**، دار اليمان للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015 .

15-وائل محمد عريبات، **المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

16-يسر برنيه وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، صندوق النقد العربي ومجلس المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019.

**ب- المذكرات والرسائل**

1- بوزيد عصام،"التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر"، **مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2009.

2- شكيب باهر العويوي، " التمويل الاسلامي كبديل لتمويل المشاريع الصغيرة من وجهة نظرا المستفيدين بقطاع غزة"، **مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير**، اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2018.

3- عبد الرحمان عبد القادر،" فعالية نظام التمويل الإسلامي في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية"، **أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

4- كمال منصوري، " إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية "، **أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

5-حنين محمد بدر عجوز، دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤلية الإجتماعية تجاه العملاء، **مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير**، إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2017.

**ج- المقالات والدوريات**

1- إتحاد المصارف العربية، المصارف الإسلامية تتقدم عالميا، **مجلة إتحاد المصارف العربية**، العدد 499، بيروت، 2018.

2- أحمد محمد محمود نصار، "خصائص عقود المشاركات ومدى الاستفادة منها في التمويل الإسلامي -دراسة فقهية ومالية- "، **المجلة القضائية**، معهد الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، العدد السابع ، 2003

3- أحمد مهدي بلوافي وعبد القادر حسين شاشي، التمويل الاسلامي في بريطانيا- الفرص والتحديات- "**مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، الاقتصاد الاسلامي، العدد 02،المملكة العربية السعودية ، 2011 .

4- آسيا سعدان ونصيرة محاجبية، " واقع الشمول المالي في المغرب العربي-دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب" ، **المجلة العربية في الإنسانية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، 2018 .

5- بقاش وليد وبن دادة عمر، "حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية "، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة** ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 1، 2019 .

6- بوقرة إيمان، " واقع وآفاق الاشتمال المالي في الأردن"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 10 ، العدد 2، 2018.

7- رفيقة بن عيشوبة،_صناعة التمويل الإسلامي و دورها في تعزيز الشمول المالي- دراسة حالة الدول العربية- ، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد 9، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، 2018.

8- زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي، " تحليل مؤشرات الإشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي" ، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، جامعة تكريت، العراق، المجلد 4، العدد 40، 2017 .

9- زهير بن دعاس وأمين عويسي، "صيغ التمويل الإسلامي بين الواقع والمأمول"، **مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 02، العدد 04، 2019.

10- صورية شنبي و السعيد بن لخضر، " أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية) " ، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية**، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 03، العدد02، 2018 .

11- عبد الحليم عمار غربي، دور الصيرفة الاسلامية في الشمول المالي والمصرفي -الاقتصاديات العربية انموذجا-، **مجلة بيت المشورة**، بيت المشورة للاستشارات المالية، العدد 8، قطر، 2018 .

12- عبد المالك احمد بوضياف ووليد نواري بوعظم،"واقع الصناعة الاسلامية في العالم"، **مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات**، العدد 5، 2018.

13- فلاق صليحة وآخرون، " تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي" ، **مجلة التكامل الاقتصادي**، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، بجامعة أحمد دراية - أدرار - الجزائر، المجلد: 07، العدد: 04، ديسمبر 2019 .

14- محمد بن موسى، " أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017" ، **مجلة الإستراتيجية والتنمية**، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، الجزائر، المجلد 08، العدد 15 مكرر، ديسمبر 2018 .

15- نافذ فايز أحمد الهرش، "أثر دعائم التطور خماسي الابعاد فب التغلب على المعوقات الداخلية و الخارجية للمصارف الاسلامية"، **مجلة بيت المشورة** ، العدد 11، قطر، 2019.

**د- التقارير والملتقيات والعلمية**

1- الطاوس غريب وحنان دريد، " التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي" ، **ملتقى الدولي الأول حول تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال المعاصرة –رؤية إسلامية–**، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، الجزء الثاني، يومي: 12-13 نوفمبر 2019 .

3- العيفة عبد الحق وصلاح بسام فياض، "الإجارة المنتهية بالتمليك كآداة للتمويل الشرعي"، **المؤتمر العلمي الثاني حول الخدمات المصرفية الاسلامية بين النظرية والتطبيق**، جامعة عجلون الوطنية، المملكة الأردنية الهاشمية، 15-16 ماي 2013 .

5- بالنور سلمى، " فعالية التمويل الإسلامي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، **الملتقى الدولي الأول حول تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال المعاصرة – رؤية معاصرة –** ، جامعة تبسة، الجزائر، الجزء الأول، يومي: 12-13 نوفمبر 2019.

6- بطاهر بختة وعقون عبدالله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول –تجارب عربية–، **الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة**، المركز الجامعي خميس مليانة الجزائر، يومي: 27 و28 نوفمبر 2018 .

7- بعزيز سعيد ومخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الملتقى الوطني حول "إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، جامعة حمة لخضر، الوادي، 06-07 ديسمبر 2017 .

8- بن عيشوبة رفيقة وفاطمة العلمي، صناعة التمويل الاسلامي –الواقع والرهانات–، **المؤتمر الدولي الخامس عشر: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الاسلامية**، جامعة الشلف، 17 و18 ديسمبر 2019.

9- حفيظ عبدالحميد، زمولي هندة، " التمويل الإسلامي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية–"، **الملتقى الدولي الأول حول تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال المعاصرة – رؤية معاصرة –** ، جامعة تبسة، الجزائر، الجزء الثاني ، يومي: 12-13 نوفمبر 2019.

10- دراجي كريمو، "دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تجارب الدول العربية والإسلامية "، **المؤتمر الدولي حول التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 17-18 ديسمبر 2019.

10- رحيم حسين وسلطاني محمد رشدي، " نماذج من التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المضاربة والسلم والاستصناع"، **ملتقى وطني حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – حالة الجزائر والدول النامية**-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2006.

12- عدنان الملا، " القرض الحسن وسبل تفعيله لدى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، **المؤتمر العالمي الحادي عشر لعلماء الشريعة في المالية الإسلامية حول سوق رأس المال الاسلامي والمصرفية الاسلامية –تقويم القضايا العالقة**-، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، 1-2 نوفمبر 2016 .

13- قدي عبد المجيد وبوزيد عصام، " التمويل في الاقتصاد الإسلامي : المفهوم والمبادئ"، **الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية – النظام المصرفي الإسلامي نموذجا**-، المركز الجامعي خميس مليانة، 5-6 ماي 2009.

14- محمد عبدالله إسحاق، "التمويل الشخصي وتطبيقاته في البنوك الإسلامية والتقليدية"، **المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الإسلامية – التقاضي عبر الحدود**، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، 15-16 جوان 2010.

16- موسى سعداوي ومحمد بولعسل، " دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، **المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي الغير ربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة**، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 20-21 ماي 2013 .

17- نجاة طباع، "الوجه الإسلامي لتنظيم آليات تداول السيولة في السوق المالية الإسلامية" ، **المؤتمر الدولي الثاني للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي حول الأسواق المالية الإسلامية بين الواقع والواجب**، أسطمبول، تركيا، 8-9 نوفمبر 2019.

**هـ- إصدارات البنوك والتقارير السنوية**

1- البنك الدولي، **تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017** .

2- بنك نيجارا، "**التمويل الاسلامي**:التنمية **في الاسواق الجديدة**" ، بنك نيجارا، ماليزيا، 2016.

**و- مواقع الانترنيت**

1-إتحاد المصارف العربية، "**التمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية حول العالم** "، الدراسات والأبحاث والتقارير، العدد 425، على الموقع الالكتروني: https://uabonline.org/ar .

2-أمل خيري أمين،" تنامي التمويل الاسلامي في إفريقيا "،**مجلة شباب إفريقيا**، العدد 02، 2019. منشور على الموقع: www.dramalkhairy.wixisite.com.

3-صندوق النقد الدولي، **التمويل الإسلامي** وصندوق **النقد الدولي**،على الموقع الإلكتروني: **https://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm**

4-عثمان حياة وعديل مالك، "**التمويل الاسلامي**، الاخلاق، **المفاهيم**، **المبادئ**" مؤسسة بحوث معهد cfa، 2018، على الموقع الالكتروني: https://www.cfainstitute.org/.

5-على الموقع الالكتروني: http://albaraka-bank.com

6-على الموقع الالكتروني: https://www.albaraka.com

7-على الموقع الالكتروني: https://www.alsalamalgeria.com

8-على الموقع الالكتروني: www.alsalambahrain.com

9-على الموقع الالكتروني: www.dallah.com/corporate/history

10-على الموقع الالكتروني: **www.itquancapital.com/Indx.html**

11-مركز دبي لتطوير الاقتصاد الاسلامي بالتعاون Salaam Gateway ، **مع تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2020/2019**"، على الموقع الالكتروني: http://www.iedcdubai.ae

12-مركز دبي لتطوير الاقتصاد الاسلامي بالتعاون مع THOMSON RUETERS، **تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي 2016/2015**"، على الموقع الالكتروني: http://www.iedcdubai.ae

13-نافذ فايز احمد الهرش، "إنجازات التمويل والصيرفة الاسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها – واقع النمو والتوقعات المستقبلية– " **موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي**، 2017 ، على الموقع الالكتروني: https://iefpedia.com/arab/.

**II**– المراجع **باللغة الأجنبية**

**أ– الكتب**

1- Cyn-Young Park and Rogelio V. Mercado, Jr, **Financial Inclusion, Poverty, and Income Inequality in Developing Asia**, the Asian Development Bank Institute in Tokyo, Japan in April 2014.

2- Malaysia International Islamic Financial Centre, "**Insights Global Financial Inclusion Islamic Finance Meets the Challenge**", Bank Negara Malaysia, 16 July 2014.

3 - World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion 2018**.

4- World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion 2015.**

5- World Bank Group, **The little Data Book On Financial Inclusion 2012.**

6- world's Islamic finance marcketplace, **Islamic finance in Asia, " reaching new heights "**,Malysia, 2018.

**ب– التقارير**

1- bank Negara, **Islamic Financial servive board industry stability report 2019**, Malaysia.

2- ICD Thomson reuters, **Islamic Financial developement report 2019**.

3- ICD Thomson reuters, **Islamic Financial development report 2018**.

4- ICD Thomson reuters**, Islamic Financial development report 2017**

5- ICD Thomson reuters, **Islamic Financial development report 2016** .

6- Islamic finance outlook, " S & P Global ratings" , edition 2020

7- World Bank, Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion,

# الملاحق

## الملحق رقم (01): أسماء الأساتذة المحكمين

| الرقم | الاسم واللقب | مكان العمل |
|---|---|---|
| 01 | د. أيمن عويس | جامعة فرحات عباس سطيف |
| 02 | د. يوسف عبايدية | جامعة الشيخ العربي التبسي تبسة |
| 03 | د. فريد أيمن | جامعة مساعدية محمد الشريف سوق أهراس |
| 04 | د. أسامة شعبان | جامعة الشيخ العربي التبسي تبسة |

## الملحق رقم (02): الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

تخصص مالية المؤسسة

# إستمارة الإستبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يأتي هذا الاستبيان في إطار التحضير لمذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر تخصص مالية المؤسسة ويدور موضوع البحث حول **" التمويل الإسلامي ودوره في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من المتعاملين مع بنك البركة ومصرف السلام"**

ولهذا نقدم لكم جملة من الأسئلة التي نود منكم الإجابة عليها بكل عناية وصراحة وموضوعية، وذلك خدمة ومساهمة منكم في البحث العلمي.

نتعهد بالسرية التامة للمعلومات المقدمة واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

نشكركم على إثراء بحثنا بمشاركتكم. تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

من إعداد الطالبين:

- إبراهيم معمر
- زبير زمولي

تحت إشراف الدكتورة:

حنان دريد

السنة الجامعية: 2019-2020

القسم الأول: الأسئلة الخاصة بالبيانات العامة ( المعلومات الشخصية )

1) الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2) العمر:

من 15 إلى أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى أقل من 40 سنة ☐

من 40 إلى أقل من 50 سنة ☐ من 50 سنة فأكثر ☐

3) المستوى التعليمي:

ابتدائي أو أقل ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4) الوظيفة:

أعمال حرة ☐ موظف ☐

5) متوسط الدخل الشهري:

أقل من 18000د ج ☐ من 18000 إلى أقل 30000 د ج ☐

من 30000 إلى أقل من 50000 د ج ☐ 50000 د ج فأكثر ☐

6) مكان السكن:

ريف ☐ مدينة ☐

7) البنك الاسلامي:

بنك البركة ☐ مصرف السلام ☐

8) مدة التعامل مع البنك الاسلامي:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى أقل من 10 سنوات ☐ من 10 سنوات فأكثر ☐

9) طبيعة حسابك البنكي: يمكن اختيار لأكثر من نوع

حساب جاري ☐ حساب توفير ☐ وديعة ☐

**القسم الثاني: الأسئلة الخاصة بالتمويل الاسلامي والشمول المالي**

**المحور الأول: التمويل الإسلامي**

يرجي وضع علامة (× ) في الخانة المناسبة

| الرقم | البيان | الاجابة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق تماما | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تاما |
| 1 | التعامل بصيغ التمويل المعمول بها في البنوك الاسلامية أكثر قبولا مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الفائدة. | | | | | |
| 2 | خضوع صيغ التمويل الاسلامي للضوابط الشرعية وخلوها من الربا يشجع على استقطاب الأموال المكتنزة وإعادة توزيعها واستثمارها. | | | | | |
| 3 | تعتقد أن الدفعة الأولى ( هامش الجدية) من سعر المنتج تقلل من التعامل مع البنك. | | | | | |
| 4 | الحصول على التمويل المطلوب يكون بتقديم ضمانات ورهونات مقبولة. | | | | | |
| 5 | صيغة المرابحة من أكثر الصيغ طلبا لأنها أقل مخاطرة من حيث التعامل. | | | | | |
| 6 | إجراءات تطبيق صيغة المرابحة أكثر ضمانا من جهة البنك والعميل. | | | | | |
| 7 | تجنب استخدام الصيغ الأخرى باستثناء المرابحة نتيجة النقص في المعرفة الكافية بهذه الصيغ. | | | | | |
| 8 | السياسات المنتهجة من قبل البنك تشجع على التعامل بصيغة المرابحة أكثر من الصيغ الأخرى. | | | | | |
| 9 | صيغة الإجارة تعطي تحفيزات للمتعاملين من خلال امكانية التمليك بعد الإجارة. | | | | | |
| 10 | في صيغة الاجارة لا يتم فرض غرامة في حال التأخير أو عدم القدرة على السداد في الآجال المحددة. | | | | | |
| 11 | في صيغة الإجارة يتحمل المؤجر انخفاض قيمة الأصل في السوق بعد الاتفاق مع المستأجر. | | | | | |
| 12 | يتم تقاسم المستأجر والمؤجر في صيغة الإجارة كافة مصاريف الصيانة للعين المؤجرة وفق ماهو منصوص عليه في العقد. | | | | | |
| 13 | يمكن تمديد المدة في صيغة السلم في حال العجز عن توفير السلعة في وقتها المحدد. | | | | | |
| 14 | في صيغة السلم يمكن تفادي دفع عوض مقابل التأخير في حالة عدم توفير السلعة | | | | | |
| 15 | صيغة السلم تسمح بالبيع بالوكالة لطرف ثالث نيابة عن مالك السلعة بمجرد حلول الوقت المتفق عليه للبيع. | | | | | |
| 16 | تعتمد صيغة السلم تمديد المدة المتفق عليها دون تأجيل دفع الثمن لتفادي الوقوع في العجز لصاحب السلعة. | | | | | |
| 17 | للمستصنع الحق في اختيار طريقة دفع التكلفة الكلية للمصنوع | | | | | |
| 18 | لا يجب على المستصنع المساهمة في توفير المواد الأولية الداخلة في عملية الصنع أو حتى جزء منها مع الاحتفاظ بحق اختيار نوعيتها. | | | | | |
| 19 | في صيغة الاستصناع الحق بمساهمة طرف ثالث في الشيء المصنوع بطلب من الصانع، دون دخوله بين طرفي العقد. | | | | | |
| 20 | في صيغة الاستصناع، من حق المستصنع الاشراف على عملية الصنع من طرف الصانع. | | | | | |

**المحور الثاني: الشمول المالي**

| الرقم | البيان | الاجابة | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق تماما | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تاما |
| | الوصول إلى الخدمات المالية | | | | | |
| 1 | تتحمل أعباء السفر للتنقل إلى البنك الإسلامي الذي تتعامل معه في ولاية أخرى. | | | | | |
| 2 | إن توفر البنك على عدد كافي من الفروع يسمح بالوصول للخدمات البنكية. | | | | | |
| 3 | هناك صرافات آلية للبنك كافية تسهل عملية سحب الأموال، خصوصا خارج أوقات العمل الرسمية. | | | | | |
| 4 | سلوك موظفي البنك وتعاملاتهم يسهل الوصول الى الخدمات البنكية. | | | | | |
| 5 | يعد استخدام الهاتف كأداة في التعاملات البنكية يسهل من الوصول للخدمات البنكية. | | | | | |
| 6 | إن الموقع الالكتروني للبنك سهل التصفح ويحوي متطلبات الوصول للخدمات البنكية. | | | | | |
| | استخدام الخدمات المالية | | | | | |
| 7 | هناك سهولة في استخدام خدمات الدفع غير النقدية عن طريق الشيكات بطاقات الائتمان. | | | | | |
| 8 | يؤثر مستواك التعليمي على استخدامك للخدمات البنكية. | | | | | |
| 9 | تعيق الرسوم البنكية استخدامك للخدمات البنكية المتاحة. | | | | | |
| 10 | يؤثر اشتراط بعض الوثائق على استخدامك للخدمات البنكية المتاحة. | | | | | |
| 11 | يؤثر استخدام اللغة الأجنبية في مختلف الوثائق البنكية على استخدامك للخدمات البنكية المتاحة. | | | | | |
| | جودة الخدمات المالية | | | | | |
| | **حماية المستهلك** | | | | | |
| 12 | إن وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي يضبط العلاقة بين المتعاملين والبنك. | | | | | |
| 13 | يمكنك تقديم شكوى للبنك بسبب أي معاملة غير قانونية من قبل احد الموظفين في البنك. | | | | | |
| 14 | وجود صندوق تأمين الودائع بالبنك يمنحك الثقة لإيداع أموالك لديه. | | | | | |
| 15 | يقدم موظفو البنك إجابات كافية وافية لاستفسارات المتعاملين. | | | | | |
| 16 | القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع طرق الاحتيال والممارسات غير العادلة. | | | | | |
| | **التثقيف المالي** | | | | | |
| 17 | لديك المعارف المالية اللازمة وكذا القدرة على التخطيط وموازنة دخلك. | | | | | |
| 18 | تعرف المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 19 | تعتقد أنه من الضروري إعداد ميزانيك التقديرية لكل شهر . | | | | | |
| 20 | الحصول على المعلومات الخاصة بعملية التمويل يكون في التوقيت المناسب خلال المراحل التعاقدية. | | | | | |
| 21 | تتلقى معلومات واضحة من البنك تعطيك الدراية الكافية حول الخدمات المالية المقدمة. | | | | | |
| **الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف** | | | | | | |
| 22 | في حالة الأزمات المالية تلجأ للاقتراض من الأقارب والأصدقاء. | | | | | |
| 23 | في حالة الأزمات المالية تلجأ للاقتراض من البنك. | | | | | |
| 24 | هناك شعور بالرضا تجاه البنك وموظفيه والخدمات المقدمة. | | | | | |
| 25 | توصف تكلفة ورسوم الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك بالمقبولة | | | | | |
| 26 | يعتبر متوسط الوقت الذي يقضيه العميل في الاصطفاف في البنك طويل. | | | | | |
| 27 | يعتبر متوسط تكلفة التحويلات المالية مقبولة . | | | | | |

– انتهت الأسئلة–

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا.

## الملحق رقم (3): نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ

### نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ الجزء الأول

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| ,771 | 20 |

### نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ الجزء الثاني

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| ,762 | 27 |

### نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لكل أجزاء الاستبيان

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| ,844 | 47 |

## الملحق رقم (04): التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

**الجنس**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ذكر | 39 | 78,0 | 78,0 | 78,0 |
| | أنثى | 11 | 22,0 | 22,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**العمر**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | من 15 إلى أقل من 30 سنة | 4 | 8,0 | 8,0 | 8,0 |
| | من 30 إلى أقل من 40 سنة | 19 | 38,0 | 38,0 | 46,0 |
| | من 40 إلى أقل من 50 سنة | 18 | 36,0 | 36,0 | 82,0 |
| | من 50 سنة فأكثر | 9 | 18,0 | 18,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**التعليمي المستوى**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | متوسط | 5 | 10,0 | 10,0 | 10,0 |
| | ثانوي | 9 | 18,0 | 18,0 | 28,0 |
| | جامعي | 36 | 72,0 | 72,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**الوظيفة**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | أعمال حرة | 7 | 14,0 | 14,0 | 14,0 |
| | موظف | 43 | 86,0 | 86,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**متوسط الدخل الشهري**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | من 18000 إلى أقل 30000 د ج | 7 | 14,0 | 14,0 | 14,0 |
| | من 30000 إلى أقل من 50000 د ج | 20 | 40,0 | 40,0 | 54,0 |
| | 50000د ج فأكثر | 23 | 46,0 | 46,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**مكان السكن**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | ريف | 4 | 8,0 | 8,0 | 8,0 |
| | مدينة | 46 | 92,0 | 92,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**البنك الاسلامي**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | بنك البركة | 35 | 70,0 | 70,0 | 70,0 |
| | مصرف السلام | 15 | 30,0 | 30,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**مدة التعامل مع البنك الاسلامي**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | أقل من 5 سنوات | 36 | 72,0 | 72,0 | 72,0 |
| | من 5 إلى أقل من 10 سنوات | 12 | 24,0 | 24,0 | 96,0 |
| | من 10 سنوات فأكثر | 2 | 4,0 | 4,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

**طبيعة حسابك البنكي**

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | حساب جاري | 37 | 74,0 | 74,0 | 74,0 |
| | حساب توفير | 9 | 18,0 | 18,0 | 92,0 |
| | وديعة | 1 | 2,0 | 2,0 | 94,0 |
| | حساب جاري + وديعة | 3 | 6,0 | 6,0 | 100,0 |
| | Total | 50 | 100,0 | 100,0 | |

## الملحق رقم (05): التحليل الوصفي للجزء الخاص بتحليل التمويل الإسلامي

| | | التعامل بصيغ التمويل المعمول بها في البنوك الاسلامية أكثر قبولا مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الفائدة. | خضوع صيغ التمويل الاسلامي للضوابط الشرعية وخلوها من الربا يشجع على استقطاب الأموال المكتنزة وإعادة توزيعها واستثمارها. | تعتقد أن الدفعة الأولى ) هامش الجدية (من سعر المنتج تقلل من التعامل مع البنك. | الحصول على التمويل المطلوب يكون بتقديم ضمانات ورهونات مقبولة. | صيغة المرابحة من أكثر الصيغ طلبا لأنها أقل مخاطرة من حيث التعامل. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 4,38 | 4,52 | 3,56 | 3,96 | 4,10 |
| Std. Deviation | | ,753 | ,580 | 1,072 | ,925 | 1,015 |

| إجراءات تطبيق صيغة المرابحة أكثر ضمانا من جهة البنك والعميل. | تجنب استخدام الصيغ الأخرى باستثناء المرابحة نتيجة النقص في المعرفة الكافية بهذه الصيغ. | السياسات المنتهجة من قبل البنك تشجع على التعامل بصيغة المرابحة أكثر من الصيغ الأخرى. | صيغة الإجارة تعطي تحفيزات للمتعاملين من خلال امكانية التمليك بعد الإجارة. | في صيغة الاجارة لا يتم فرض غرامة في حال التأخير أو عدم القدرة على السداد في الآجال المحددة. | في صيغة الإجارة يتحمل المؤجر انخفاض قيمة الأصل في السوق بعد الاتفاق مع المستأجر. |
|---|---|---|---|---|---|
| 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 4,00 | 3,70 | 3,96 | 4,02 | 3,68 | 3,54 |
| ,948 | ,886 | ,832 | ,820 | 1,168 | 1,092 |

| يتم تقاسم المستأجر والمؤجر في صيغة الإجارة كافة مصاريف الصيانة للعين المؤجرة وفق ماهو منصوص عليه في العقد. | يمكن تمديد المدة في صيغة السلم في حال العجز عن توفير السلعة في وقتها المحدد. | في صيغة السلم يمكن تفادي دفع عوض مقابل التأخير في حالة عدم توفير السلعة | صيغة السلم تسمح بالبيع بالوكالة لطرف ثالث نيابة عن مالك السلعة بمجرد حلول الوقت المتفق عليه للبيع. | تعتمد صيغة السلم تمديد المدة المتفق عليها دون تأجيل دفع الثمن لتفادي الوقوع في العجز لصاحب السلعة. | للمستصنع الحق في اختيار طريقة دفع التكلفة الكلية للمصنوع |
|---|---|---|---|---|---|
| 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 3,56 | 3,68 | 3,94 | 3,48 | 3,74 | 3,80 |
| 1,232 | 1,058 | ,890 | 1,015 | ,803 | ,990 |

| | في صيغة الاستصناع، من حق المستصنع الاشراف على عملية الصنع من طرف الصانع. | في صيغة الاستصناع الحق بمساهمة طرف ثالث في الشيء المصنوع بطلب من الصانع، دون دخوله بين طرفي العقد. | لا يجب على المستصنع المساهمة في توفير المواد الأولية الداخلة في عملية الصنع أو حتى جزء منها مع الاحتفاظ بحق اختيار نوعيتها. |
|---|---|---|---|
| التمويل | 50 | 50 | 50 |
| | 0 | 0 | 0 |
| | 3,8280 | 3,78 | 3,68 |
| | ,41344 | ,954 | ,819 |
| | 3,48 | | 1,054 |

# الملحق رقم (06): التحليل الوصفي للجزء الخاص بالشمول المالي

**المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات الوصول إلى الخدمات المالية**

**Statistics**

| | | إن الموقع الالكتروني للبنك سهل التصفح ويحوي متطلبات الوصول للخدمات البنكية. | يعد استخدام الهاتف كأداة في التعاملات البنكية يسهل من الوصول للخدمات البنكية. | سلوك موظفي البنك وتعاملاتهم يسهل الوصول الى الخدمات البنكية. | هناك صرافات آلية للبنك كافية تسهل عملية سحب الأموال، خصوصا خارج أوقات العمل الرسمية. | إن توفر البنك على عدد كافي من الفروع يسمح بالوصول للخدمات البنكية. | تتحمل أعباء السفر للتنقل إلى البنك الإسلامي الذي تتعامل معه في ولاية أخرى. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 3,56 | 3,92 | 3,82 | 3,70 | 4,20 | 3,80 |
| Std. Deviation | | 1,312 | 1,192 | 1,082 | 1,359 | 1,107 | 1,195 |

**المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات استخدام الخدمات المالية**

**Statistics**

| | | يؤثر استخدام اللغة الأجنبية في مختلف الوثائق البنكية على استخدامك للخدمات البنكية المتاحة. | يؤثر اشتراط بعض الوثائق على استخدامك للخدمات البنكية المتاحة. | تعيق الرسوم البنكية استخدامك للخدمات البنكية المتاحة. | يؤثر مستواك التعليمي على استخدامك للخدمات البنكية. | هناك سهولة في استخدام خدمات الدفع غير النقدية عن طريق الشيكات والتحويلات الائتمانية والدفع عن طريق بطاقات الائتمان. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 3,44 | 3,72 | 3,52 | 3,72 | 3,90 |
| Std. Deviation | | 1,487 | 1,031 | ,995 | 1,230 | ,995 |

**المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات حماية المستهلك**

**Statistics**

| | | القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع طرق الاحتيال والممارسات غير العادلة. | يقدم موظفو البنك إجابات كافية وافية لاستفسارات المتعاملين. | وجود صندوق تأمين الودائع بالبنك يمنحك الثقة لإيداع أموالك لديه. | يمكنك تقديم شكوى للبنك بسبب أي معاملة غير قانونية من قبل احد الموظفين في البنك. | إن وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي يضبط العلاقة بين المتعاملين والبنك. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 3,42 | 3,54 | 3,82 | 4,04 | 3,92 |
| Std. Deviation | | 1,012 | 1,073 | 1,320 | ,968 | 1,007 |

**المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات التثقيف المالي**

**Statistics**

| | | تتلقى معلومات واضحة من البنك تعطيك الدراية الكافية حول الخدمات المالية المقدمة. | الحصول على المعلومات الخاصة بعملية التمويل يكون في التوقيت المناسب خلال المراحل التعاقدية. | تعتقد أنه من الضروري إعداد ميزانيك التقديرية لكل شهر. | تعرف المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع. | لديك المعارف المالية اللازمة وكذا القدرة على التخطيط وموازنة دخلك. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 3,60 | 3,56 | 4,00 | 3,48 | 3,90 |
| Std. Deviation | | 1,212 | ,951 | ,948 | 1,199 | 1,055 |

**المؤشرات الإحصائية الخاصة بعبارات الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف**

**Statistics**

| | | يعتبر متوسط تكلفة التحويلات المالية مقبولة. | يعتبر متوسط الوقت الذي يقضيه العميل في الاصطفاف في البنك طويل. | توصف تكلفة ورسوم الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك بالمقبولة | هناك شعور بالرضا تجاه أداء البنك وموظفيه والخدمات المقدمة. | في حالة الأزمات المالية تلجأ للاقتراض من البنك. | في حالة الأزمات المالية تلجأ للاقتراض من الأقارب والأصدقاء. |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 3,36 | 3,28 | 2,98 | 3,52 | 2,76 | 4,16 |
| Std. Deviation | | ,942 | 1,246 | 1,078 | ,974 | 1,422 | 1,037 |

## التحليل الوصفي للجزء الخاص بالشمول المالي

**Statistics**

| | | الشمول | الراحة | التثقيف | حماية | الاستخدام | الوصول |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 | 50 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 3,6533 | 3,3433 | 3,7080 | 3,7480 | 3,6600 | 3,8333 |
| Std. Deviation | | ,42386 | ,55370 | ,63402 | ,76751 | ,63664 | ,77152 |

## الملحق رقم (07): نتائج اختبار اعتدالية البيانات ( التوزيع الطبيعي)

**Tests of Normality**

| | Kolmogorov-Smirnov[a] | | | Shapiro-Wilk | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistic | df | Sig. | Statistic | df | Sig. |
| التمويل | ,106 | 50 | ,200* | ,962 | 50 | ,113 |
| الشمول | ,067 | 50 | ,200* | ,981 | 50 | ,599 |

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

## الملحق رقم (08): تحليل تباين خط الانحدار للفرضيات الفرعية

### التمويل الإسلامي والوصول إلى الخدمات المالية

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,410[a] | ,168 | ,151 | ,71098 |

a. Predictors: (Constant), التمويل

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 4,903 | 1 | 4,903 | 9,699 | ,003[b] |
| | Residual | 24,264 | 48 | ,505 | | |
| | Total | 29,167 | 49 | | | |

a. Dependent Variable: الوصول
b. Predictors: (Constant), التمويل

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | ,905 | ,946 | | ,956 | ,344 |
| | التمويل | ,765 | ,246 | ,410 | 3,114 | ,003 |

a. Dependent Variable: الوصول

### التمويل الإسلامي واستخدام إلى الخدمات المالية

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,190[a] | ,036 | ,016 | ,63146 |

a. Predictors: (Constant), التمويل

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | ,720 | 1 | ,720 | 1,806 | ,185[b] |
| | Residual | 19,140 | 48 | ,399 | | |
| | Total | 19,860 | 49 | | | |

a. Dependent Variable: الاستخدام
b. Predictors: (Constant), التمويل

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 2,538 | ,840 | | 3,021 | ,004 |
| | التمويل | ,293 | ,218 | ,190 | 1,344 | ,185 |

a. Dependent Variable: الاستخدام

## التمويل الإسلامي وحماية المستهلك

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,434[a] | ,189 | ,172 | ,69852 |

a. Predictors: (Constant), التمويل

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 5,444 | 1 | 5,444 | 11,158 | ,002[b] |
| | Residual | 23,421 | 48 | ,488 | | |
| | Total | 28,865 | 49 | | | |

a. Dependent Variable: حماية
b. Predictors: (Constant), التمويل

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | ,662 | ,929 | | ,712 | ,480 |
| | التمويل | ,806 | ,241 | ,434 | 3,340 | ,002 |

a. Dependent Variable: حماية

## التمويل الإسلامي والتثقيف المالي

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,460[a] | ,212 | ,195 | ,56878 |

a. Predictors: (Constant), التمويل

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | Df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 4,168 | 1 | 4,168 | 12,885 | ,001[b] |
| | Residual | 15,528 | 48 | ,324 | | |
| | Total | 19,697 | 49 | | | |

a. Dependent Variable: التثقيف
b. Predictors: (Constant), التمويل

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 1,007 | ,757 | | 1,332 | ,189 |
| | التمويل | ,705 | ,197 | ,460 | 3,590 | ,001 |

a. Dependent Variable: التثقيف

## التمويل الإسلامي و الراحة والسهولة والقدرة على تحمل التكاليف

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,248[a] | ,062 | ,042 | ,54191 |

a. Predictors: (Constant), التمويل

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | ,927 | 1 | ,927 | 3,156 | ,082[b] |
| | Residual | 14,096 | 48 | ,294 | | |
| | Total | 15,023 | 49 | | | |

a. Dependent Variable: الراحة
b. Predictors: (Constant), التمويل

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 2,070 | ,721 | | 2,872 | ,006 |
| | التمويل | ,333 | ,187 | ,248 | 1,776 | ,082 |

a. Dependent Variable: الراحة

## الملحق رقم (09): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الرئيسية

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | ,564[a] | ,318 | ,304 | ,35365 |

a. Predictors: (Constant), التمويل

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 2,800 | 1 | 2,800 | 22,388 | ,000[b] |
| | Residual | 6,003 | 48 | ,125 | | |
| | Total | 8,803 | 49 | | | |

a. Dependent Variable: الشمول
b. Predictors: (Constant), التمويل

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 1,440 | ,470 | | 3,061 | ,004 |
| | التمويل | ,578 | ,122 | ,564 | 4,732 | ,000 |

a. Dependent Variable: الشمول